مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (٣٢) ربيع الثاني ١٤٤٤هـ - نوفمبر ٢٠٢٢م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

د. دعاء عويضة
د. أبوبكر فضل محمد
د. نادية عبد الفتاح
شيماء البكتش
د. موسى بن قاصير
د. صالح محروس محمد
مروة صبحي منتصر

www.kfcris.com

متابعات إفريقية

العدد (٣٢)

المحتويات

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير شهري يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

- **في تفسير ظاهرة هجرة الأفارقة وتداعياتها**

د. دعاء عويضة، باحثة متخصصة في الشؤون الإفريقية، القاهرة..... ٨

- **التدخلات الإرترية في أزمتي السودان وتيغراي**

د. أبوبكر فضل محمد، أكاديمي سوداني وباحث في الدراسات الاستراتيجية والأمنية، الخرطوم..... ٢١

- **أمن المناخ: من الخطاب إلى الممارسة ... رؤية لأهم الإشكاليات والتداعيات على الصعيد الإفريقي**

د. نادية عبد الفتاح، مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة..... ٢٩

- **التغير المناخي في إفريقيا: الأبعاد وآليات الاستجابة**

شيماء البكش، باحثة بوحدة الدراسات الإفريقية، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، القاهرة. ٣٨

- **معضلة بناء الدولة في إفريقيا: من الإرث الاستعماري إلى الدولة الوطنية الجديدة**

د. موسى بن قاصير، أستاذ محاضر، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة الثالثة، قسنطينة..... ٤٨

- **الصراع الروسي الأمـريكي على السـودان: دوافعه ... مساراته ... ومآلاته**

د. صالح محروس محمد، كاتب وباحث في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة. ٥٦

- **سلاح روسيا البشري: تجنيد الأفارقة المرتزقة في حربها ضد أوكرانيا**

مروة صبحي منتصر، مدرس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة..... ٦٤

هيفاء المطوع

تحرير

د. طارق باكير

مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية:

١٤٤٤/١٠٩

ردمد: ١٦٥٨-٩٤٢٤

كلمة المحرر

لعله من بين أهم الأحداث، التي شهدتها القارة الإفريقية، في شهر نوفمبر، هذا العام ٢٠٢٢م، مؤتمر المناخ بشرم الشيخ (كوب ٢٧)، وتوقيع اتفاق وقف الأعمال العدائية الإثيوبية (بين الحكومة الفيدرالية، وجبهة التيغراي)، في بريتوريا.

يعد الحدث الأول (مؤتمر المناخ)، حدثا ذا أبعاد دولية، وبرعاية وإشراف أممي، لكن يمكن النظر له بصفته حدثا إفريقيا، باعتبار التئامه على أرض القارة الإفريقية. كما أن إفريقيا تعد من أكثر القارات تضررا، من ظاهرة تغير المناخ، وإن كانت ليست المتسبب الأول، أو الأبرز في ذلك. وفي هذا السياق، تضمن هذا العدد الجديد (٣٢) من «متابعات إفريقية» مقالتين لهذا الموضوع المهم.

أما الحدث الثاني، والمتعلق بالتطورات التي يشهدها إقليم التيغراي بإثيوبيا، فهو حدث ذو أهمية كبيرة لإقليم القرن الإفريقي، والبحر الأحمر عموما؛ باعتبار أن هذا الاتفاق، قد يضع حدا للحرب الأهلية الإثيوبية، الدائرة رحاها منذ سنتين. ولا تكمن خطورة هذه الحرب في تداعياتها المحلية فحسب، وإنما في ارتباطها - أيضا - بأمن المنطقة بأكملها.

فوضع حد لهذه الحرب، ستكون له انعكاسات إيجابية – بصورة أو بأخرى - على التوترات الحدودية بين السودان وإثيوبيا (منطقة الفشقة)، والتي لها علاقة - قد تكون مباشرة - باستمرار الحرب في إقليم التيغراي.

من جهة ثانية، فإن اتفاق المصالحة بين الحكومة الفيدرالية في أديس أبابا، وجبهة التيغراي، قد يؤدي إلى وقف، أو تخفيف التوجس الإريتري، مما يحدث على حدودها الغربية مع إثيوبيا، باعتبار أن بسط نفوذ الحكومة الفيدرالية من جديد، ووضع سلاح التيغراي تحت إشرافها، وكذلك مراقبة الحدود والمعابر والمطارات من قبلها، يُحيّد كل المخاطر، التي كان النظام الإريتري يخشاها من خصم تاريخي، اعتقدت أسمرا أنها تخلصت منه، بوصول آبي أحمد إلى الحكم، وخروج نخبة جبهة التيغراي من السلطة في المركز. ومهما يكن من أمر، وبانتظار تطبيق الاتفاق، وما قد يحدث في سياق ذلك، وما قد تأتي به الأحداث من مفاجآت، في هذا الاتجاه أو ذاك، فإن هذا الاتفاق، يبقى إنجازا إيجابيا لكل الأطراف: المحلية والإقليمية، سواء بصورة عامة، أو تفصيلية.

فالسلام الذي يمكن أن يسود المنطقة، سيعود حتما، بمزيد من تحقيق نسب متقدمة من التنمية، التي هي ضرورة قصوى لكل شعوب المنطقة؛ فأحد شروط التنمية ومتطلباتها، هو الاستقرار، والأمن، والتعاون بين سائر الأطراف.

كما أن هذه الحرب – بين التيغراي والحكومة الإثيوبية الفيدرالية – جاءت في سياق توترات إقليمية وإثيوبية داخلية؛ ولعل أبرز التوترات التي تشهدها المنطقة، تلك المتعلقة بسد النهضة، والتي يشتبك فيها أهم ثلاث دول في الإقليم، وهي: مصر، والسودان، وإثيوبيا.

لقد أثبتت حرب التيغراي، أن وضع آبي أحمد السياسي الداخلي، ونظرة العالم له، قد تغيرت بالمقارنة مع ما أثاره وصوله إلى الحكم سنة ٢٠١٨م، من آمال داخلية، وإقليمية، ودولية، مبشرة بمرحلة سلام وتنمية جديدة، ستعيشها المنطقة. فهل حان الوقت، ليعيد آبي أحمد النظر في الكثير من سياساته الإقليمية والمحلية، لجهة طمأنة كل الأطراف، وتفهم هواجسها؟

في تفسير ظاهرة هجرة الأفارقة وتداعياتها

د. دعاء عويضة، باحثة متخصصة في الشؤون الإفريقية، القاهرة.

تشهد القارة الإفريقية مجموعة من التشابكات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتي نتج عنها موجات من الهجرة، التي تعدَّدت أنواعها ومساراتها، وتشابكت تداعياتها؛ حتى أصبحت من أكبر التحديات التي تواجه دول القارة. ومن ثمَّ؛ نسعى من خلال هذا المقال، إلى محاولة الوقوف على تفسير لظاهرة هجرة الأفارقة، وما يمكن أن تفرزه تلك الظاهرة من تداعيات على واقع القارة ومستقبلها.

أولا - الهجرة في إفريقيا: أشكالها وتطورها ومساراتها

تعني الهجرة: «انتقال الأفراد من منطقة إلى أخرى، سواء كان ذلك داخل حدود الدولة أو خارجها، وقد تتم بشكل قانوني، أو من خلال التسرب إلى الدولة المقصودة، بطرق غير شرعية، وذلك لفترة قصيرة أو طويلة، مؤقتة أو دائمة، سواء كان ذلك بإرادة الفرد أو رغما عنه».[١] ومن هذا التعريف، يتضح أن هناك تصنيفات متباينة للهجرة، حيث تصنَّف وفقا لعدة معايير:

أولها – المكان، ووفقا له تنقسم الهجرة إلى:

- داخلية: وتعني انتقال الأفراد داخل الوطن الواحد، كالهجرة من الريف إلى المدن؛ وكالنزوح الريفي الذي شهدته الجزائر بعد الاستقلال.
- خارجية: وتحدث بانتقال عدد من أفراد المجتمع، إلى مجتمع آخر، بما يتجاوز الحدود السياسية بين المجتمعين، طلبا للعمل، أو فرارا من الاضطهاد، أو تطلُّعا لفرص أفضل في الحياة، أو غير ذلك.

وثانيها – الزمان، ووفقا له تنقسم الهجرة إلى:

- دائمة: وهي التي يتخذ فيها أصحابها قرارا، بعدم العودة إلى منطقة الإقامة الأصلية، ويرجع ذلك إلى أسباب طاردة من المكان الأصلي، مقابل أسباب جاذبة للمكان المُهاجَر إليه.
- مؤقتة: والتي ترتبط بمدى زمني معين.

وثالثها – إرادة الفرد، ووفقا له تنقسم الهجرة إلى:

- إرادية أو اختيارية: ويتمثَّل العامل الحاسم بها، في إرادة الأشخاص، أي: الهجرة دون وجود ضرورة لتنقلهم، وتغيير إقامتهم من مكان إلى آخر، سوى طموحهم لتغيير أوضاعهم، أو نمط حياتهم، وطبيعة معيشتهم.

- قسرية أو جبرية: والتي تُعبِّر عن إجبار بعض الأفراد أو الجماعات، على ترك مواطنهم؛ تهجيرا، أو إخلاءا لمنطقة معينة، أو النزوح عنها خشية كارثة، أو زلزال، أو فيضان، أو حرب.[٢]

ورابعها - المعيار القانوني، ووفقا له تنقسم الهجرة إلى:

- شرعية: وهي التي يخضع أفرادها إلى الإجراءات القانونية والدولية، من أجل التنقل من بلد إلى آخر.
- غير شرعية: والتي تمثِّل - وفقا للمنظمة الدولية للهجرة - «حركة تتم خارج القواعد التنظيمية للبلد المرسِل، وبلد العبور، والبلد المستقبل».[٣] وفيها يكون الدخول، إما بطريقة غير قانونية: بواسطة وثائق مزورة، أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة، أو بطريقة قانونية: من خلال موافقة السلطات بالحصول على تأشيرة، ومن ثمَّ البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة، أو تغيير غرض الزيارة؛ فيبقون دون موافقة السلطات.

وأخيرا، هناك طالبو اللجوء السياسي، الذين لا يحصلون على الموافقة على طلبهم، لكنهم يبقون في البلاد.[٤] وقد شكَّل الاستعمار، وروابط ما بعد الاستقلال، مع القوى الاستعمارية السابقة، بشكل كبير، أنماط الهجرة الموجودة في إفريقيا حتى اليوم، والتي سوف تستمر في التأثير على الاتجاهات المستقبلية.[٥] ويمكن فهم ظاهرة الهجرة في إفريقيا بشكل أفضل، في سياق التطور السياسي والتاريخي للمجتمعات الإفريقية، وعلى النحو الآتي:

١- **الهجرة قبل الاستعمار:** ارتبطت تحركات السكان في إفريقيا - إلى حدٍّ كبير - بالظروف الاجتماعية، والسياسية، والبيئية، السائدة، وخاصة الحروب الداخلية، والكوارث الطبيعية، والبحث عن الأراضي الزراعية. ونتيجة لذلك، فقد كانت الحركات في مجموعات غير منظمة، وغير متمايزة ديموغرافيا.

٢- **الهجرة خلال الحقبة الاستعمارية:** أما خلال الحقبة الاستعمارية، فقد حاول الحكم الاستعماري في البداية، تمهيد الطريق للاستقرار السياسي؛ فتمَّ تقليص الحركات المرتبطة بالحروب الداخلية، لكنها ما لبثت أن عادت للزيادة مرة أخرى، ولكن وفقا لنمط مختلف، في شكل لاجئين، عندما انخرطت الدول الإفريقية في الحرب، كما حدث في الصراع بين إثيوبيا والصومال، والصراع الداخلي في: تشاد، وأنغولا، وأوغندا، ونيجيريا، وحرب التحرير في غربي ووسط وجنوبي إفريقيا. هذا مع استمرار تأثير الكوارث الطبيعية؛ فقد أدى الجفاف في منطقة الساحل بغربي إفريقيا، وأجزاء من شرقي إفريقيا، إلى نزوح آلاف الأشخاص، بمن فيهم النساء والأطفال، بحثا عن أرض خصبة.

٣- **الهجرة بعد الاستقلال:** وبعد الاستقلال، أصبحت هذه الهجرات مؤسسية؛ حيث تمت إزالة العديد من المُمارسات التقييدية المتعلِّقة بلمّ شمل الأسر، والإقامة، وأنظمة العمل التعاقدي، في غربي وشرقي إفريقيا، أما في جنوبي إفريقيا، فقد ظلَّت تلك الممارسات، وربما بشكل أكثر صرامة.[٦] وقد خلّف

الاستعمار مجتمعات مُتنوِّعة إثنيًا، وقد أفرز تنوّعها توترات داخلية كبيرة، أدَّت إلى اندلاع صراعات عنيفة. وخلال الحرب الباردة، خاض الشرق والغرب حروبا بالوكالة في إفريقيا؛ فدعموا الأنظمة غير الديمقراطية، وأطاحوا بالحكومات الديمقراطية. فكانت الضغوط السياسية والاقتصادية، وإمدادات الأسلحة، والمرتزقة، وحتى التدخل العسكري المباشر، وكلها عوامل أسهمت في نشوب صراعات جديدة، أو استمرار الصراعات القديمة في إفريقيا، كما حدث في أنغولا، وموزمبيق، وإثيوبيا، وكان لهذا كله، آثار كبيرة أيضا على تنقُّل السكان؛[٧] فشهدت أعداد المهاجرين الأفارقة تزايدا مضطردا، منذ الحرب الباردة، كما سيوضح الجدول التالي:[٨]

جدول (١) أعداد المهاجرين الأفارقة منذ عام ١٩٩٠م (بالمليون)

العام	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠
عدد المهاجرين (بالمليون)	١٥,٧	١٦,٤	١٥,١	١٦	١٧,٨	٢٢,٩	٢٥,٤

Marie McAuliffe and Anna Triandafyllidou, *World Migration Report 2022* (Geneva: International Organization for Migration, 2021), https://worldmigrationreport.iom.int/wmr-2022-interactive/.

وللهجرة في إفريقيا مسارات عدة، أبرزها:

١- **المسار الشمالي:** وفيه يسلك المهاجر أحد اتجاهين: فإما الجانب الشرقي للمتوسط، والذي يستخدمه المهاجرون من الشرق الأوسط، وشمالي إفريقيا، إلى أوروبا الشرقية، واليونان، وإيطاليا، وأحياناً إلى أمريكا الشمالية. ويستخدم المهاجرون الطريق البحري نحو جزر بحر إيجة، أو الجوي من إسطنبول إلى المدن الأوروبية، أو البري إلى اليونان، أو الجانب الغربي للمتوسط إلى إسبانيا، ومن الوسط عبر إيطاليا، ولاسيما عبر لامبيدوزا. ولكن التعاون بين إسبانيا والمغرب، حافظ على أعداد منخفضة - نسبيا - في هذا المسار، وظل المسار عبر إيطاليا، يشهد ضغطا شديدا، بسبب كثافة موجات الهجرة. وشكَّل الإريتريون، والنيجيريون، والصوماليون، أكبر عدد من المهاجرين على طول هذا الطريق، وجاء سقوط نظام القذافي في ليبيا عام ٢٠١١م، ليزيد من شدة ضغط الهجرة على هذا المسار، حتى وصل عدد المهاجرين منه إلى ١٥٤ ألف مهاجر في عام ٢٠١٥م.

٢- **المسار الجنوبي:** وهو شبكة من المسارات عبر شرقي إفريقيا، نزولا نحو جنوبي إفريقيا، عبر كينيا، وأوغندا، وتنزانيا، وملاوي، وزيمبابوي، وبوتسوانا، وزامبيا. ويُسلك ممر شرقي إفريقيا، كطريق

لتهريب المهاجرين إلى جنوبي إفريقيا، وكذلك الهاربين من طالبي اللجوء، الذين يسعون إلى دخول البلد. وبين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٢م، كانت جنوب إفريقيا أكثر بلد يستقبل طالبي اللجوء، من جميع البلدان في العالم.[٩]

٣- **المسار الشرقي:** الهجرة في خليج عدن، من القرن الإفريقي إلى اليمن، ثم إلى دول الخليج العربي. ففي عام ٢٠١٩م؛ عبر أكثر من ١٣٨ ألف مهاجر خليج عدن إلى اليمن، بينما عبر خلال نفس الفترة، حوالي ١١٠ آلاف مهاجر، عن طريق البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا. وفي العام ٢٠١٨م، قام ما يقرب من ١٥٠ ألف شخص، برحلة عبر الطريق البحري من شرقي القارة.[١٠] هذا ويمكن ترتيب نسب المهاجرين من المسارات الثلاث، وفقا لآخر تقدير لعام ٢٠٢٢م، بحسب الجدول التالي:[١١]

جدول (٢) نسب المُهاجرين عبر مسارات الهجرة الثلاث

المسار الشرقي	المسار الشمالي	المسار الجنوبي
٪١٣	٪٣٤	٪٥٣

The Africa Center for Strategic Studies, *Infographic: African Migration Trends to Watch in 2022* (Africa Center for Strategic Studies, 2021), https://africacenter.org/spotlight/african-migration-trends-to-watch-in-2022/.

ومنه يتضح أن هجرات الأفارقة لإفريقيا، هي الغالبة على مسارات الهجرة الإفريقية؛ بحيث شملت النسبة الأكبر من المهاجرين، حتى وصلت إلى ٥٣٪، في حين كانت نسبة مهاجري المسارين الشمالي والشرقي مجتمعين، حوالي ٤٦٪.

ثانيا- تفسير الهجرة في إفريقيا وسياقاتها

منذ أواخر القرن التاسع عشر، ظهرت نظريات مختلفة، في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية، تهدف جميعها إلى محاولة فهم ظاهرة الهجرة. ونظرا لكثرة تلك النظريات، وتنوعها، وفقا لمنظور الدراسة؛ فإنه يصعب حصرها في سطور قليلة، ولكن يمكن تجميعها معا في عدة نماذج رئيسة. حيث يمكن وضع نماذج التوازن الكلاسيكية الجديدة (من علم الاقتصاد)، ونماذج الدفع والجذب، ونظريات أنظمة الهجرة (من الجغرافيا والديموغرافيا)، بالإضافة إلى التفسيرات السائدة لنظريات شبكة المهاجرين (من علم

الاجتماع)، داخل النظرية الوظيفية، والتي بموجبها تُفسَّر الهجرة على كونها إستراتيجية تطوير للأفراد أو العائلات، الذين يقومون بحسابات التكلفة والعائد. وبالمثل، وعلى الرغم من الاختلافات في الفروق الدقيقة ومستوى التحليل، فإن نظرية الصراع الماركسي الجديد، ونظرية التبعية، ونظرية النظم العالمية، ونظرية سوق العمل المزدوجة، ونظرية العولمة النقدية، لها تفسيرات متشابهة إلى حدٍّ كبير للهجرة؛ على أنها تتشكَّل من خلال التفاوتات الهيكلية الاقتصادية، وتفاوت القوى داخل المجتمعات، وفيما بينها. وكذلك الطرق التي تلعب بها الهجرة دورا رئيسا، في إعادة إنتاج هذه التفاوتات وتعزيزها. وهكذا، فإنه يمكن وضع كل هذه النظريات داخل نموذج الهيكلية التاريخية، والتي تركِّز على كيفية قيام النخب القوية بقمع الفقراء والضعفاء واستغلالهم، وكيف يسعى رأس المال لتجنيد العمالة واستغلالها. كما يمكن وضع النظريات الأحدث التي تركِّز على تجارب المهاجرين اليومية، وتصوراتهم، وهويتهم ، مثل: النظريات عبر الوطنية، والشتات، ضمن منظور التفاعل الرمزي في المجتمع. كما يمكن تمييز مجموعة رابعة، تركِّز على الديناميات الداخلية للهجرة، مثل: نظريات الشبكية، ونظرية أنظمة الهجرة، ونظرية السببية التراكمية.[١٢]

ومن تلك الأُطر النظرية المختلفة يتبيَّن، أنه يتم دفع الهجرة الإفريقية، بمجموعة متنوعة من عوامل الشدِّ والجذب، ومن ثمَّ، فإنه يمكن فهم الهجرة في إفريقيا، وفقا لمجموعة من السياقات، وذلك على النحو الآتي:

١- **السياق الاقتصادي:** فمن جهة السياق الاقتصادي، فإنه يحمل أهمية قصوى في قرار الهجرة على الصعيدين: الداخلي والدولي؛ حيث يهاجر الناس – في الغالب – لتحسين رفاههم الاقتصادي، ومن ثمَّ؛ فإنه يمكن النظر إلى الهجرة الداخلية على أنها استجابة – مبالغ فيها في بعض الأحيان – للحوافز الاقتصادية، الناشئة – إلى حدٍّ كبير – عن عدم التوازن، بين قطاعات الاقتصاد من جانب، والبلدان والمناطق من جانب آخر. وبالمثل، فتشير الهجرة الدولية، إلى عدم المساواة – إلى حد كبير – في التنمية وفرص العمل، وخاصة الدخل، وظروف المعيشة بين البلدان، ولاسيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.[١٣] هذا وتعد بطالة الشباب محركا رئيسا للهجرة، خارج القارة وداخلها؛ ففي عام ٢٠١٦م، بلغ معدَّل بطالة الشباب في شمالي إفريقيا: ٢٩,٣٪، وهو أعلى بكثير من معدَّل البطالة في إفريقيا جنوب الصحراء، البالغ: ١٠,٩٪، وكان الطلب على العمالة في القطاعات الاقتصادية، محركا رئيسا للهجرة بين البلدان الإفريقية.[١٤]

وهنا تبرز ازدواجية العلاقة بين التنمية والهجرة؛ فمن ناحية: ترتبط التنمية – في كثير من الأحيان – بمستويات متزايدة من تنقُّل المهاجرين، لما تشتمل عليه – عادة – من زيادة قدرة وصول الناس إلى

الموارد المادية، والشبكات الاجتماعية، والتعليم، والإعلام، والمعرفة. كما أن التحسينات في البنية التحتية، والنقل، والتي عادة ما تصاحب التنمية، فإنها تجعل السفر أقل تكلفة ومخاطرة، مما يتيح الهجرة بشكل أكثر سهولة. وفي هذا الإطار؛ فمن المتوقع، إذا أصبحت المجتمعات كلها، أكثر ثراءا وتطورا، أن يؤدي ذلك – أيضا - إلى رفع الفقراء – نسبيا - إلى العتبة المادية اللازمة للهجرة دوليا، وفي البداية إلى البلدان المجاورة، ثم إلى الخارج. ومن ناحية أخرى: فمن الممكن إذا أصبحت المجتمعات أكثر ثراءا، أن يأمل عدد أكبر من الناس، في مستقبل أفضل داخل بلدانهم؛ فتنخفض الهجرة. وفي هذا الإطار، فإنه يمكن ملاحظة أن السكان الذين يعانون من الفقر المادي، في أقل البلدان نموا، لديهم قدرات أقل على الحركة، وعندما ينتقلون، فإنهم يميلون إلى الانتقال لمسافات أقصر؛ إما داخليا، أو إلى بلدان إفريقية أخرى. كما أن البلدان ذات الهجرة المرتفعة - نسبيا - خارج القارة، هي - أيضا - البلدان التي تقع على الساحل، والتي هي أكثر تحضُّرا، ولديها نسبة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وأكثر تقدُّما في التحول الديموغرافي.[١٥]

٢- **السياق السياسي:** حيث تعاني الكثير من الدول الإفريقية من الاضطرابات السياسية وانعدام الأمن، كما في الصراع في مالي عام ٢٠١٢م، والذي أدَّى إلى انتشار الحركات الإرهابية في شمالي مالي، والصراعات المتكررة في كوت ديفوار، وانتشار حركة بوكو حرام في شمالي نيجيريا، وقدرة التنظيم على التمدد. وتنفيذ العديد من العمليات الإرهابية في دول الجوار بالغرب الإفريقي، مثل: النيجر، والكاميرون.[١٦] والحرب الناتجة عن مطالب تعديل الحدود، التي رسمتها الإدارة الاستعمارية بشكل تعسفي، والتي تشمل المجموعات الإثنية الاقتصادية والمتجانسة، كما في حالة الصومال وإثيوبيا.[١٧] كل هذا أنتج آلاف اللاجئين والنازحين، من غربي إفريقيا وشرقيّها.

وهنا تجدر الإشارة، إلى أن للصراعات، وعدم الاستقرار، تأثير مزدوج – أيضا - كما في التنمية؛ فمن ناحية: قد يوفران حوافز للناس على المغادرة، ومن ناحية أخرى: قد يوفران حوافز للأشخاص، للبقاء من أجل توفير الحماية لعائلاتهم؛ فمثلا: قد يرغب الأشخاص الذين يعيشون في ظل نظام استبدادي بالهجرة، في كثير من الأحيان، ولكن قد يكون لدى الدول الاستبدادية - أيضا - استعداد وقدرة أكبر، للسيطرة على الهجرة وتقييدها. كما تلعب سياسات الدولة المستقبِلة دورا مهما؛ فمن ناحية: هناك قيود كراهية الأجانب، وقيود الهجرة التي تفرضها الدول الإفريقية، ومن ناحية أخرى: فإن الهجرة الإفريقية إلى أوروبا، مدفوعة جزئيا بقيود الهجرة المتزايدة، من قِبل البلدان المستعمرة السابقة، مثل: (فرنسا، والمملكة المتحدة، بشكل رئيس)، ووجهات أوروبية أخرى. كل هذا، دفع أعدادا متزايدة من الأفارقة،

لاسيما أولئك الذين يمتلكون التعليم والمهارات، التي تسمح لهم بالحصول على التأشيرات، لاستكشاف وجهات جديدة في أمريكا الشمالية، وأستراليا، وأماكن أخرى، مثل: (الهند، وروسيا، وتركيا، واليابان، والبرازيل، والأرجنتين).[١٨]

٣- **السياق الاجتماعي والثقافي والبيئي:** حيث يتعلَّق السياق الاجتماعي للهجرة: إما بالشعور الدائم بالاغتراب، وعدم قدرة المهاجر على التكيُّف مع مجتمعه، أو بالاضطهاد الديني، الذي يتعرَّض له بعض المواطنين في الدول الإفريقية؛ سواء نتيجة تفشِّي التطرف، في الدول التي تعاني من الإرهاب، أو لأسباب أخرى. أما السياق الثقافي: فيتعلَّق بالأساس بالرغبة في التعلُّم، كدافع إلى الهجرة في بيئة مختلفة، وجامعات أفضل، وخاصة في التخصصات العملية: كالطب، والعلوم التكنولوجية الحديثة، وغيرها.[١٩] أما السياق البيئي: فيُعنى بكوارث المناخ، وكيف يمكن أن تؤثِّر على زيادة الهجرة؛ حيث تواجه القارة العديد من الكوارث الطبيعية؛ ما بين الجفاف، والفيضانات، والأعاصير، والأوبئة. ويتوقَّع البنك الدولي أن يكون هناك ٨٦ مليون مهاجر، بسبب تغيُّر المناخ في إفريقيا، بحلول عام ٢٠٥٠م. وقد يجد نحو ١٨ مليون عامل مهاجر موسمي في إفريقيا، أن وظائفهم في الزراعة، والتعدين، وصيد الأسماك، آخذة في الاختفاء، وهو ما يزيد من احتمالات الهجرة الدائمة، بحثا عن فرص عمل جديدة.[٢٠]

ثالثا- تداعيات الهجرة على دول المصدر والمقصد

يقول كوفي عنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة: إن الهجرة تجلب معها «العديد من التحديات المعقدة». ويستدرك عنان، ويقول: «لا يمكننا تجاهل الصعوبات السياسية الحقيقية، التي تفرضها الهجرة، ولكن لا ينبغي لنا - أيضا - أن نغفل عن قدرتها الهائلة، على إفادة المهاجرين، والبلدان التي يغادرونها، وتلك التي يهاجرون إليها».[٢١] ويمكن رصد مجموعة من التداعيات المختلفة للهجرة:

أولها- التداعيات على بُلدان المصدر: وتختلف ما بين تداعيات: إيجابية، وأخرى سلبية.

١ - **التداعيات الإيجابية:** وتتمثل في إمكانية مساهمة الهجرة في النمو الاقتصادي، والتحول الهيكلي، بتأثيرها على زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بصورة كبيرة؛ سواء من خلال التجارة - بما في ذلك الواردات الغذائية من البلدان المرسلة - أو من خلال زيادة الإنتاجية، داخل قطاعات الزراعة، والبناء، والتعدين، والخدمات، وتكنولوجيا المعلومات، والتصنيع. أو من خلال تعزيز النمو الشامل، والحد من الفقر؛ سواء من خلال التحويلات المالية، واستثمارات المغتربين في بلدان المنشأ،

أو من خلال الضرائب والاستهلاك في بلدان المقصد. ومن المتوقَّع أن تؤدي الهجرة، إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا، من ٢٠٠٨ دولارات في عام ٢٠١٦ م، إلى ٣٢٤٩ دولارا في عام ٢٠٣٠م؛ بمعدل نمو سنوي يبلغ ٣,٥٪ من عام ٢٠١٦م.[٢٢] ويُمكن تفصيل ذلك على النحو الآتي:

أ - التجارة بين البلدان الإفريقية: تعمل الهجرة على تحفيز التجارة؛ فقد أدَّى طلب المهاجرين داخل إفريقيا على المنتجات الغذائية، إلى زيادة الواردات الغذائية من البلدان المرسلة، فمثلا: تتوافق الهجرة من زيمبابوي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى بلدان إفريقية أخرى في عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣م، مع زيادة الواردات الغذائية من هذه البلدان (انعكست في قيمة الواردات الغذائية من زيمبابوي، التي ارتفعت من ١٠٠ ألف دولار إلى ١ مليون دولار، ومن جمهورية الكونغو الديمقراطية من ١٠٠ ألف دولار إلى ٦٥٠ ألف دولار، خلال هذه الفترة).

ب - إنتاجية القطاع الاقتصادي: ترتبط الهجرة بين البلدان الإفريقية بشكلٍ إيجابي بالإنتاجية؛ حيث ترتبط الزيادة في أعداد المهاجرين، بارتفاع إنتاجية قطاعات الزراعة، والبناء، والتعدين، والخدمات، وتكنولوجيا المعلومات، والتصنيع.

ج - التوظيف والمستوى المهني والاجتماعي: حيث تخلق الهجرة فرصا جديدة للتوظيف، في العديد من القطاعات في الدول الإفريقية، كما حدث في قطاعات: الهندسة في رواندا، والخدمات المالية في جنوب إفريقيا، وتنزانيا، وأوغندا، وتكنولوجيا المعلومات في رواندا، وجنوب إفريقيا، والبناء في كوت ديفوار، وجنوب إفريقيا، والتعدين في جنوب إفريقيا، والغابون، والزراعة في كوت ديفوار، وجنوب إفريقيا، والخدمة المنزلية في جنوب إفريقيا وموريتانيا. كما تساهم خبرات المهاجرين في العمل بدول المهجر في رفع مهاراتهم، والوصول إلى عمل مستقر وأجر أفضل، مع تعزيز الإنتاجية. فعلى سبيل المثال: اكتسب المزارعون المهاجرون ذوو المهارات المنخفضة من بوركينا فاسو، مهارات جديدة في كوت ديفوار، مكَّنتهم من تأمين عمل أكثر استقرارا في المهن التي تتطلب مهارات أعلى، والتي غالبا ما تكون مدفوعة الأجر بشكل أفضل.[٢٣] هذا وفي ظل تزايد الهجرة، يكون الضغط أقل على الموارد الطبيعية في بلدان المصدر، بما في ذلك الغذاء والماء، كما يكون الضغط أقل على الخدمات، مثل: التعليم، والرعاية الصحية.[٢٤] وقد ارتفعت تدفقات التحويلات من خارج إفريقيا وداخلها في المتوسط من ٣٨,٤ مليار دولار في الفترة: (٢٠٠٥-٢٠٠٧) إلى ٦٤,٩ مليار دولار، في الفترة: (٢٠١٤-٢٠١٦)، مما يُحسِّن من المستويات الاجتماعية للسكان، حتى إن هناك بلدانا تعتمد بشكل كبير على تدفقات التحويلات، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.[٢٥] ويمكن توضيح أبرزها وفقا لبيانات عام ٢٠١٩م، من خلال الجدول التالي:[٢٦]

جدول (٣) نسبة التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي

الدولة	نسبة التحويلات من إجمالي الناتج المحلي
جنوب السودان	٪٣٤,٤
ليسوتو	٪٢٠,١
غامبيا	٪١٥,٦
الرأس الأخضر	٪١١,٩
جزر القمر	٪١١,٤
السنغال	٪١٠,٧
ليبيريا	٪٩,٨
توغو	٪٨,٤
غينيا بيساو	٪٨,١

Dilip Ratha, "Keep Remittances Flowing to Africa," *Brookings Institution*, March 15, 2021, https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2021/03/15/keep-remittances-flowing-to-africa/.

٢- التداعيات السلبية: وتتمثَّل في مجموعة من التداعيات، ومنها: انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها المهاجر، وهجرة العقول؛ حيث يشير تقرير الاتحاد الإفريقي، إلى أن حوالي ٧٠ ألف من الأيدي العاملة الماهرة والمُدربة، تهاجر من إفريقيا كل عام، وخاصة من مجال الصحة. هذا بجانب صعوبات الاندماج بالنسبة للمهاجرين في المجتمعات الجديدة، وإمكانية وقوعهم فريسة للتنظيمات المُتطرفة. بالإضافة إلى تهديدات الأمن الوطني والإقليمي، وتكلفة إدارة الحدود الدولية الناتجة عن الهجرة غير الشرعية؛ ففي شمالي إفريقيا، على سبيل المثال، خلال المراحل المبكرة من «الربيع العربي»، سافر العديد من المهاجرين غير الشرعيين من جنوب إفريقيا، عبر تونس والجزائر للوصول إلى أوروبا، وأدَّت هذه الفترة القصيرة من عدم الاستقرار، إلى انهيار في إدارة الحدود في بعض المناطق، وانعدام الأمن.[٢٧] كما تؤثِّر الهجرة على الهياكل الأسرية، وهو ما يمكن رصده من خلال التأثير على التكاثر، والإنتاج، والاستقرار الاجتماعي للأسرة في الدول المصدِّرة، كما حدث في المجتمعات الزراعية، التي يغلب عليها الطابع الزراعي في شرقي إفريقيا وجنوبها، خلال الفترة الاستعمارية؛ حيث انخفضت معدلات

الخصوبة، وعانت المجتمعات في تلك الفترة من عدم الاستقرار، الأمر الذي بدأ يقل بالتدريج، نظرا لهجرة الأُسر كاملة.[٢٨] وتؤثِّر الهجرة على التوزيع الديمغرافي للسكان؛ حيث يكون المهاجرون على تواصل مستمر مع ذويهم، خشية عليهم من تدهور الأوضاع في المناطق الريفية؛ فيعملون على نقلهم إلى المدن والمناطق الحضرية، وبالتالي تزيد من عدد السكان في المناطق الحضرية، وهو ما يشكِّل عبئا كبيرا على المرافق الحيوية بتلك المدن، وكذلك التركيب السكاني لها. كما تؤثِّر الهجرة على نمو الطبقة الوسطى، وتطوير هياكل التنمية المُستدامة للمجتمعات الإفريقية، الأمر الذي يكون له بالغ الأثر على الاستقرار السياسي والاقتصادي فيها.[٢٩]

وثانيها- التداعيات على بلدان المقصد: وهناك مجموعة من التداعيات: منها الإيجابي، ومنها السلبي.

١- **التداعيات الإيجابية:** وتتمثل في مساهمة الهجرة في تنمية بلدان المقصد - من خلال الضرائب والاستهلاك (ينفق المهاجرون ما يقدَّر بنحو ٨٥٪ من دخلهم في بلدان المقصد) - كما يمكن لبلدان المقصد أن تملأ الفجوات في سوق العمل بأجور منخفضة،[٣٠] وزيادة التنوع الثقافي، وتعزيز الاقتصاد المحلي، كما يمكن أن تستفيد الخدمات العامة من تدفق الموظفين المؤهلين، مثل: الأطباء، والممرضات، ويمكن لمجموعات المهاجرين زيادة معدلات المواليد.

٢- **التداعيات السلبية:** وتتمثَّل في الضغط على الخدمات العامة، مثل: المدارس، والإسكان، والرعاية الصحية، ووجود الحواجز اللغوية والثقافية، وزيادة مستويات التلوث، وزيادة الضغط على الموارد الطبيعية، والتوترات العنصرية، والتمييز، وتفويت فرص التوظيف على السكان المحليين، بسبب المنافسة المتزايدة من المهاجرين، وكذلك اختلال التوازن بين الجنسين؛ فعادة ما يكون الرجال أكثر عُرضة للهجرة.[٣١] كما يمكن أن يكون للهجرة في إفريقيا أثر حاسم على ديناميكيات تفشِّي الأمراض، والانتشار المكاني للأمراض المعدية إقليميا، وهو ما حدث مع تفشِّي فايروس إيبولا في غربي إفريقيا في ديسمبر عام ٢٠١٣م (تحديدا: في ليبريا، وغينيا، وسيراليون)؛ حيث ارتبط التوسُّع الإقليمي لتفشِّي المرض في السنغال ونيجيريا، بالسفر من المناطق المتضررة، حسب تقرير لمجلس الأمن في عام ٢٠١٤م.[٣٢]

الخلاصة

اختلفت أنماط الهجرة وأشكالها في إفريقيا من فترة إلى أخرى؛ وفقاً للظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، لدول القارة، ومن وقتٍ لآخر؛ قبل الاستعمار، وأثناءه، وبعد الاستقلال. وظهرت أنواع مختلفة

للهجرة، حسب الزمان والمكان، وإرادة الفرد، والمعيار القانوني، ووفقا لذلك، تعدَّدت مسارات الهجرة من أقاليم القارة المختلفة. وفي محاولة لتفسير ظاهرة الهجرة؛ ظهرت مجموعة من النظريات التفسيرية، والتي اختلفت في تناولها للظاهرة، وفقا لمنظور الدراسة، ومنها تبيَّن أنه يتم دفع الهجرة الإفريقية بمجموعة متنوعة من عوامل الشد والجذب، التي اختلفت سياقاتها من دولة إفريقية لأخرى، فكانت أبرزها السياقات الاقتصادية، لتبرز جدلية العلاقة بين التنمية والهجرة، والسياسية، ليبرز أثر الصراعات وعدم الاستقرار على ظاهرة الهجرة، وكذلك السياقات الاجتماعية، والثقافية، والبيئية، والمناخية. وبالنسبة لتداعيات الهجرة على القارة الإفريقية؛ فقد اختلفت ما بين تداعيات إيجابية، وأخرى سلبية، لكل من دول المصدر والمقصد؛ فمن ناحية دول المصدر، وتأثيرات الهجرة على النمو الاقتصادي، والتحول الهيكلي، وحقوق الإنسان، والأمن الوطني والإقليمي، والوضع الاجتماعي لتلك الدول. ومن ناحية دول المقصد، وتداعيات الهجرة على التنمية، والثقافة، والخدمات العامة، والموارد الطبيعية، وغيرها من التأثرات. وهكذا تكون الهجرة في إفريقيا إحدى أهم الظواهر المؤثرة، ليس في الواقع الإفريقي فحسب؛ وإنما في الواقع الإقليمي والدولي كذلك، لما تخلفه من آثار ممتدة.

الهوامش والإحالات

(١) د. محمد فؤاد رشوان، «الهجرة غير الشرعية في شرق إفريقيا.. الأسباب والنتائج،» مركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية، (٧، أكتوبر، ٢٠١٩م)،
https://pharostudies.com/?p=2352.

(٢) نسيم بورني، نورالدين عزوز، «قراءة تحليلية في أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية،» مجلة التمكين الاجتماعي، (الجزائر: جامعة أم البواقي، ٢٠٢٠م)، ٦٦-٦٨.

(٣) رحاب الزيادي، «أنماط متعددة: الهجرة من منطقة شمال إفريقيا،» المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، (٢٧، ديسمبر، ٢٠٢١م)،
https://ecss.com.eg/18007/.

(٤) بورني، عزوز، «قراءة تحليلية في أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية».

(٥) «إطار سياسة الهجرة في إفريقيا وخطة العمل (٢٠١٨- ٢٠٣٠)،» مفوضية الاتحاد الإفريقي، (أديس أبابا: إدارة الشؤون الاجتماعية للاتحاد الإفريقي، ٢٠١٨م)، ١٩.

(6) Aderanti Adepoju, "Linkages Between Internal and International Migration: The African Situation," *International Social Science Journal*, 50: 157, 1998, 387-389.

(7) Marie Flahaux and Hein Haas, "African Migration: Trends, Patterns, Drivers," *Comparative Migration Studies*, 4: 1, 2016, https://comparativemigrationstudies.springeropen.com/articles/10.1186/s40878-015-0015-6.

(8) Marie McAuliffe and Anna Triandafyllidou, *World Migration Report 2022* (Geneva: International Organization for Migration, 2021),
https://worldmigrationreport.iom.int/wmr-2022-interactive/.

(٩) الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، «اتجاهات الهجرة وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود،» مبادرات فعَّالة لتعزيز قدرة المهاجرين على الصمود، (١٧، سبتمبر، ٢٠١٥م)،
https://www.migrationsmartpractices.ifrc.org/ar/المرفق-3-اتجاهات-الهجرة-وقدرة-المجتمعا/.

(١٠) «من القرن الأفريقي إلى اليمن: أكثر طرق الهجرة البحرية ازدحاما في العالم،» الأمم المتحدة، (١٤، فبراير، ٢٠٢٠م)،
https://news.un.org/ar/story/2020/02/1049321.

(11) The Africa Center for Strategic Studies, *Infographic: African Migration Trends to Watch in 2022*.

(12) Hein Haas, "A Theory of Migration: The Aspirations-Capabilities Framework," *Comparative Migration Studies*, 9: 8, 2021, https://comparativemigrationstudies.springeropen.com/articles/10.1186/s40878-020-00210-4.

(13) Adepoju, "Linkages Between Internal and International Migration: The African Situation".

(14) "What are the Impacts of Migration?," *Internet Geography*, accessed September 12, 2022, https://www.internetgeography.net/igcse-geography/population-and-settlement-igcse-geography/what-are-the-impacts-of-migration/.

(15) Flahaux and Haas, "African Migration: Trends, Patterns, Drivers".

(١٦) حامد المسلمي، «الهجرة غير الشرعية من غرب إفريقيا إلى أوروبا.. دراسة في الأسباب والتداعيات،» مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، (٦، أكتوبر، ٢٠١٩م)،
https://pharostudies.com/?p=2317.

(17) Adepoju, "Linkages Between Internal and International Migration: The African Situation".

(18) Flahaux and Haas, "*African Migration: Trends, Patterns*, Drivers".

(١٩) المسلمي، «الهجرة غير الشرعية من غرب إفريقيا إلى أوروبا.. دراسة في الأسباب والتداعيات».

(20) The Africa Center for Strategic Studies, *Infographic: African Migration Trends to Watch in 2022*.

(21) Gumisai Mutume, "African Migration: From Tensions to Solutions," *Africa Renewal*, January 2006, https://www.un.org/africarenewal/magazine/january-2006/african-migration-tensions-solutions.

(22) "Migration in Africa Plays Growing Development Role, Report Reveals," *UNCTAD*, May 31, 2018, https://unctad.org/news/migration-africa-plays-growing-development-role-report-reveals.

(23) "Migration in Africa Plays Growing Development Role, Report Reveals," *UNCTAD*.

(24) "What are the Impacts of Migration?," *Internet Geography*.

(25) "Migration in Africa Plays Growing Development Role, Report Reveals".

(26) Dilip Ratha, "Keep Remittances Flowing to Africa," *Brookings Institution*, March 15, 2021, https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2021/03/15/keep-remittances-flowing-to-africa/.

(٢٧) «اتجاهات ودوافع الهجرة في الجنوب الإفريقي،» المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، (٨، يوليو، ٢٠١٩م)، http://www.europarabct.com/الهجرة-الجنوب-الافريقي-اتجاهات-و-دواف/.

(28) Okoth - ogendo, "The Effect of Migration on Family Structures in Sub-Saharan Africa," *International Migration*, 27: 2, 1989, DOI: 10.1111/j.1468-2435. 1989.tb00259. x.

(٢٩) رشوان، «الهجرة غير الشرعية في شرق إفريقيا.. الأسباب والنتائج».

(30) "Migration in Africa Plays Growing Development Role, Report Reveals".

(31) "What are the impacts of migration?".

(٣٢) «اتجاهات ودوافع الهجرة في الجنوب الإفريقي،» المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات.

التدخلات الإريترية في أزمتَي السودان وتيغراي

د. أبوبكر فضل محمد، أكاديمي سوداني وباحث في الدراسات الإستراتيجية والأمنية، الخرطوم.

تلعب إريتريا أدوار مثيرة للجدل في منطقة القرن الإفريقي، تساعدها في ذلك خبرتها الطويلة في التدخلات في شؤون جيرانها، وامتلاكها لـ (ميكانيزمات/آليات)، تساعدها في التدخل والتأثير؛ فقد تدخلت في إثيوبيا، وجيبوتي، والسودان، واليمن، مرات عدة، وآخر تدخلاتها، كانت في الأزمة السياسية في السودان، بعد الثورة. وفي أزمة تيغراي، أسهمت في زيادة تعقيد الأزمتين، ويمكن تناول ذلك في محورين.

المحور الأول- التدخل الإريتري في السودان بعد الثورة

- **السودان وإريتريا: حقائق الجغرافيا والديمغرافيا**

تمتد الحدود الجغرافية بين السودان وإريتريا من منطقة رأس قصار على البحر الأحمر، وحتى أم حجر عند مثلث الحدود السودانية الإريترية الإثيوبية، بمسافة تقدر بـ ٦٠٠ كم، في أرض منبسطة، ليس فيها أية حواجز جغرافية، باستثناء نهرين موسميين، ينبعان من إريتريا، ويكونان دلتتين داخل السودان، هما نهرا: القاش، وبركة.

أما على صعيد حقائق الديمغرافيا، والتداخل العرقي، فهناك تأثير ديمغرافي متبادل بين الدولتين، انطلاقا من الوشائج التاريخية، والتداخل السكاني؛ إذ إن أغلب مكونات شرق السودان العرقية، لديها امتداد داخل إريتريا، في جزئها الغربي، في إقليم القاش بركة، ومنطقة ساحل البحر الأحمر.

وقد لعب هذا التداخل أدواراً سياسية، إبان كفاح الشعب الإريتري لنيل استقلاله من إثيوبيا، وكانت أراضي شرق السودان – حينها – منطقة خلفية للتنظيمات الإريترية، ومعبراً لتسليحها. كما أصبحت أراضي غرب إريتريا، منطقة خلفية للمعارضة السودانية المسلحة، ومعبراً لتسليحها.[١]

هذه الحقائق شكلت عوامل تأثير متبادل بين البلدين، وهي ميزات (جيوبوليتيكية)، شكلت (ميكانيزمات/آليات) ضغط سياسية وعسكرية، حاولت إريتريا توظيفها للعب أدوار في السودان؛ ففي أغسطس عام ٢٠١٩م، ظهر الرئيس الإريتري أسياس أفورقي مع المعارض السوداني محمد عمر طاهر – والذي ينتمي لمؤتمر البجا بشرق السودان – في حفل لتخريج قوات تتبع للأخير، والذي يتواجد بقواته بالقرب من

الحدود السودانية الإريترية، وتبدو تلك رسالة للخرطوم، بأنهما يملكان أوراقا عدة، منها زعزعة الأمن في شرق السودان.[٢]

وبحسب المتابعات، فإن التدخل الإريتري في السودان، واضح في تأثيره في قيادات شرق السودان، وفي مسار الشرق باتفاقية جوبا للسلام، وفي أزمة إغلاق الموانئ والطريق القومي، وبعد تصاعد المواقف، حاولت إريتريا التوسط، لحل الأزمة السياسية بين العسكريين والمدنيين، كما حاولت تنظيم ملتقى لقيادات شرق السودان للمصالحة.

- **الأدوار والأهداف الإريترية في السودان**

لإريتريا أدوار كبيرة في السودان، منذ استقلالها عن إثيوبيا، في تسعينيات القرن الماضي، وتتمثل تلك الأدوار في احتضانها للمعارضة السودانية المسلحة والمدنية، وعقدها مؤتمر أسمرا للقضايا المصيرية عام ١٩٩٥م، واتفاق شرق السودان الموقع في أسمرا عام ٢٠٠٦م. وبعد سقوط نظام الإنقاذ بقيادة البشير، دخلت إريتريا على خط الفترة الانتقالية، ضمن أجندتها، لترتيب المشهد السياسي في السودان كي تضمن نفوذها ومصالحها، وتحاول التحكم في مسارات الفترة الانتقالية، لضمان أمنها القومي؛ فقد وجدت البيئة المواتية للتغلغل في شرق السودان، وامتدت نحو مركز القرار السوداني في العاصمة الخرطوم، عبر جولات مكوكية لقادة إريتريا، وخاصة وزير الخارجية: عثمان صالح، ومستشار أفورقي: يماني قبراب، والسفير الإريتري في الخرطوم: عيسى أحمد عيسى.

وتستهدف إريتريا من كل هذا الحراك، زيادة حضورها الإقليمي والدولي، وحماية أمنها القومي، ونجمل هذا الحراك في الآتي:

- تسعى إريتريا للتواجد بفاعلية في المشهد السوداني، وترى أن أمنها القومي مرتبط بأمن شرق السودان، وتملك الديناميكية السياسية والاجتماعية في السودان. وترسل رسائل تزعم فيها، أنها تملك مفاتيح حلول مشكلات السودان السياسية، ذات الارتباط بالإقليم الشرقي. ويرى أفورقي، أن أي تغيير لنظامه – عسكريا – سيأتيه من حدود بلاده الغربية، ويستحضر أفورقي، أنه في فترة كفاحه من أجل استقلال إريتريا عن إثيوبيا، وجد الدعم والظهير الإقليمي من السودان ومصر، وبالتالي يخشى كثيرا من هذا الجانب، ويسعى جاهدا لسد الثغرة هناك، بنظام حكم يأمنه.
- تطمح إريتريا في تحريك اقتصادها وتنميته، عبر تنشيط الحركة التجارية في الحدود؛ فاقتصادها في المنطقة الغربية، يعتمد على السلع السودانية، بحكم أنه امتداد ديمغرافي واحد، وتداخل إثني أيضا.
- ترمي لاندماجها في البيئة الإقليمية والدولية، وتجاوز العزلة الدولية، والعقوبات المفروضة عليها

من المجتمع الدولي، التي ترى أن إريتريا دولة مارقة، ومهددة للأمن في منطقة تشهد باستمرار، اضطراباً سياسياً وأمنياً معقداً، ومتزايداً، وتعيش أزمات إنسانية بالغة السوء؛ ولذلك تسعى للعب أدوار إيجابية، تحسب لها.

- بعد التغيرات والتحولات السياسية التي حدثت في السودان وإثيوبيا والصومال، بذهاب البشير في السودان، وزيناوي وديسالين في إثيوبيا، وفرماجو في الصومال، تحاول إريتريا الاستفادة من البيئة السياسية الجديدة في المنطقة، لتتمكن من تشكيل تحالف إقليمي جديد، في منطقة القرن الإفريقي.
- ترغب إريتريا في إيجاد نظام حكم في السودان، يماثلها في أحادية مركزية القرار، وبالتالي لا ترغب في نظام حزبي تعددي ثوري، أو انتخابي، خوفاً من تنشيط المجتمع المدني فيها، ودعم أحزاب المعارضة، وإصابتها بعدوى ثورات السودان الهجينة، والتي قوامها حراك مهني مطلبي، ونضال سياسي حزبي، وكفاح مسلح في الهامش.
- تسعى إريتريا لتقوية حليفها في إثيوبيا، وهم: الأمهرا، لتضييق الخناق على عدوها الرئيس التيغراي، ولا يتم ذلك إلا عبر شرق السودان، والمثلث الحدودي بين البلدان الثلاثة.
- تسعى إريتريا لتوظيف العامل العرقي لتحقيق أهدافها السياسية، وتعظيم مصالحها الحيوية، انطلاقاً من قربها الجغرافي، والحدود الرخوة، والتداخل العرقي، مستفيدة من حالة الهشاشة، والتحديات العسيرة، التي تمر بها الفترة الانتقالية في السودان.

- **ديناميات إريتريا في السودان**

وجدت إريتريا فرصة مواتية للتغلغل في البلاد، بعد سقوط نظام الإنقاذ، بنشوء حالة من الاستقطاب السياسي والقبلي في شرق السودان، والتي نتج عنها احتقان وتصادم دموي، بين المكونات القبلية بالإقليم الشرقي. وتعود تلك الصدامات إلى عدة أسباب، منها: حرص بعض القبائل الشرقية، في تثبيت الحقوق السياسية والاجتماعية، خلال الفترة الانتقالية، والتي بدأت تترتب فيها أشكال النفوذ السياسي والاجتماعي والاقتصادي من جديد، في ظل الصراع والتحالفات، التي انتظمت البلاد، بين القوى السياسية والعسكرية، والأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية، في سودان ما بعد البشير.[٣]

وبعد دخول البلاد في أزمتها السياسية الحالية، عقب قرارات القائد العام للجيش عبد الفتاح البرهان، في ٢٥ أكتوبر عام ٢٠٢١م، دخلت إريتريا حلبة المبادرات، وبذلت مساعيها لحل الأزمة؛ فقد طرحت في أبريل عام ٢٠٢٢م، مبادرة تهدف لحل الأزمة السودانية، وذلك بعدما انخرطت في مشاورات لتقريب وجهات النظر، بين مختلف أطراف الأزمة.[٤]

ويُعد الثنائي الإريتري: عثمان صالح، وزير الخارجية، ويماني قبراب، مستشار الرئيس- والأخير هو العقل الإستراتيجي لأفورقي - من أكثر الشخصيات في الجوار الإقليمي للسودان حضورا، بتعدد زياراتهما، وحضورهما في المشهد السوداني، بجانب توت قلواك: المستشار الأمني لرئيس دولة جنوب السودان، وعباس كامل: مدير المخابرات المصرية.

لكن على الرغم من تعدد زيارات المسؤولين الإريتريين للسودان، وخبرة إريتريا التاريخية، وتأثيرها في السودان، لم تجد المبادرة الإريترية القبول من أطراف الأزمة السودانية. وبحسب المناقشات مع خبراء أمن، فإنهم يرون: أن تواصل القيادات الإريترية المستمرة مع القيادات السودانية، ترمي إلى البحث عن تعاون أمني وجوار آمن؛ فالمشكلة الأمنية الشغل الشاغل لأفورقي في منطقة القرن الإفريقي، وتدرك هذه القيادات، أن الصراعات الداخلية في السودان، ليست شأناً سودانياً خالصاً، بل تراها صراعاً إقليمياً، مسرحه السودان؛ لذلك لابد من حضورها حتى تأمن النتائج، لأنها الأكثر تأثراً بأبعادها الأمنية والسياسية، وكذلك تتقارب المخاوف الإريترية مع الجنوب سودانية.

ترى إريتريا أنها الجديرة بحل الأزمة السياسية في السودان، ويجب أن تتاح لها الفرصة في تقديم مبادرتها لأطراف الأزمة، بعيداً عن التدخلات الخارجية، التي تراها سلبية على أمن المنطقة برمتها، وبهذا الخصوص، يرى الرئيس الإريتري أسياس أفورقي؛ أن واحدة من إشكاليات منطقة القرن الإفريقي، هي التدخلات التي تقوم بها بعض الدول الغربية، وأمريكا، وغيرها، كما أن أفورقي يعتقد أن مسألة الشراكة بين المدنيين والعسكريين، يجب أن تستمر لفترة؛ لأنها تشكل صمام أمان بالنسبة للإستراتيجية الأمنية للدولة، خاصة في ظل انتشار كميات كبيرة من الأسلحة خارج القانون، وهناك تخوف إريتري من تدخل المجتمع الدولي في السودان، لأنه لا يتوقف على حدود السودان، بل سوف يمتد نحوها.[٥]

وتأكيداً للتدخلات الإريترية في السودان، وتأثيرها في الإقليم الشرقي؛ فقد رتب السفير الإريتري بالخرطوم: عيسى أحمد عيسى، مع حكومته في أسمرا، لوفد أهلي وسياسي للسفر براً إلى أسمرا، للمشاركة في ملتقى لقيادات شرق السودان، برعاية الرئيس أفورقي، لبحث قضايا شرق السودان، والمصالحة بين مكوناته. ويضم الوفد نحو ١١٢ شخصاً من العُمَد والنُظّار، وقيادات سياسية ومجتمعية. لكن السلطات السودانية اعترضت الوفد في معبر «اللفة»، في ولاية كسلا على الحدود مع إريتريا، بدعوى عدم تلقي مسؤولي المعبر أوامر من الحكومة المركزية، بالسماح للوفد بالعبور.[٦] وقد وجدت هذه الخطوة الإريترية انتقاداً واسعاً من الرأي العام السوداني، المنادي بنأي إريتريا عن تدخلها السافر في شرق السودان.

كما وجدت التدخلات الإريترية في السودان، رفضاً قوياً من الولايات المتحدة، والتي مارست ضغطاً مكثفاً على القيادات العسكرية والسياسية، وقامت بتحذيرهم من إعطاء أي فرصة لإريتريا، في التحكم في مسارات

الفترة الانتقالية ومصيرها؛ فزيارات مساعدة الخارجية الأمريكية: (مولي في) للخرطوم، ومبعوثو الإدارة الأمريكية للقرن الإفريقي، حذروا، في كل لقاءاتهم مع السلطات السودانية، من التدخلات الإريترية.

هذا الموقف الأمريكي، اصطدم بقناعة إريتريا، بأن حقائق الجغرافيا والتكوين العرقي، وعلاقتها مع فاعلين في السودان، تحتم وجود دور لها، مسنودة بخبرة تاريخية في لعب أدوار في شرق السودان. ويقول مسؤول أمني سوداني: إن الرئيس الإريتري أسياس أفورقي، لديه قناعة بأن شرق السودان، جزء من أمن إريتريا القومي، بحكم الجوار والتداخل. كما أن أفورقي يعتبر نفسه، أكثر قادة المنطقة نضجاً وخبرة، ورؤية لتعقيدات المنطقة، وحجم التدخلات الخارجية فيها، وله القدرة في اللعب على وتر التناقضات الدولية والإقليمية، في منطقة القرن الإفريقي.[٧]

واستخلاصاً لما سبق، فيمكن القول: إن إريتريا تولي أهمية بالغة للاضطرابات السياسية والأمنية في حدودها، بغرض تأمين جبهتها الغربية مع السودان، والجنوبية مع إثيوبيا.

المحور الثاني - التدخل الإريتري في أزمة تيغراي

منذ وصول آبي أحمد إلى الحكم في إثيوبيا، في أبريل عام ٢٠١٨م، أدخل تغييرات كبيرة في السياسات، وهياكل الحكم في بلاده، على حساب جبهة التيغراي الحاكمة سابقاً، وهدفت هذه التغييرات إلى تقوية المؤسسات الفيدرالية، لحماية وحدة الدولة، وتعزيز أمنها، وتطوير اقتصادها، ونالت رضاً واسعاً من الشعب.[٨]

تلك التحولات، واجهتها جبهة تيغراي بالرفض والتمرد؛ مما أدى لإعلان الحرب من قبل الجيش الإثيوبي في الرابع من شهر نوفمبر، عام ٢٠٢٠م ضد جبهة تيغراي، وذلك بموجب أمر من رئيس الوزراء آبي أحمد، بهدف فرض القانون، وحماية الدستور.[٩]

كما أطلق آبي مبادرة سلام القرن الإفريقي، ونجح في طي صفحة الخلافات في المنطقة، وأهمها بين أديس أبابا وأسمرا، وأصبح الرئيس الإريتري أسياس أفورقي، الحليف الأهم له في المنطقة، وشريكه في حرب تيغراي؛ ذلك أن أفورقي لم ينسَ دور تيغراي في هزيمته خلال الحرب الحدودية، بين إثيوبيا وإريتريا، ويرى أن التيغراي عدوه الرئيس، ولابد من هزيمتهم، وكسر شوكتهم؛ لذلك وجد ضالته في أزمة تيغراي، وتدخل بثقله لتحقيق مآربه. ويقول خبراء في الشأن الإريتري: إن أفورقي يفضل العلاقات التكتيكية سريعة العائد، لحسابات خاصة به، وعلى هذا الأساس، بنى تدخلاته في تيغراي. وأنه ضد تركيبة الدولة الفيدرالية الإثيوبية، لكنه مع مركزيتها القابضة.[١٠]

تحدثت العديد من التقارير عن انتشار الجيش الإريتري في إقليم تيغراي، وعن الدور الرئيس الذي لعبه بجانب الجيش الإثيوبي، ومليشيات إقليم الأمهرا، في اتخاذ الحرب المنحى الذي سارت فيه. ويكاد يجمع

المراقبون، على أن الدور الإريتري كان محورياً؛ سواء في الاستعدادات للحرب، أو في مجرياتها، من خلال العمليات الحربية، وتناغم الخطاب السياسي لقادة البلدين، وهجومهم المستمر على قادة جبهة تيغراي، وإرثها في إدارة إثيوبيا، المتمثل بشكل رئيس في الفيدرالية العرقية.[١١]

وبحسب دبلوماسيين غربيين، فإن الهجوم العسكري الذي قطع خطوط دفاع تيغراي، كان عملية إريترية مشتركة، تمت إدارتها من أسمرا.[١٢] وتميز الموقف الإريتري من بداية الأزمة، بالدعم الكامل للحكومة المركزية بقيادة آبي أحمد، وسعت إريتريا - بكل قوتها - لتحقيق أهدافها الإستراتيجية في إقليم تيغراي. ويمكن تلخيص تلك الأهداف في الآتي:

- التخلص من الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، التي مثّلت تهديداً للنظام الإريتري، منذ أن كانت في الحكم، أو بعد تراجع مكانتها السياسية.
- استرداد الأراضي الإريترية الواقعة داخل إثيوبيا، ومنها مثلث: بادمي، والذي حصلت عليه إثيوبيا في الحرب مع إريتريا عام ١٩٩٨م، ولم تستلمه إريتريا، حتى بعد توقيع اتفاقية السلام بينهما.
- إخلاء معسكرات اللاجئين الإريتريين في إقليم تيغراي، الذين تستخدمهم جبهة تيغراي في تأجيج الصراع في الداخل الإريتري.[١٣]

- **الموقف الإريتري من المصالحة في إثيوبيا**

عاشت إثيوبيا أحداثا ملتهبة منذ نحو عامين، بسبب الصراع المسلح بين الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، والحكومة الفيدرالية الإثيوبية، وما نتج عنه من قتل وتشريد ومجاعة، ومآس عديدة. ومؤخراً، تم التوقيع في بريتوريا بدولة جنوب إفريقيا، في الثاني من نوفمبر عام ٢٠٢٢م، على اتفاق وقف الأعمال العدائية بين الطرفين المتحاربين. ورغم مشاركة القوات الإريترية في القتال ضد قوات التيغراي، إلا أنه لم تتم دعوة إريتريا في منبر بريتوريا.[١٤]

وجاءت أبرز بنود الاتفاق في: «وقف دائم للعدائيات»، ونزع سلاح جبهة تيغراي، مع تأكيد وجود جيش وطني واحد، وإرساء القانون والنظام، وإعادة الخدمات، وإيصال المساعدات لإقليم تيغراي، مع فرض الحكومة الفيدرالية سيادتها على كامل الإقليم، وتشكيل حكومة انتقالية فيه من قبل أديس أبابا، فضلاً عن الاحتكام للدستور مرجعاً نهائياً في أي خلاف.[١٥] ولم تُذكَر إريتريا في الاتفاقية، لكن النص يتضمن بنداً لإنهاء «التواطؤ مع أي قوة خارجية معادية لأي من الطرفين»، وهو ما يمكن أن يشير إلى إريتريا.[١٦]

هنالك العديد من العوامل والظروف، التي أسهمت في التوصل إلى اتفاق وقف الأعمال العدائية، ومنها التغيير الكبير في ميزان القوى في المسرح العملياتي، بتقدم القوات الفيدرالية الإثيوبية، وإعادة انتشارها، بمشاركة

القوات الإريترية، ومليشيات فانو الأمهرية، في مقابل تراجع الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، علاوة على الضغوطات الدبلوماسية الكثيفة، التي مورست على الطرفين، خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، والدور الكبير للاتحاد الإفريقي، ودولتَي جنوب إفريقيا وكينيا، لكن تواجه الاتفاق عدة تحديات، أهمها:

- أفرزت أزمة تيغراي تحديات داخلية وإقليمية، أبرزها تدخل القوات الإريترية في إقليم تيغراي، ومشاركة مليشيات فانو الأمهرية، وما صاحبها من انتهاكات وفظائع، مصحوبة بأجندات ومطامع، هذه الإشكالية تتطلب جدية من الحكومة الإثيوبية، في إقناع حليفاتها للمساهمة في تنفيذ الاتفاق، وعدم عرقلته.
- عقبات رئيسة ومتداخلة ومتعددة الأطراف، تتعلق بالوقف الفوري للقتال، وبناء الثقة بين الطرفين، والسماح للمساعدات الإنسانية بالوصول إلى الإقليم.
- مدى جدية الأطراف في تطبيق الاتفاق، وتجاوز العقبات التي تعترض تنفيذ بنوده، وتحديداً ما يتعلق بـ «التنازلات المؤلمة»، التي تحدَث عنها كبير مفاوضي تيغراي.
- معضلة كبرى تواجه تنفيذ الاتفاق، وهي وضعية منطقتَي: غرب تيغراي وجنوبها، المتنازع فيهما تاريخياً؛ بين التيغراي والأمهرا.
- إلى أي مدى تنجح عملية إعادة انتشار الجيش الفيدرالي، لفرض النظام والقانون في إقليم تيغراي، وإمكانية نزع سلاح جبهة تيغراي، وإجلاء القوات الإريترية ومليشيات فانو الأمهرية من الإقليم.
- صمود واستمرار الاتفاق، مرهون بضرورة إكمال الطرفين عملية التسوية السياسية، والمصالحة الوطنية الشاملة.
- الدعم الإقليمي والدولي للاتفاق حتى يرى النور، وتوفير مستلزمات إعادة بناء ما دمرته الحرب في إقليم تيغراي، وتسهيل عودة النازحين واللاجئين للإقليم.

الخاتمة

أصبحت إريتريا، من خلال تدخلاتها في دول منطقة القرن الإفريقي، خاصة في الأزمتين السودانية والتيغراوية، فاعلاً (جيوبوليتيكياً): سلماً وحرباً، رغم صغر مساحتها، وقلة عدد سكانها، وضعف اقتصادها. وبرعت في لعبة التحالفات الإقليمية، واشتهرت بمواجهة العقوبات الدولية، وعدم الاكتراث بها. وعلى الرغم من افتقادها للثقل السياسي والاقتصادي، لكنها تميل دائما إلى التغلغل الأمني مع جاراتها: إثيوبيا جنوباً، وجيبوتي شرقاً، والسودان غرباً.

ولم تنجح إريتريا – حتى الآن – في تحقيق أي نجاحات إيجابية كبيرة تذكر في السودان، على الرغم من جهودها الحثيثة، خلال الأزمة السياسية الحالية. أما في إثيوبيا، فقد حققت بعض أهدافها؛ ومنها: إضعاف عدوها الرئيس: جبهة تيغراي.

الهوامش والإحالات

(١) عبد المنعم الفكي، «حتمية العلاقة أم بحث عن مصالح.. ما أسباب حرص إريتريا على لعب دور في ملف شرق السودان؟»، الجزيرة، (٨، أغسطس، ٢٠٢٢م)، https://www.aljazeera.net/politics/2022/8/8/على-الخرطوم-تتحفظ-لماذا-السودان-شرق.

(٢) «اتهامات للإمارات بتأجيج دعوات انفصالية في شرق السودان،» الجزيرة، (٢٦، سبتمبر، ٢٠١٩م)، https://mubasher.aljazeera.net/news/reports/2019/9/26/اتهامات-للإمارات-بتأجيج-دعوات.

(٣) إبراهيم ناصر، «قراءة في الموقف الإريتري من مجريات أحداث في شـرق السودان،» ريناليست عربي، (٢٣، نوفمبر، ٢٠١٩م)، https://arabic.realtribune.ru/opinion/أحد-مجريات-من-الإريتري-الموقف-في-قراءة.

(٤) جمعة حمد الله، «أزمة السودان السياسية.. تعددت المبادرات، والجمود سيد الموقف (تقرير)،» المصري اليوم، (١٧، أبريل، ٢٠٢٢م)، https://www.almasryalyoum.com/news/details/2575333.

(٥) زين العابدين عبد الرحمن، «السودان وإريتريا مدخل آخر للمبادرات،» الراكوبة، (٣٠، أبريل، ٢٠٢٢م)، https://www.alrakoba.net/31712353/%D8%A7%D9.

(٦) «السلطات في شرق السودان تمنع وفد أهلي وسياسي من دخول إريتريا،» سودان تريبيون، (٤، أغسطس، ٢٠٢٢م)، https://sudantribune.net/article262307/.

(٧) الفكي، «حتمية العلاقة أم بحث عن مصالح.. ما أسباب حرص إريتريا على لعب دور في ملف شرق السودان؟».

(٨) أبوبكر فضل محمد، «أثر الصراع الإستراتيجي للقوى العظمى في أمن منطقة القرن الإفريقي ١٩٤٥ – ٢٠٢٠م،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهري – السودان، ٢٠٢٠م)، ٢٢٧.

(٩) عباس محمد عباس، «النزاع في إقليم تيغراي.. النتائج والتداعيات،» مركز الجزيرة للدراسات، (١٧، يوليو، ٢٠٢١م)، https://studies.aljazeera.net/ar/article/5070.

(١٠) عبد المنعم الفكي، «إريتريا والسودان ومصر والصين وتركيا والإمارات.. كيف ستتعامل مع «المصالَحة» الإثيوبية؟،» الجزيرة، (١٣، يناير، ٢٠٢٢م)، https://www.aljazeera.net/politics/2022/1/13/مع-بوادر-مصالحة-إثيوبية-ما-مصير.

(١١) الفكي، «إريتريا والسودان ومصر والصين وتركيا والإمارات.. كيف ستتعامل مع «المصالَحة» الإثيوبية؟».

(١٢) أليكس دي وال، «الصراع في تيغراي: لماذا يعتبر اتفاق السلام في إثيوبيا انتصارا لرئيس الوزراء أبي أحمد؟،» بي بي سي، (٧، نوفمبر، ٢٠٢٢م)، https://www.bbc.com/arabic/world-63534951.

(١٣) إدواردو سواتيرس، «اتفاقية وقف الأعمال العدائية في تيغراي: فرص النجاح والمكاسب المتوقعة،» الراكوبة، (٨، نوفمبر، ٢٠٢٢م)، https://www.alrakoba.net/31774620/اتفاقية-وقف-الأعمال-العدائية-في-تيغرا/.

(١٤) «طرفا النزاع في إثيوبيا يوقعان اتفاقية هدنة،» أخبار سويسرا، (٢، نوفمبر، ٢٠٢٢م)، https://www.swissinfo.ch/ara/48026530/طرفا-النزاع-في-إثيوبيا-يوقعان-اتفاقية-هدنة.

(١٥) إبراهيم صالح، «محادثات للعسكريين بنيروبي.. هل تصمد اتفاقية السلام بين الحكومة الإثيوبية وجبهة تيغراي؟،» الجزيرة، (١٠، نوفمبر، ٢٠٢٢م)، https://www.aljazeera.net/politics/2022/11/10/هل-بنيروبي-العسكريين-للقادة-محادثات.

(١٦) دي وال، «الصراع في تيغراي: لماذا يعتبر اتفاق السلام في إثيوبيا انتصارا لرئيس الوزراء أبي أحمد؟».

أمن المناخ: من الخطاب إلى الممارسة... رؤية لأهم الإشكاليات والتداعيات على الصعيد الإفريقي

د. نادية عبد الفتاح، مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة.

التداعيات الكارثية للتغيرات المناخية، تحذر المجتمع الدولي، بأن شبحا جديدا بات يخيم على العالم، ويهدد بفناء ملايين البشر، بشكل يتخطى قدرته أية مشكلات، وأزمات سياسية، أو اقتصادية.

في هذا السياق، ظهر مفهوم «أمن المناخ» (Climate Security)، باعتباره حجر الزاوية، لفهم المخاطر الأمنية الناتجة، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن التغيرات المناخية، والتي أصبحت حقيقة لا يمكن إنكارها. وقد شهد المجتمع الدولي تطورات وأحداثا، من شأنها الإسهام في تعزيز المفهوم وبروزه؛ والحدث الأول، يتمثل في صدور تقرير «اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ» (IPCC) في عام ٢٠٢١م، والذي كشف عن أن التغيرات في النظام المناخي، أصبحت غير مسبوقة منذ قرون.

أما الحدث الآخر، والأقرب إلى تعميق مفهوم الأمن المناخي، فهو وضع قضية تغير المناخ على جدول أعمال مجلس الأمن، برئاسة أيرلندا؛ فالاهتمام المتزايد بقضايا المناخ منذ بداية الألفية الثانية، أسهم في ظهور أطروحات صراعات المناخ، أو الصراعات الناتجة عن التغييرات المناخية، وتصاعد الاهتمام بقضايا التغير المناخي على صعيد السياسات العالمية؛ وذلك بعد أن تأكدت التداعيات السلبية للتغير المناخي على السلم والأمن، ومن ثم بدأ التعامل مع المناخ كقضية أمنية.

وتغير المناخ، أحد التحديات الرئيسة القادمة، التي تواجه الدول الإفريقية، انطلاقا من الآثار السلبية الناتجة عن هذه الظاهرة على الصعيد القاري؛ فقد تم تحديد التغير المناخي، بوصفه أحد المسببات لتصاعد النزاعات الداخلية والدولية في إفريقيا، ومن ثم يصبح من الضروري تحقيق فهم مناسب لهذه الظاهرة وأبعادها في إفريقيا. وتأتي هذه الورقة لتسلط الضوء على قضية التغير المناخي، في محاولة لفهم تصورٍ لمشكلة التهديد الأمني للتغير المناخي، ورغبة في البحث في الأبعاد والإشكاليات، التي تثيرها هذه القضية على السياق الإفريقي، وتسليط الضوء عليها.

وتتمثل الإشكالية المحورية للورقة، في تلك المتعلقة بالمعضلة الواقعية، في مجال رسم السياسات البيئية، استنادا للتداعيات الخطيرة، التي تشهدها البيئة السياسية الداخلية والإقليمية في الدول الإفريقية، وكيفية تأطير الجوانب المتعلقة بإطار نظري، يتناول أمن المناخ، من الناحية القانونية والسياسية. وأيضا الآليات المؤسساتية الرقابية، المسؤولة عن التطبيق، في إطار تفسير التحديات في السياق الإفريقي القاري، عبر رصد تعامل الفواعل الدولية مع قضايا أمن المناخ، وتبنيها لخطابات رسمية، وإدراجها في إطار التعاون فيما بينها، وتسييس هذه القضية، وإبرازها ضمن أهداف السياسة الدولية، وتخصيص الإمكانيات والتمويل اللازم لها. ومن ثم تسعى الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيس، وهو: إلى أي مدى يمكن أن تؤثر مهددات أمن المناخ، على المستوى المحلي والإقليمي؟ وكيف يمكن أن تواجهها الدول؛ سواء منفردة، أو على المستوى الإقليمي، وذلك من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

١. **كيف يمكن للدول الإفريقية التعامل مع المتغيرات المناخية، كواحدة من التهديدات الأمنية الجديدة، التي ينبغي عليها التصدي لها؟**
٢. **ما أهم أبعاد الظاهرة على الصعيد الإفريقي؟**
٣. **هل يمكن إدارة التغيرات المناخية في إفريقيا بخطاب أمني فعال؟**

المطلب الأول: إشكاليات أمن المناخ على الصعيد النظري والأكاديمي

في هذا الجزء، سيتم مناقشة مصطلح أمن المناخ (Climate Security)،[١] عبر تناول طرح لكيفية بلورة الاتجاهات الفكرية المختلفة للمناخ، أو تغير المناخ، كقضية أمنية، وأهم التداعيات والإشكالات التي تم طرحها في هذا السياق، وخاصة المرتبط منها بالواقع الإفريقي.

فعلى إثر تعاظم الوعي الكوني بمخاطر التغير المناخي، باعتباره أحد أبرز مصادر التهديد المباشر للأمن والسلم الدوليين، فقد بدأت الأدبيات السياسية، والمحافل الإستراتيجية، باستخدام مصطلح: الأمن المناخي، والذي يشير إلى فكرة: أن التغير المرتبط بالمناخ، يضخّم من الأخطار الموجودة في المجتمع، والتي تهدد أمن البشر، والأنظمة البيئية، والبنية التحتية، والمجتمعات كافة. كما يمكن أيضًا للتحركات المناخية الهادفة، المتجهة نحو التأقلم، وتخفيف الآثار، أن تؤدي إلى تأثير سلبي على الأمن.[٢]

ويثير تغير المناخ ومفهومه تحديا كبيرا؛ فمع رحابة المفهوم الموسع للأمن، فقد أصبحت القضايا الجديدة التي يشهدها العالم، من قبيل تغير المناخ، تمثل معضلات إستراتيجية، وتتطلب مجابهتها مقاربات سياسية، بموازاة المبادرات العلمية؛ فتغير المناخ، هو ظاهرة تنطوي على تفاعلات معقدة بين العوامل

البيئية، والظروف الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية. فمثله مثل أي تغيير رئيس، تشهده المجتمعات البشرية، سيُحدِث تداعيات وتأثيرات. ومن هنا بدأ الاهتمام الأكاديمي بتناول الجوانب المختلفة للمناخ، وطرحت العديد من التساؤلات، من قبيل:

- احتمالية أن يؤدي تغير المناخ إلى المزيد من الحروب بين الدول، أو الحروب داخل الدول، أو الإرهاب؟
- مقدار ما نعرفه عن الروابط بين تغير المناخ والعنف، وهل هذه الأخطار «حقيقية»؛ بمعنى وجود احتمالية عالية لحدوثها، أو أنها احتمالات خيالية؟

وفي السياق الإفريقي، يمكن القول: إن أمن المناخ، يسلط الضوء على عدد من القضايا في إطار مناقشة الظاهرة وتداعياتها؛ فظهرت أطروحات عديدة، ترى أن ما تواجهه دول القارة من صراعات داخلية أو بينية، قد تؤدي تبعات التغير المناخي فيها دورا بارزا؛ حيث إن مشكلات التغير المناخي وآثاره، تأخذ أكثر من شكل، ومنها ما يخص تغير نمط الأمطار، سواء لجهة تعرض مناطق للجفاف، وأخرى للفيضانات؛ فتغير نمط الأمطار يؤثر على «المياه» في بعض البلدان – مثل ما يحدث في بعض البلدان الإفريقية – بما يؤثر على الإنسان والحيوان والزرع، ويهدد الأمن الغذائي، وهو من العوامل التي تسهم في تفجر النزاعات والصراعات في تلك الدول، وذلك على نحو ما تأكد من انتشار العديد من الصراعات، في عدد من أقاليم القارة، وارتفاع حدتها مع مرور الوقت.[٣]

ونتيجة لذلك، فقد بدأت أطروحات ودعوات، من الروافد الفكرية المختلفة في الدراسات السياسية والبينية، وأبرزها: رواد مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية، بضرورة أمنَنة المناخ؛ بحيث يتم التعاطي مع مختلف الملفات ذات الصلة، بوصفها مرتكزات للأمن القومي. وحذرت من التداعيات السلبية لأمن المناخ على النظم السياسية، والترتيبات الديمقراطية،[٤] وإعادة صياغة مفهوم الأمن البيئي، بمعنى توسيع مفهوم الأمن، ليشمل التحديات والتهديدات البيئية. كما أشار اتجاه آخر – وهو منظور الأمن الإنساني، الذي يتبنى وجهة نظر متعارضة مع رؤية مدرسة كوبنهاجن – إلى أن الآثار السلبية التي حذرت منها كوبنهاجن، يمكن تجنبها عبر ربط الأمن بالطابع الإنساني، ومن ثم يتم إدراك تغير المناخ كمهدد للأمن الإنساني، وتصبح التنمية المستدامة أولوية في أجندة السياسة الدولية. وجاء الرافد الثالث في مدرسة باريس، أو المدرسة الفرنسية، التي نظرت إلى تغير المناخ كمهدد أمني، ومن ثم يمكن التعامل معه ومواجهته، من خلال الطرق التقليدية التي يتم اتباعها، لمواجهة التحديات والمهددات للأمن الدولي.[٥]

إلا أن الجدير بالذكر في هذا الشأن، هو أن نتائج عدد من الدراسات التي تناولت هذه الأبعاد وغيرها، جاءت ضيقة في مجال التطبيق، أو متعارضة مع بعضها بعضا.[٦]

المطلب الثاني: إشكالية التعاطي مع الأبعاد السياسية للظاهرة على الصعيد الإفريقي

تشير دراسات الأمن الحديثة، إلى أن هناك علاقات تلازم بين التغيرات المناخية، ودرجة الاستقرار السياسي والاجتماعي في الدولة الحديثة، خصوصا عند الحديث عن دول إفريقيا. وبهذا الصدد، فهناك اتجاه يرى أن التغيرات المناخية في إفريقيا، قد تهيئ الظروف الملائمة لنشوب الصراعات، إلا أن قرار الانخراط في الصراع، يظل رهين العديد من العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية الداخلية، والإقليمية، والدولية.[٧] هذا وأصبح هناك ارتباط بين الاستقرار السياسي والأمني، والمكونات البيئية للدولة الحديثة؛ إذ إن الدول التي تعيش تقلبات مناخية، واضطرابات بيئية، تتأثر بنيتها الاقتصادية، والأمنية تحديدًا، بعناصر الاضطراب البيئي. كما يثير أمن المناخ تحديات، وعلى الدول الإفريقية التصدي لها، وبلورة المقاربات المناسبة للتعامل معها. ويمكن الإشارة إلى أبرز هذه التهديدات، وهي على النحو الآتي:

أولا- على المستوى المحلي الداخلي

وتتمثل – بالأساس – في مدى ملاءمة السياسات الوطنية، لمواجهة آثار التغير المناخي في القارة؛ فعلى صعيد السياسات الداخلية، يخلق أمن المناخ تحديا جديدا، وعلى الدول الإفريقية مواجهته؛ فالآثار الناتجة عن تغير المناخ، واسعة النطاق – كما تم الإشارة سالفا – ولم يسبق لها مثيل، من حيث الحجم، من تغير أنماط المناخ، والتي تمارس تأثيرا واضحا على مجالات السياسات الأخرى، كالطاقة، والصحة، والأمن الغذائي.[٨] ومن ثم، فإن التكيف مع مثل هذه التأثيرات وغيرها، سيكون أكثر صعوبة وتكلفة؛ حيث يحتاج الأمر إلى ضرورة تسارع الدول، بالقيام باتخاذ إجراءات المواجهة، وكيف يكون هذا في ظل ما تعاني منه الدولة في إفريقيا جنوب الصحراء، من إشكاليات في بناء الدولة، وتركة مثقلة من التحديات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، الأمر الذي دفع إلى وصفها بالدول الضعيفة، أو الدول الهشة، وهو ما يزيد من تكلفة تداعيات أمن المناخ على القارة، وحقيقة ارتباطها بمشكلات أخرى، تزيد من تعقيد المشهد وتركيبه داخل القارة، ولا يرتبط هذا التراجع بالصراعات والحروب فقط، ولكن يرتبط بمعضلات أخرى، والتي من أهمها المعضلة التنموية.[٩]

ثانياً – على المستوى الإقليمي[١٠]

إقليميا، يمثل أمن المناخ تطورا يحتاج إلى تعاون إفريقي إقليمي، لبلورة إطار مؤسسي، لمواجهة تحدي تغير المناخ في القارة. وقد أعرب الزعماء السياسيون في إفريقيا عن التزام واضح بمواجهة تحدي تغير المناخ؛ ففي الدورة العادية الثامنة للاتحاد الإفريقي، المنعقدة عام ٢٠٠٧م، عبر رؤساء الدول والحكومات عن قلق بالغ، إزاء ضعف النظم الاجتماعية، والاقتصادية، والإنتاجية، في القارة. وناشد الاتحاد الإفريقي الجهات

الدولية المانحة، وشركاء التعاون مع إفريقيا، والتجمعات الاقتصادية والإقليمية، التعامل الفعلي، وإدراج تدابير التكيف، ومواجهة أخطار التغير المناخي في خططها الإنمائية.[١١]

كما تأسس الصندوق الإفريقي لتغير المناخ في أبريل عام ٢٠١٤م، تحت رعاية صندوق التنمية الإفريقي، وتلقى الدعم المالي من ألمانيا، والذي يهدف إلى مساعدة الحكومات الإفريقية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الإقليمية، والمؤسسات البحثية، وغيرها، في معالجة مسألة تغير المناخ، والتحديات المرتبطة بها. وبالرغم من أن إفريقيا قد ساهمت بشكل ضئيل في تغير المناخ، بما يقرب من ٢-٣٪ فقط من الانبعاثات العالمية؛ فإنها برزت بشكل غير متناسب، بوصفها المنطقة الأكثر ضعفًا وهشاشة في العالم، هذا الضعف ناتج عن المستويات المنخفضة السائدة للنمو الاجتماعي والاقتصادي في القارة، ولافتقار الشعوب والحكومات للموارد اللازمة لحماية أنفسها، والتعافي من آثار تغير المناخ.

لذا، فقد ركز مكتب الأمم المتحدة للبيئة في إفريقيا - في مجال تغير المناخ - على دعم الدول، لوضع هيكل لتنفيذ التزامات العمل المناخي الخاصة بها، المعروفة باسم: المساهمات المحددة وطنيا، (NDCs) بطريقة توفر الأولويات الاجتماعية والاقتصادية، مثل: الأمن الغذائي، وخلق فرص للدخل، والمشاريع للشباب، والتوسع الاقتصادي. وأصدر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي بيانا في مارس عام ٢٠٢١م، يتناول تأثيرات تغير المناخ على السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا، ودعا إلى اتخاذ إجراءات محددة، بما في ذلك إنشاء صندوق خاص للاتحاد الإفريقي لتغير المناخ.[١٢]

كما حدد مؤتمر التنفيذ والشراكة الإفريقيين بشأن المياه، المنعقد في ديسمبر عام ٢٠٠٣م، بأديس أبابا بعض القضايا الملحة التي تواجه إفريقيا، والتي من أهم ما جاء فيها: زيادة القدرة على الحصول على المياه، و الحد من تلوث المياه، ومضاعفة الصرف الصحي المحسن، والعمل على سد فجوة الصرف الصحي للمناطق الحضرية الفقيرة، ومواجهة ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي، والتوسع في مشروعات تحسين خدمات الري المخصصة للزراعة.[١٣]

وتم مناشدة الدول الإفريقية بضرورة التعاون مع القطاعَين: المدني والخاص، والشركاء الإنمائيين، على إدراج اعتبارات تغير المناخ في الإستراتيجيات والبرامج الإنمائية، على الصعيدَين: الوطني والإقليمي، ومطالبة مفوضية الاتحاد الإفريقي بالعمل مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، التابعة للأمم المتحدة، ومصرف التنمية الإفريقي، على وضع خطة تنمية لإفريقيا، بشأن تغير المناخ، وتنفيذها.

كما اتخذت الدورة الأربعون لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، قرارا يلزم الدول الأعضاء الأفارقة، والشركاء الإنمائيين، بدعم تنفيذ الخطة ذاتها. وقد اشتركت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا مع مفوضية الاتحاد الإفريقي، ومصرف التنمية الإفريقي، لوضع برنامج

وتنفيذه، بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية المعنية، لتبادل المعلومات بشأن التغيرات المناخية، لأغراض التنمية في القارة. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز النمو الاقتصادي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتخفيف من التغيرات المفاجئة الناتجة عن تقلب المناخ وتغيره، علاوة على حلقة العمل الإقليمية الإفريقية بشأن التكيف، وبرنامج التكيف مع تغير المناخ في إفريقيا.[١٤]

المطلب الثالث: القوانين والسياسات الوطنية والقارية لمواجهة تداعيات تغير المناخ

رؤية نقدية للعمل الإفريقي

في البداية، لا بد من الإشارة إلى أن الغرض والهدف الرئيس لقواعد القانون الدولي الإنساني، هو التخفيف مما يترتب على الظواهر السياسية المختلفة من آثار، ولا يتحدث – إطلاقًا – عن نهايتها، أو القضاء على هذه الظواهر. ولا شك أن للاتفاقيات أو المعاهدات، قيمة قانونية عالية؛ فهي قد أذكت الوعي العالمي، وزادت من إحساس المجتمع بمسؤولياته تجاه البيئة التي نعيش فيها، وعمّقت مستوى فهمه لوحدة البيئة الإنسانية، وضرورة التعاون لحمايتها، والامتناع عما يضر بها. كما أن هذه المعاهدات، قد أوجدت ذخيرة ومعينا للعلماء والباحثين والقانونيين وغيرهم؛ يغوصون في أعماقه بالبحث والتحليل والنقد البناء، ويقدمون من خلال ذلك الآراء المفيدة، والطرق الجديدة والمبتكرة في حماية البيئة، ومواجهة التغيرات البيئية.

وتشير تقييمات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، إلى أن عدد الأشخاص المعرضين لمخاطر الجوع في المنطقة هذا العام، يصل إلى نحو ١٨ مليون شخص. وقد أثَّرت المخاطر المناخية، مثل: الجفاف والفيضانات، على أكثر من ٣٤ مليون إفريقي في عام ٢٠٢١م، وتسببت في خسائر اقتصادية تُقدَّر بأكثر من ١,٣ مليار دولار، في الفترة ما بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٠م، وفقًا لأحدث البيانات الصادرة عن إستراتيجية الأمم المتحدة الدولية، للحد من الكوارث (UNISDR).[١٥]

وتتسم الحالة البيئية في إفريقيا، وفق مؤشر الحدِّ من المخاطر،[١٦] وهو مؤشر يساعد الدول في تقييم آثار المخاطر والكوارث الطبيعية، والحد منها، وعلى ضوء التقييمات التي أُجريت في ست دول في غرب إفريقيا، إلى وجود مخاطر كثيرة، وقدرة محدودة على الحد من قابلية التأثر بمثل تلك المخاطر. ويقيِّم المؤشر المذكور القدرات والظروف المتاحة، للحد من مخاطر الكوارث، مثل: الموارد البشرية، والقوانين، والمعايير الاجتماعية، ويفحص بشكل أساس تصورات المجتمع المحلي المتعلقة بالمخاطر الكامنة؛ ذلك أنه يأخذ في الاعتبار المخاطر الطبيعية المعرضة لها المنطقة، إضافة إلى الجوانب الأخرى للبنية التحتية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ونظام الحكم، والعوامل الأخرى التي تؤثِّر على هذا المجتمع.[١٧]

وقد استُخدم المؤشر لإنشاء خريطة المخاطر، لأجزاء مختلفة من منطقة غرب إفريقيا، وسجَّلت غينيا، وموريتانيا، ونيجيريا، وسيراليون، أقل من (٤,٠)، مما يشير إلى أنها غير مجهزة للتعامل مع مخاطر الكوارث الطبيعية، وسجلت كل من جمهورية الرأس الأخضر، وغانا، والسنغال، ما بين (٥ - ٥,٩)، مما يعني أنها حققت بعض التقدم في الحد من مخاطر الكوارث. وقد أنشأت السنغال - على سبيل المثال - إدارة الحماية المدنية، للعمل على الحد من مخاطر الكوارث، فضلًا عن المنبر الوطني للحد من مخاطر الكوارث في البلاد. ولكن التنسيق بين هذه الهيئات ضعيف، لاسيما على الصعيد المحلي، في الوقت الذي لا يزال فيه التمويل غير كاف. ولم تسجل أية دولة في المنطقة أعلى من (٦,٠)، مما يدل على أن حكومات تلك الدول، لم تُعطِ الأولوية الكافية لأنشطة الحدِّ من مخاطر الكوارث؛ إذ إن الدول الإفريقية جنوب الصحراء، لا تتبنى أنظمة إدارة الأزمات، لتوقُّع الأزمات والكوارث البيئية المستقبلية، وهو ما يعظِّم من حجم الكوارث عند وقوعها في إفريقيا.[١٨]

وللحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، تحتاج الدول الإفريقية إلى معالجة عوامل الخطر الكامنة، مثل: إدارة الأراضي، والمخاطر الصحية، ثم تطوير إستراتيجيات أكثر شمولًا للحد من المخاطر. ولكن تحديد عوامل الخطر الكامنة هذه، والتصدي لها بفعالية، يمكن أن يكون مهمة معقدة للحكومات الوطنية.

أيضا تواجه الدول الإفريقية تحديات في مجال وضع إطار قانوني قاري لمواجهة تغيرات المناخ؛ فعملية تطوير القانون البيئي لإفريقيا جنوب الصحراء، غالباً ما يُنظر إليه على أنه نتيجة مباشرة، لمتطلبات الوكالات المانحة الدولية، وليس نتيجة استعداد وطني لتعزيز جدول الأعمال البيئي؛ فقبول تقييم التأثير البيئي، كسياسة وأداة تشريعية، قد تم الطعن فيه من قبل الاعتقاد الخاطئ العام، بأن تقييم التأثير البيئي، قد يعيق عمليات التطوير الاقتصادية والتكنولوجية. وعلى الرغم من هذه الانتقادات، فقد كانت هناك زيادة حديثة، في تشريعات تقييم التأثير البيئي المحلية في إفريقيا جنوب الصحراء، بسبب مجموعة من العوامل مثل: التكاليف الباهظة المتزايدة للمشاكل البيئية، التي كان من الممكن تفاديها بتكلفة منخفضة، وزيادة الوعي بالمشاكل والقضايا البيئية، والتطوير الذاتي للتشريعات البيئية المهمة، بما في ذلك لوائح تقييم الأثر البيئي، دون إشراك الوكالات المانحة، وإدراج إصلاح التشريعات البيئية، كجزء من جدول أعمال الإصلاح القانوني الشامل.

فمع نهاية عام ١٩٩٩م، كان ٢٤ دولة من ٤٨ دولة في إفريقيا جنوب الصحراء، قد سنّت تشريعات بيئية، تتناول قضايا البيئة والمناخ. كما قامت مجموعة من الدول الإفريقية بوضع عدد من البرامج، والمصادقة على عدة اتفاقيات، للحد من التداعيات السلبية للتغيرات المناخية على التنمية. إلا أن هذه الاتفاقيات تتطلب - بشكل متكرر - أن تضع الدول المتعاقدة خطة شاملة، لتنفيذ أحكام الاتفاقيات المختلفة، على المستويين:

الوطني والمحلي، ولكن التشريع الوطني لتنفيذ الاتفاقيات المختلفة، غير مشجع حتى الآن. «وحيثما كان التشريع الوطني ساري المفعول، كان نطاق تطبيقه مقيدًا للغاية، ولم يحظ الحجم المعاصر للمشكلة بأي اعتراف، أو معالجة تشريعية فعالة.

خاتمة

في ظل حقيقة أن العديد من الدول الإفريقية جنوب الصحراء، تعاني من مشكلات جمَّة، وتواجه عناصر الهشاشة والانكشاف، وفق مؤشرات قياس الهشاشة، والفشل مع تعاظم حجم التأثير المتبادل، بين الفشل والهشاشة، وعدم قدرة الدولة على تجاوز أزماتها البيئية، يصبح موضوع مواجهة الدول الإفريقية لتحديات أمن المناخ، مرهونا بربطه بخططها التنموية، والجهات المانحة الدولية.

الهوامش والإحالات

(١) يعد مفهوم الأمننة (Securitization)، من المفاهيم التي أسهم في بلورتها (Ole Weaver) أحد مؤسسي مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية، التي تقوم بإضفاء الطابع الأمني، والتي يعتقد فيها متخذ القرار، أنها تمثل تهديدا لبقاء الدولة أو النظام السياسي، ينظر للمزيد:

Barry Busan, et al., *Security - A New Framework For Analysis* (Boulder,CO: Lynne Reiner, 1998).

(2) Jeroen Warner and Ingrid Boas, "Securitization of Climate Change: How Invoking Global Dangers for Instrumental Ends Can Backfire," *Environment and Planning C: Politics and Space*, 37: 8, 2019, 1473, https://doi.org/10.1177/2399654419834.

(٣) ويعد إقليما الشرق والساحل الإفريقي، نموذجان لفشل التفسيرات السياسية منفردة، لتأجج الصراعات، الأمر الذي دفع الباحثين إلى سبر غور تفسيرات مرتبطة بالطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، في محاولة للوقوف على أسباب تصاعد حدة الصراعات في الإقليمين، ومن ذلك على سبيل المثال: ما جاء في دراسة Ellen Messer من عرض لهذه المحاولات. ينظر:
Ellen Messer, "Climate Change and Violent Conflict: A Critical Literature Review," *Oxfam America Research Backgrounder Series*, December 31, 2010, oxfamamerica.org/publications/climate-change-and-violent-conflict.

(4) Barry Busan, "New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century," *International Affairs,* 67: 3, 1991, 94, https://doi.org/10.2307/2621945.

(5) Gordon Conway, *Discussion Paper No 1: The Science of Climate Change in Africa: Impacts and Adaptation* (London, United Kingdom: Imperial College London, Grantham Institute for Climate Change, 2009).

(٦) للمزيد حول التداعيات وسيناريوهات العمل، ينظر:

IFPRI, *IFPRI Discussion Paper 01042: Climate Change Impacts on Food Security in Sub-Saharan Africa: Insights from Comprehensive Climate Change Scenarios* (Washington, DC: IFPRI, 2010), 45, https://www.ifpri.org/publication/climate-change-impacts-food-security-sub-saharan-africa.

(٧) محمد عاشور مهدي، «التغيرات البيئية وقضايا الصراع والأمن: حالة إفريقيا،» الإنسان والبيئة: مقاربات فكرية و اجتماعية و اقتصادية، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧م)، ٨-١٠.

(٨) مهدي، «التغيرات البيئية وقضايا الصراع والأمن: حالة إفريقيا،» ١١-١٤.

(٩) حول مشكلات الدولة في إفريقيا، ينظر: إبراهيم نصر الدين، « دراسات في النظم السياسية الأفريقية،» (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١١م)، ١٣٩- ١٤٥.

(١٠) «أجندة الاتحاد الإفريقي: أجندة ٢٠٦٣ إفريقيا التي نريدها الإطار الإستراتيجي المشترك من أجل نمو شامل وتنمية مستدامة خطة التنفيذ العشرية الأولي ٢٠١٤-٢٠٢٣م،» الاتحاد الإفريقي، (سبتمبر، ٢٠١٥م)، ٧-١٠.

(١١) خلف الله عمر، «التهديدات البيئية وفعالية الاستجابات السياسية في إفريقيا،» (مذكرة مقدَّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر ٣، ٢٠١١م)، ٥٤.

(١٢) بيان الاتحاد الإفريقي حول تغير المناخ:

African Union, *Peace and Security Council 1051st Meeting: Communiqué, Art. 6-11* (Addis Ababa: African Union, 2021), https://www.peaceau.org/uploads/eng-final-communique-of-the-1051st-psc-meeting-held-on-26-november-2021-copy.pdf.

(١٣) «تغير المناخ والأراضي: تقرير خاص للهيئة عن تغير المناخ ، والتصحر ، وتدهور الأراضي، والأمن الغذائي، وتدفقات غازات الاحتباس الحراري: ملخص لصانعي السياسات،» الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، (يونيو ، ٢٠٢٢م)، https://www.ipcc.ch/report/sixth-assessment-report-working-group-ii/.

(١٤) «مخاطر كثيرة في دول غرب إفريقيا،» الإنسانية الجديدة، (١٤، مارس، ٢٠١٤م)، https://www.thenewhumanitarian.org/ar/thqyq/2014/03/14/mkhtr-kthyr-fy-dwl-grb-fryqy.

(15) UNDER, *UNDER Strategic Framework 2022-2025* (Geneva: UNDER, 2021), 15, https://www.undrr.org/publication/undrr-strategic-framework-2022-2025.

(١٦) طوَّر باحثون في مؤسسة دارا، وهي مؤسسة غير ربحية، مقرها مدريد في إسبانيا، تعمل في مجال البحوث الإنسانية التطبيقية، منهجية جديدة، أطلقوا عليها: مؤشر الحدِّ من المخاطر.

(١٧) «مخاطر كثيرة في دول غرب إفريقيا،» الإنسانية الجديدة.

(١٨) «مخاطر كثيرة في دول غرب إفريقيا».

التغير المناخي في إفريقيا: الأبعاد وآليات الاستجابة

شيماء البكش، باحثة بوحدة الدراسات الإفريقية، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

اكتسبت قضية التغيرات المناخية اهتمامًا متزايدا في الآونة الأخيرة، لما فرضته أبعادها وتداعياتها من كوارث طبيعية، وتكلفة اقتصادية واجتماعية؛ اقتضت ضرورة التكاتف الدولي لمواجهتها. وتأتي القارة الإفريقية في طليعة المتضررين من أزمات التغير المناخي، رغم محدودية المساهمة الإفريقية في الانبعاثات الكربونية، المتسببة في هذه الأزمة.

انطلاقا من هذا الواقع، فقد باتت إفريقيا بحاجة إلى تعزيز أطر الاستجابة الجماعية، وتحسين الشروط التفاوضية، لضمان الالتزام الدولي بدعم الاستجابة الإفريقية وتمويلها، في إطار من عدالة التكيف، والتخفيف للآثار السالبة للمناخ، على نحو يضمن بلوغ إفريقيا لتطلعاتها التنموية، وتحقيق خططها الاقتصادية والاجتماعية.

ووفقًا لما تقدم، فسوف تتناول هذه الورقة، ملامح التغيرات المناخية في إفريقيا، وأبعادها، فضلا عن آليات الاستجابة الإفريقية، في محاولة للوقوف على الاحتياجات، والشروط التفاوضية الإفريقية، ضمن المفاوضات الدولية.

أولا - ملامح التغير المناخي في إفريقيا

في ضوء كافة التوقعات، ستزيد درجات الحرارة في إفريقيا ما بين ٢ – ٢,٥ درجة مئوية، على نحوٍ تتزايد معه ظواهر الجفاف، والفيضانات، والأمطار، في كافة أرجاء القارة؛ فإفريقيا تعد أكثر قارات العالم جفافًا، بمعدل ٤٥٪ من كتلتها الأرضية، وبقاء ٥٠٪ من سكانها في مناطق قاحلة، وتعرض ٧٠ مليون شخص، لتداعيات الإجهاد المائي.[١]

وكان لظروف الطقس القاسية: من ارتفاع درجات الحرارة، والفيضانات، والسيول، وارتفاع مستوى سطح البحر، وما ينجم عن ذلك من تداعيات بيئية سلبية؛ هو الملمح الأكبر في السياق الإفريقي، الذي يختبر أكبر تجليات التغيرات المناخية. وتزامن الجفاف والتصحر، كأبرز الملامح الرئيسة للتغيرات المناخية في إفريقيا، وتوضيح ذلك على النحو الآتي:

أ - الفيضانات والسيول

شهد غرب القارة، وغرب الساحل، سقوطا أعلى من المتوسط من الأمطار، باستثناء شمال غربي إفريقيا، والأجزاء الشرقية من الساحل. وفي مناطق شرقي إفريقيا، وشمالي شرقيها، سجلت هي الأخرى هطولًا أعلى من المتوسط، باستثناء شمال شرقي الصومال، والأجزاء الجنوبية من كينيا، وبحيرة فيكتوريا، بينما سجل الجنوب الإفريقي، وخاصة مناطق الغربية، هبوطًا أُقل من المتوسط.[٢]

وقد أسهم تغير أنماط هطول الأمطار في إفريقيا، في تفاقم انعدام الأمن الغذائي والصحي، وارتفاع معدلات الفقر؛ إذ ألحقت العواصف الاستوائية، والسيول، والأمطار، والفيضانات، أضرارا بالمحاصيل في موزمبيق، وزيمبابوي، وإسواتيني، وملاوي.[٣] بينما أدى هطول الأمطار في دول وسط وجنوب إفريقيا، إلى نتائج إيجابية نسبيا، فيما يتعلق بتحسين إنتاج الحبوب والماشية، في معظم أنحاء القارة، بما في ذلك المناطق التي كانت متضررة في السابق من الجفاف، وذلك رغم تأثير الأمطار على ٥٠ ألف شخص، وتدمير ٢١٩ ألف هكتار من الأراضي الزراعية، بما في ذلك موزمبيق، ومدغشقر، وزيمبابوي، وإسواتيتي، وملاوي.[٤]

ب - الجفاف والتصحر

جنبا إلى جنب مع الفيضانات، زاد الاحترار في إفريقيا خلال العقدين الماضيين، بشكل يفوق العقود الممتدة من عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٩٠م؛ حيث زاد متوسط درجات الحرارة العالمي في عام ٢٠٢٠م، بدرجة تصل إلى ١،٢ درجة مئوية، عن عصر ما قبل الصناعة. وبينما زاد المتوسط السنوي في جميع أنحاء القارة، خلال الفترة المشار إليها، فقد سجلت أبرز حالات الشذوذ في درجات الحرارة، في شمال غربي القارة، والساحل الشمالي لخليج غينيا، وأجزاء من القرن الإفريقي.[٥]

وكانت الظروف الجوية عاملا رئيسا، في الأزمات الرئيسة في شرقي ووسط إفريقيا، في عام ٢٠٢١م؛ حيث شهدت مدغشقر، وجنوب غربي أنجولا، أسوأ ظروف مناخ خلال الأربعين سنة الماضية، مما أدى لتراجع في المحاصيل بنسبة ٥٠ - ٨٠٪، مقارنة بالسنوات الخمس الماضية، فضلا عن موجات الجفاف في كلٍ من الكونغو الديمقراطية، وجنوبي ملاوي، وشمالي موزمبيق، وناميبيا، وتنزانيا.[٦]

وقد واجهت شرقي إفريقيا، وأجزاء من إثيوبيا، وشرقي كينيا، وجنوبي الصومال، وأوغندا، ظروف جفاف معتدلة إلى شديدة، أدت إلى تقييد في إنتاج الغذاء، وزيادة الأسعار، وتقلص الدخل من العمالة الزراعية، وإنتاج المحاصيل، والثروة الحيوانية. وعلى الرغم من أن الطقس، لم يكن المحرك الرئيس لانعدام الأمن الغذائي في منطقتَي غربي إفريقيا والساحل، إلا أن عجز هطول الأمطار، أثر على إنتاج الغذاء وسبل العيش،

في جميع أنحاء النيجر، وشمالي موريتانيا، ووسط وجنوب شرقي نيجريا، وجنوب غربي الكاميرون، وجنوبي تشاد، وجنوب غربي غينيا، والشمال الشرقي لسيراليون، وشمال شرقي مالي.[٧]

ثانيا - الأبعاد الاجتماعية للتغيرات المناخية في إفريقيا

ارتباطا بحالة انعدام الأمن الغذائي، المترتبة على تقلبات الطقس، تأتي أزمات أخرى كالفقر، والنزوح، والهجرة، على نحو يهدد حياة البشر والمجتمعات؛ حيث تعمل الكوارث على تعطيل النظم البيئية والاجتماعية، وتفاقم الأوضاع الاقتصادية؛ إذ تواجه المجتمعات تهديدات خطيرة، مرتبطة بالأوضاع المناخية؛ فوفقًا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالمناخ، يعد ارتفاع الحرارة أحد العوامل المؤثرة على صحة الناس، وسبل عيشهم.

أ - الأزمات الاجتماعية والإنسانية

تسببت الفيضانات الواسعة، التي شهدتها إفريقيا خلال عام ٢٠٢٠م، بأضرار واسعة النطاق، في عدد من الدول الإفريقية؛ إذ وقعت ٢٨٥ حالة وفاة في كينيا، في حين توفى ١٥٥ شخصا، وتضرر أكثر من ٨٠٠ ألف شخص في السودان، وقد نزح العديد في كلٍ من السودان، وجنوب السودان، وإثيوبيا، والصومال، وكينيا، وأوغندا، وتشاد، ونيجيريا، وبنين، وتوغو، والسنغال، وكوت ديفوار، والكاميرون، وبوركينا فاسو.[٨]

وقد تسببت موجات الفيضانات الواسعة، في فقدان العديد من الأرواح، كما تسببت بخسائر اقتصادية، ناجمة عن تعطل حركة التجارة الحدودية في دول مختلفة، وقد غمرت المياه ما يقدر بنحو ٢٧٢٠ هكتارا من المحاصيل الزراعية في زامبيا. وفي جنوب إفريقيا، رغم استمرار الجفاف في البلاد لسبع سنوات، إلا أن كميات الأمطار التي شهدتها البلاد، دفعت الحكومة إلى تخصيص ٢٠٠ مليون راند لمعالجة الأزمة.[٩]

وفي غربي إفريقيا، أدى فيضان نهر النيجر إلى كوارث اجتماعية وإنسانية شهدتها النيجر؛ حيث بلغ عدد المتضررين ٥٥٧٨٠٠ شخص، سواء في حالات غرق، أو تدمير منازل وأكواخ، وتهديد أسر معيشية، فضلًا عن تدمير ما يصل إلى ٥١٥٦٠ هكتارا من المحاصيل الزراعية، بينما تعرض شمالي إفريقيا لأسوأ موجة جفاف منذ أربعين عاما؛ حيث لحقت أضرار جسيمة بالبنية الأساسية في الجزائر، في ديسمبر عام ٢٠٢٠م، على سبيل المثال.[١٠]

ب - الأمن الغذائي والفقر

وفقًا لأحدث تقرير لبرنامج الغذاء العالمي، يعد التغير المناخي، إلى جانب الحرب الروسية الأوكرانية، وسنوات النزاع طويل الأمد، وعدم الاستقرار، وتفشي الأمراض، أبرز العوامل المؤدية لمظاهر انعدام الأمن الغذائي، في

جميع أنحاء القارة. وتشير التقديرات إلى أن حوالي ٢٤٪ من إجمالي الأشخاص المعرضين عالميا لانعدام الأمن الغذائي، يقعون ضمن ١٢ دولة إفريقية، في وسط وجنوبي إفريقيا.[١١]

وحينما تتضافر العوامل المسببة لانعدام الأمن الغذائي، تكون التداعيات كارثية؛ فرغم تسبب الصراع، بانعدام الأمن الغذائي في كلٍ من إثيوبيا، وجنوب السودان، فقد كانت الظواهر المناخية القاسية - أيضا - واحدة في تفاقم الأزمة؛ حيث الصراع على الموارد، وتقييد الوصول للمساعدات الإنسانية، ونزوح السكان، والحدّ من الوصول إلى الأسواق والمساعدات، والصراع بين المزارعين والرعاة، وهو الحال في دول عديدة في القارة شرقا وغربا.[١٢]

وقد أسهم الطقس المتطرف في انعدام الأمن الغذائي في ثمان دول إفريقية؛ حيث بلغ عدد الأشخاص المعرضين للجوع، في كل من إثيوبيا، وجنوب السودان، ومدغشقر، حوالي ٥٧٠ ألف شخص، وهو العدد الذي تضاعف سبع مرات، عمَا كان عليه الحال عام ٢٠١٦م. كما احتضن شرقي إفريقيا ٢٣٪ من إجمالي عدد السكان، المعرضين لمخاطر الأمن الغذائي عام ٢٠٢١م؛ فتعرض ٤٣,٦ مليون شخص لأسوأ أزمة خلال عام ٢٠٢١م؛ حيث يتضمن هذا الرقم ٥٠٩ آلاف شخص، في كارثة، في كلٍ من إثيوبيا، وجنوب السودان. هذا فضلًا عن كون سكان شرقي إفريقيا، يمثلون ٩٠٪ من إجمالي سكان العالم، المعرضين لمخاطر الأمن الغذائي المرتفعة؛ نظرا لارتفاع أسعار المواد الغذائية، وضعف الإنتاج.[١٣]

وهذا بالمقارنة بغربي إفريقيا، ومنطقة الساحل؛ حيث تقل - نسبيا - نسبة السكان المعرضين لمخاطر انعدام الأمن الغذائي، نظرا لضعف الإنتاج الزراعي، بسبب موجات الأمطار الغزيرة؛ إذ بلغت ١٦٪ من إجمالي عدد السكان المعرضين للخطر حول العالم، بإجمالي ٣٠,٤ مليون شخص.

وعلى مستوى الفقر، تشير التقديرات إلى وقوع ما يصل إلى ١١٨ مليون شخص، يعيشون في فقر مدقع (أقل من ١,٩٠ دولار أمريكي في اليوم)، بحلول عام ٢٠٣٠م، في إفريقيا جنوب الصحراء، نظرا لتعرضهم للجفاف، والفيضانات، والسيول، والحرارة الشديدة، ما لم تتخذ التدابير المناسبة، مما يقوض جهود التخفيف من آثار التغيرات المناخية.[١٤]

ت - النزوح والهجرة

يعد التغير المناخي، أحد أبرز العوامل، التي تسهم في تعرض ملايين السكان في إفريقيا للنزوح، وفي الوقت نفسه، يسهم في تعرض حياة النازحين واللاجئين للخطر، حيث يعيشون في مناطق ساخنة مناخيا؛ مما يدفعهم لمواجهة مخاطر نزوح ثانوي، أو يحول بينهم وبين عودتهم إلى ديارهم مرة أخرى، رغم أن أغلب النازحين بدافع التغيرات المناخية، والكوارث الطبيعية، ينزحون داخليا، فيما يلجأون للنزوح عبر الحدود، حينما يؤدي تغير المناخ إلى أحداث العنف.[١٥]

وقد وجدت بعض التقديرات، أن ارتفاع درجة الحرارة درجة مئوية واحدة، يمكنه أن يزيد من حدة الحرب الأهلية إلى حوالي ٤,٥ درجة مئوية؛ حيث يتم الربط بين التغيرات المناخية، والصراع على الأراضي والموارد. ومن المتوقع أن تؤدي التغيرات المناخية، إلى تغير المشهد الأمني والاجتماعي، على نحوٍ تتزايد معه معدلات النزوح والهجرة، بدافع العوامل المتداخلة مع المناخ، والتي تتصل بالجفاف، وانعدام الأمن الغذائي والإنساني، وهي من العوامل المحفزة لزيادة نسبة الهجرة.[١٦]

وقد سجّل مرصد النزوح الداخلي في عام ٢٠٢٠م، وقوع ١٢٪ من حالات التهجير السكاني الجديد في العالم، في منطقة شرقي إفريقيا، والقرن الإفريقي، إضافة إلى أكثر من ١,٢ مليون حالة نزوح جديدة، بسبب الكوارث، ونحو ٥٠٠ ألف حالة نزوح جديدة بسبب النزاعات.[١٧] ووفقًا لتقديرات المنظمة الدولية للهجرة، فقد تسببت فيضانات نهر النيجر، بنزوح ما يبلغ ١,٢٥ مليون شخص في بوركينافاسو، ومالي، والنيجر، التي تعاني بالفعل من النزوح وانعدام الأمن، بفعل النزاعات، وعدم الاستقرار.[١٨]

ث - التحديات الاقتصادية

تتزايد التأثيرات السلبية للتغيرات المناخية على الهيكل الاقتصادي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الإفريقية؛ إذ تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة تتراوح بين ٥ - ١٥٪ خلال الفترة من عام ١٩٨٦ حتى عام ٢٠١٥م.[١٩] ولأن التغيرات المناخية واحدة من العوامل المؤثرة في التنمية؛ فإن التقديرات تشير إلى انخفاض مرونة الاقتصادات الإفريقية وتراجع معدل الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٣٪ بحلول عام ٢٠٥٠م.[٢٠] وهي التقديرات التي ترتبط بعوامل مركبة؛ فبجانب الانبعاثات الكربونية، هناك تأثير التركيبة السكانية، ومستوى الخدمات العامة، وغيرها.

وتؤثر التغيرات المناخية على كافة مؤشرات التنمية المستدامة، بما في ذلك الأمن الغذائي، والنظم الصحية، بما يؤثر على الأهداف التنموية لإفريقيا. ووفقا لإستراتيجية الاتحاد الإفريقي للتغير المناخي، فمن المقدر أن تصل تكلفة التغير المناخي إلى ٤٠ مليار دولار سنويا، حتى عام ٢٠٣٠م. ووفقًا لتقرير فجوة التكيف، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، فإن نسبة التكيف، تمثل نحو ٤,٨ من الناتج المحلي للقارة، ومن المتوقع أن تصل تلك النسبة في عام ٢٠٥٠م، إلى حوالي ٥٠ مليار دولار سنويا.[٢١]

وكما يؤثر التغير المناخي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، فإن نمو الدخل، يؤثر على مستوى الانبعاثات حتى مستوى معين، ويبدأ بعدها التأثير في التراجع. لذا، فإن مساهمة الدول المتقدمة في الانبعاثات الكربونية، هو الأكبر على الإطلاق، مقارنة بالدول النامية، وهو ما يعزز التزام الدول الكبرى، بتمويل تكيف الدول النامية.[٢٢]

وقد ألزمت الدول الإفريقية نفسها ببناء اقتصادات مرنة، وقليلة الكربون، وفقا لاتفاقية باريس المنبثقة عن COP21؛ إذ يوفر العمل المناخي فرصة لتسخير الإمكانات الهائلة من الموارد، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومع ذلك، فإن العديد من الالتزامات الإفريقية، مشروطة بتلقي الدعم المالي والفني، ودعم بناء القدرات.[٢٣]

ويرتبط التحول الاقتصادي الأخضر بقضايا، مثل: التعافي الاقتصادي ما بعد الجائحة، وأهداف مثل: الحفاظ على مكتسبات التنمية، من خلال توفير الطاقة اللازمة، لتحقيق التنمية، وتلبية احتياجات الطاقة لنحو ٦٠٠ مليون إفريقي، وتقتضي الحاجة إلى العدالة، في الانتقال إلى الطاقة المتجددة، التي تمتلك فيها إفريقيا فرصًا واعدة.

ثالثًا - آليات الاستجابة وأطر المواجهة الإفريقية

انطلاقًا من الجهود والأطر الدولية، التي تحدد وتنظم الجهود الفردية، والجماعية، والدولية، والإقليمية، فإن اتفاق باريس للمناخ، يمثل المرجعية للاستجابات الوطنية، للتكيف مع تداعيات المناخ، على القطاعات والمجالات المختلفة.[٢٤] وفي السياق الإفريقي، حددت الدول الوطنية مسارات الاستجابة وأولوياتها بشكل متباين؛ إذ وضعت الكثير من الدول، أولويات تتعلق بتعزيز التكيف، والاستجابة للكوارث، ونظم الإنذار المبكر، والرصد، والتحليل، والتنبؤ، بينما وضع عدد محدود أولويات تتعلق بخفض الانبعاثات.[٢٥] بينما على المستوى الإقليمي، فقد تحددت مسارات الاستجابة على النحو الآتي:

أ - المبادرات الإفريقية

انطلقت العديد من المبادرات الإقليمية، في إطار الاستجابة الجماعية، ورغبة في تحييد الآثار السلبية للمناخ، على الأهداف التنموية. وبهذا الصدد، وضعت الإستراتيجية الإفريقية المتكاملة بشأن الأرصاد الجوية، والتي تعد إطارا مهما في تعزيز قدرات التخطيط، والإنذار المبكر. ولمواجهة الحدّ من الكوارث؛ تقود مفوضية الاتحاد الإفريقي جهود القارة، في تنفيذ الحدّ من مخاطر الكوارث، وإطار «سينداي»، للحد من مخاطر الكوارث، للفترة ما بين عامي ٢٠١٥ - ٢٠٣٠م.[٢٦]

وتعد تلك الإستراتيجيات، مكملة لإستراتيجية الاتحاد الإفريقي، لتنمية القدرات على الصمود، لمواجهة التغير المناخي، خلال الفترة من عام ٢٠٢٠ – ٢٠٣٢م؛ حيث تحدد هذه الرؤية المبادئ، والأولويات، ومجالات العمل، لتعزيز التعاون المناخي، والتنمية طويلة الأجل، والتخطيط لمستقبل القارة، منخفض الانبعاثات.

وتشمل الأولويات الرئيسة للإستراتيجية، تعزيز الحوكمة، ووضع إطار للتعاون المؤسسي، مع مجموعة واسعة من الفاعلين، مع تعزيز وصول إفريقيا إلى التكنولوجيا والابتكار، مع تحقيق المساواة في تحقيق أهداف التنمية، وفقا للاختلافات الوطنية، وتعزيزا لقدرة الدول على التكيف والصمود.

وقد دعم بنك التنمية الإفريقي العديد من مبادرات النمو الأخضر، وفي عام ٢٠١٠ م، لعب البنك دورا مهما ككيان منفذ، ضمن صناديق الاستثمار في المناخ (CIF)، وهي آلية تمويل مناخية متعددة الأطراف، لدعم البلدان النامية، التي تأسست عام ٢٠٠٨م، والتي مهمتها توفير المنح والقروض، لدفع تحقيق تنمية منخفضة الكربون، وقادرة على التكيف مع تغير المناخ.[٢٧] وقد أطلقت «نيباد» في عام ٢٠١٤م، صندوق تغير المناخ، بدعم من حكومة ألمانيا، لتقديم مساعدة فنية ومالية، فيما يتعلق بالمعايير والمجالات المستهدفة للدول الأعضاء، في الاتحاد الإفريقي.[٢٨]

ولتعزيز هيكل تمويل المناخ في إفريقيا، فقد حشد بنك التنمية الإفريقي منذ عام ٢٠١٨م، حوالي ١٨٩,٦ مليون دولار، من التمويل الميسر لبرامج التخفيف والتكيف، ويمثل هذا حوالي ٨٪ من إجمالي التمويل المعتمد للبلدان الإفريقية، منذ بدء عمليات الصندوق الأخضر للمناخ.[٢٩] وهناك الكثير من مبادرات التمويل بشأن التغير المناخي، مثل: التحالف المالي الإفريقي بشأن التغير المناخي، وهي مبادرة تهدف إلى إدماج القطاع المالي، والمؤسسات المالية الرئيسة في إفريقيا.[٣٠]

ب - المشاركة الدولية

كان هناك حضور إفريقي مبكر ضمن جهود مواجهة قضايا المناخ، بداية من المشاركة في مؤتمر ستوكهولم لعام ١٩٧٢م، كأول جرد عالمي للتأثير البشري العالمي على البيئة. وقبل اعتماد إطار الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (UNFCCC) في عام ١٩٩٢م، فقد كانت هناك مجموعة من المشاركات الإفريقية العالمية، والتي انعكست على اهتمامات الاتحاد الإفريقي، الذي أنشأ: وحدة تغير المناخ والتصحر (CCDU)، ولجنة عمل رؤساء الدول والحكومات الأفارقة، بشأن تغير المناخ، (CAHOSCC) والمؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالمناخ.[٣١]

ومن خلال القيادة الإفريقية، ولجنة عمل رؤوساء الدول والحكومات بشأن التغير المناخي، عزّزت إفريقيا مشاركتها في مناقشات ومبادرات التغير المناخي، بداية من اتفاقية ستوكهولم، والاتفاقية الإطارية كما هو مشار إليه، علاوة على المشاركة في بروتوكول كيتو، وبرنامج عمل نيروبي، وخطة عمل بالي، وبرامج تغير المناخ في شمالي وجنوبي وشرقي إفريقيا، التي تعمل عليها المنظمات الإقليمية الإفريقية.[٣٢]

ونظرا لكون الاتحاد الأوروبي، هو المحرك الرئيس في مجال العمل المناخي، فإن التعاون الأوروبي الإفريقي بهدف الانتقال التدريجي والعادل، بات ضرورة ملحة؛ إذ تحتاج الدول الإفريقية إلى الكهرباء، ومصادر

طاقة متوفرة بهدف تحقيق التنمية؛ إذ يقوّض التحول السريع فرص القارة في الاستفادة من مواردها من الطاقة؛ إذ رغم توافر موارد الطاقة المتجددة في إفريقيا، إلا أنها ليست بنفس درجة إتاحة مصادر الطاقة التقليدية، كمحرك للتنمية الاقتصادية.[٣٣]

وفيما يتعلق بقضايا التعاون، تقتضي الحاجة إلى التزام الدول المانحة بتعهداتها، فيما يتعلق بتمويل التكيف والاستجابة؛ فقد تعهدت البلدان المتقدمة بتقديم مبلغ ١٠٠ مليار دولار سنويا، لتمويل التكيف والتخفيف. فمن أجل تنفيذ التزامات العمل المناخي في إفريقيا، والمساهمات المحددة وطنيا، تحتاج إفريقيا خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٢٠ – ٢٠٣٠م، ما يتراوح ما بين ١,٣ – ١,٦ تريليون دولار، بمتوسط ١,٤ تريليون دولار. وخلال الفترة ما بين عامي ٢٠٢٢ – ٢٠٥٠م، يقدر إجمالي تمويل المناخ المستحق لإفريقيا، ما بين ٤,٧٦ – ٤,٨٤ تريليون دولار، بنسبة سنوية تتراوح ما بين ١٦٣,٤ – ١٧٣ مليار دولار، ومع ذلك لا يتم الوفاء بهذه الالتزامات؛ مما يترك فجوة تمويلية تتراوح ما بين ٩٩,٩ – ١٢٧,٢ مليار دولار، خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٢٠ – ٢٠٣٠ م، والمرجح لهذه الفجوة التزايد؛ نظرا للتحديات الدولية. وتحتاج هذه التحديات إلى التفاوض على آليات تمويل جديدة ومبتكرة، لتأكيد الالتزامات الدولية، وسد العجز.[٣٤]

وفيما يتعلق بالتمويل، تشير حقائق العدالة المناخية إلى استدانة إفريقيا بحوالي ١٠ أضعاف، ما تلقته من تمويل المناخ العالمي، خلال السنوات الأخيرة. وبالنظر إلى تأكيد مؤتمر الأمم المتحدة السادس والعشرين لتغير المناخ للأطراف (COP26)، على إعادة الدول النظر فيما التزمت به في مؤتمر باريس، فإن ميثاق جلاسكو أعاد التأكيد على التزام الدول المتقدمة، بتعهدات التمويل للدول النامية بتقديم ١٠٠ مليار دولار سنويا، لتمويل التكيف المناخي، مع مضاعفة توفيرها الجماعي للتمويل، لنسبة تصل إلى ٥٠٪ من تمويل المناخ العالمي.[٣٥]

خاتمة

من خلال التحديات والأبعاد الواضحة، لآثار التغيرات المناخية على القارة الإفريقية، يبدو أنها باتت واحدة من أشدّ مناطق العالم تأثرا، رغم مساهمتها المحدودة في الانبعاثات التاريخية، وهو الأمر الذي يثير جدل العدالة المناخية، وتكلفة التكيف، وكذلك الاستدامة. وبالنظر إلى الجهود الإفريقية الإقليمية والوطنية، يبدو أنها لا تزال في مراحل مبكرة، وبحاجة لمزيد من التعاون الدولي، لدعم جهود التكيف، والتحول الاقتصادي، وتحقيق أهداف التنمية الإفريقية.

الهوامش والإحالات

(1) African Union, *African Union Climate Change and Resilient Development Strategy and Action Plan (2022-2032)* (Addis Ababa: African Union, 2022), 7, https://au.int/en/documents/20220628/african-union-climate-change-and-resilient-development-strategy-and-action-plan.

(2) World Meteorological Organization (WMO), *State of the Climate in Africa 2020: NO 1275* (Geneva: WMO, 2021), 7, https://www.uneca.org/sites/default/files/ACPC/State-of-the-Climate-in-Africa/WMO_State%20of%20the%20Climate%20in%20Africa%202020_Report_en.pdf.

(3) World Food Program, *Global Report ON Food Crisis 2022* (Rome: WFP, 2022),6 , https://www.wfp.org/publications/global-report-food-crises-2022.

(4) World Food Program, *Global Report ON Food Crisis 2022* (Rome: WFP, 2022),36 .

(5) World Meteorological Organization (WMO), *State of the Climate in Africa 2020: NO 1275,* 7.

(6) World Food Program, *Global Report ON Food Crisis 2022* (Rome: WFP, 2022),6 .

(7) World Food Program, *Global Report ON Food Crisis 2022* (Rome: WFP, 2022),22 .

(8) World Meteorological Organization (WMO), *State of the Climate in Africa 2020: NO 1275,* 18.

(9) World Meteorological Organization (WMO), *State of the Climate in Africa 2020: NO 1275,* 20.

(10) World Meteorological Organization (WMO), *State of the Climate in Africa 2020: NO 1275,* 27.

(11) World Food Program, *Global Report ON Food Crisis 2022* (Rome: WFP, 2022),36 .

(12) World Food Program, *Global Report ON Food Crisis 2022* (Rome: WFP, 2022),22 .

(13) World Food Program, *Global Report ON Food Crisis 2022* (Rome: WFP, 2022),36 .

(14) World Food Program, *Global Report ON Food Crisis 2022* (Rome: WFP, 2022),43 .

(15) World Meteorological Organization (WMO), *State of the Climate in Africa 2020: NO 1275,* 30.

(16) African Union, *African Union Climate Change and Resilient Development Strategy and Action Plan,* 14.

(17) World Meteorological Organization (WMO), *State of the Climate ...,* 27.

(18) World Meteorological Organization (WMO), *State of the Climate ...,* 27.

(19) World Meteorological Organization (WMO), *State of the Climate ...,* 30.

(20) African Development Bank, *African Economic Outlook 2022* (Abidjan: African Development Bank, 2022), 59, https://www.afdb.org/en/knowledge/publications/african-economic-outlook.

(21) African Development Bank and Africa NDC Hub Secretariat, *Analysis of Adaptation Components of Africa's Nationally Determined Contributions (NDCS)* (Abidjan: African Development Bank, 2019), https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Generic-Documents/Analysis_of_Adaptation_Components_in_African_NDCs_2019.pdf.

(22) Rodolfo Maino and Drilona Emrullahu, *Climate Change in Sub-Saharan Africa Fragile States: Evidence from Panel Estimations: WP/22/54* (Washington, D.C: International Monetary Fund, 2022), https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2022/03/18/Climate-Change-in-Sub-Saharan-Africa-Fragile-States-Evidence-from-Panel-Estimations-515159.

(23) African Development Bank, *Climate Change in Africa* (Abidjan: AFDB, 2019), https://www.afdb.org/en/cop25/climate-change-africa.

(24) UNEP, UNEP Copenhagen Climate Centre (UNEP-CCC), *Emissions Gap Report 2020* (Nairobi: UNEP, 2020), https://www.unep.org/emissions-gap-report-2020.

(25) United Nations, *Paris Agreement* (Paris: UN, 2015), https://unfccc.int/sites/default/files/english_paris_agreement.pdf.

(26) Nepad Agency, Mamadou Diakhite, et al., *Climate Diplomacy in Africa: Policy Brief* (Berlin: Adelphi, 2016), 3.

(27) African Development Bank, *Climate Investment Funds (CIF)* (Abidjan: AFDB, 2008), https://www.afdb.org/en/topics-and-sectors/initiatives-partnerships/climate-investment-funds-cif.

(28) Nepad and Diakhite, *Climate Diplomacy in Africa: Policy Brief,* 4.

(29) African Development Bank, *Green Climate Fund* (Abidjan: AFDB, 2019), https://www.afdb.org/en/topics-and-sectors/initiatives-partnerships/green-climate-fund.

(30) African Development Bank, *Africa Climate Change Fund* (Abidjan: AFDB, 2020), https://www.afdb.org/en/topics-and-sectors/initiatives-partnerships/africa-climate-change-fund.

(31) Nepad and Diakhite, *Climate Diplomacy in Africa: Policy Brief,* 2.

(32) Nepad and Diakhite, *Climate Diplomacy in Africa: Policy Brief,* 3.

(33) African Development Bank, *African Economic Outlook 2022,* 62.

(34) African Development Bank, *African Economic Outlook 2022,* 93.

(35) African Development Bank, *African Economic Outlook 2022,* 52.

معضلة بناء الدولة في إفريقيا: من الإرث الاستعماري إلى الدولة الوطنية الجديدة

د. موسى بن قاصير، أستاذ محاضر، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة الثالثة، قسنطينة.

تكمن إشكالية بناء الدولة في إفريقيا، في الطريقة التي ظهرت بها، وليس لأسباب خارجة عن السياق المكاني والزماني، الذي جاءت فيه؛ فالدولة الوطنية كيان يتأسس، في غالب الأحيان، نتيجة مجموعة من العوامل والظروف، التي ترتبط بالبيئة المحلية، وشكل القوى فيها، ومتطلبات تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وانطلاقا من فلسفة معينة، فغالبا ما يتم الاعتماد عليها، في وضع التصور المستقبلي لهذا الكيان، الجامع لكل أطياف المجتمع، بما يخدم مصالح المواطنين، ويحقق آمالهم وتطلعاتهم في كل المجالات، وبما يضمن مستقبل الأجيال. غير أننا بتتبع تاريخ الدولة في إفريقيا، نجد أنها لم تستجب لهذه المقومات، وبالأخص عند إعلان الاستقلال، واسترجاع السيادة الوطنية. وتم الإعلان عن دول وطنية جديدة، ظاهرها أنها مستقلة ومختلفة عن مستعمريها، لكن في الحقيقة نجد أنها كانت شبه ملحقة بالمستعمر السابق، الذي عمل على تشويه النماذج السابقة لوجوده، في مختلف المناطق الإفريقية، والتي كانت نماذج تعبر عن خصوصية كل مجتمع منها، وبمقومات حقيقية، ومؤسسات فاعلة، وساعد على إيجاد دول – آنذاك – لم تعبر عن آمال الشعوب وتطلعاتها، التي ناضلت من أجل بناء هذه الدول بشكل حديث، يراعي تاريخها السابق، وخصوصيتها الاجتماعية والثقافية والإثنية، مما جعلها تبدو شكلا مشوها، وغير مقبول، ولا يرقى إلى ما كان منتظرا منها، وهو ما جعلنا نحاول معالجة هذه الإشكالية، بالبحث عن الكيفية، التي تم فيها الانتقال من مرحلة الاستعمار، إلى بناء الدولة الوطنية، ومعرفة: ما هي خصوصية الدول الإفريقية؟ وما خصوصية بنائها المؤسساتي؟

المحور الأول - السياق الزماني لما بعد نهاية الاستعمار الأوروبي، ومشروع بناء الدولة الوطنية

كانت الدول الإفريقية في السنوات الأولى، التي تلت الاستقلال، تبحث عن هوية جديدة، كأمة ساعية إلى تحقيق الاعتراف الدولي، إلا أن التحدي الأكبر الذي واجهته، هو كيفية تحقيق الاندماج الاجتماعي، وهو ما صعب من الوصول إلى فكرة الأمة المتكاملة والمنسجمة.[١] وبشكل عام، فإن تكوّن الدولة، لم يكن إلا نتيجة للمعطيات الذاتية، والعوامل الداخلية بالدرجة الأولى، وليس عبر التدخل الكلي للمستعمر الأوروبي؛ فقد قام بنقل تجربته ومفهومه للدولة، نقلا سطحيا وقاصرا، وهذا بتكوين نخب سياسية محلية، تتبع نهجه، وتسهم في إعادة إنتاج تجاربه، دون تغير في شكل الدولة الإفريقية الوطنية، متجاوزا حالة الخصوصية المحلية، وطبيعة التكوين البشري، والإثني، والثقافي، والديني، والقبلي المعقد، والمستعصي على الفهم في المجتمعات الإفريقية، وخاصة الأكثر تقليدية منها.[٢]

هنا تبدو الدول الإفريقية، أنها تحكم بمنطق مجتمعات قديمة، ودول حديثة؛ فلم تعمل بشكل جاد على اندماج مختلف هذه الجماعات، وبات يطلق عليها تعبير «مجتمعات قديمة ودول حديثة» وهذا بسبب وجود نمطين من الحياة، النمط الأول هو الدولة العصرية، بما تقدمه من خدمات، رغم أنها لم ترق للمستوى المطلوب، الذي يرضي جميع فئات المجتمع.[٣]

لقد أدى فرض نموذج معين من المؤسسات والقيم الغربية، على الدول الإفريقية الحديثة، إلى تشتيت البنى الاجتماعية وإضعافها، وإحداث تفرقة ثقافية خطيرة، أفضت إلى تنامي فكرة الشعور بالذات الثقافية الضيقة، والاعتزاز بالماضي الإفريقي المحلي، وأكسبت القومية الإفريقية محتوى عاطفيا، بالتأكيد على الهويات الإثنية الضيقة.[٤] لقد عمّقت الدول الاستعمارية بشكل متسارع الفجوات بين الحكومات والمحكومين، بإدخالها أدوات بيروقراطية مركزية، مزودة بوسائل قمعية وتنظيمية، لا وجه للمقارنة بينها وبين وسائل السلطات المحلية القديمة، وقد أدى هذا إلى التأسيس المحكم لهذه البنية، وظهور نخبة موالية للمستعمر السابق.[٥]

ومن أهم إشكاليات بناء الدولة في إفريقيا، أنه عندما أعلن عن ميلادها بعد نهاية الاستعمار، لم تركز على الدول القديمة، والحضارات التي تأسست عليها بعض الدويلات في بعض المناطق، قبل مجيء الاستعمار الأوروبي، مثل ممالك: (وَدَّاي، والفور، وتمبكتو، وجني، وصنغاي، وسنار)، لأن الولاء والاعتراف بهذه الممالك، انتهى فعليا، وأبعد عن القلب والخاطر، بعد سنوات الاستعمار الأوروبي المباشر، ومحاربة النماذج الأصلية.[٦]

من بين المشاكل – أيضا – التي اعترضت الدول الإفريقية بعد الاستقلال، أنها لم تجد الدعم الكافي من المجتمع الدولي، لمساعدتها على تطوير بنائها المؤسسي، والخروج من الشكل القبلي، إلى شكل الدولة الحديثة،

وبالعكس من ذلك؛ فقد أصبحت الدول الإفريقية مسرحا للتجاذبات والتنافس الدولي، بين مختلف القوى الفاعلة آنذاك.[٧]

وكذلك، نجد أن الدول الإفريقية افتقدت للتقاليد القضائية، والمحاسبية، والعدالة، مما ولد طبقة طفيلية مستفيدة منه، تعمل على خدمة الاستعمار، وترى أنها جزء لا يتجزأ منه، وأن مصالحها مرتبطة به، وقد ترك الاستعمار لهذه الجماعة – فيما بعد – إدارة الأمور العامة، نتيجة لحالة الثقة المتبادلة بينهما؛ فهي التي ستحمي مصالحه بعد رحيله، وبالفعل؛ فقد عمدت هذه الجماعات المستفيدة من الاستعمار، إلى إفقار الدول المستعمَرة، والاستمرار في نفس سياسات الدول المستعمِرة، المؤدية إلى إفلاس الدول الإفريقية.[٨]

تتصف الكثير من الدول الإفريقية بالفشل والهشاشة؛ فهي غالبا ما تكون عاجزة عن تأمين الاحتياجات الأساسية، والخدمات الضرورية لمواطنيها، ولا تملك بنية تحتية في المستوى المطلوب، وهو ما أدخل الكثير منها في حروب أهلية دامية، لسنوات طويلة.[٩]

أصبح هذا الوضع في جل الدول الإفريقية مشهدا معتادا، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة؛ إذ إن ٢٠٪ من الدول الإفريقية، مسَّتهم النزاعات والحروب الأهلية، في ظل حالة من التردي الأمني، وغياب علاقة واضحة بين المصلحة العامة والخاصة، إلى أن أصبحت بعض الدول، تسودها حالة من الفوضى، ومسرحا لمواجهات دائمة بين «زعماء» الحرب، كما هو الحال في دول، مثل: (تشاد، والسودان، وجنوب السودان، والصومال، ونيجيريا)، وأخرى عاجزة عن ضبط أقاليمها مثل: (كوت ديفوار، والكونغو الديمقراطية، ومالي)، أو عاجزة عن حماية حدودها ومحاربة المهربين، مثل: (غينيا بيساو) وأصبح اقتصادها، أو جزء منه، يعتمد على المعاملات غير الرسمية، والسوق الموازية، كحالة الصومال.[١٠]

المحور الثاني - الهيكل المؤسساتي لأجهزة الدولة في إفريقيا

كانت معادلة تصفية الاستعمار، تدعو إلى إيجاد مؤسسات سياسية، على غرار البنى الدستورية للدول الاستعمارية – سابقا – مع مراعاة الخصوصية الاجتماعية والثقافية لها، فأسست المؤسسات الدستورية بشكل متسرع، على خلاف الدول الأوروبية، التي تبين بوضوح: كيف انتقلت إلى هذا الشكل، بطريقة تدريجية، عبر مسارات تاريخية معقدة، لكن في المقابل، فقد طلب من الدول الإفريقية، أن تتحول مباشرة، وفي ظرف وجيز، من الاستعمار إلى الديمقراطية، والبناء السياسي الحديث، وكانت النتيجة صعوبات كثيرة، أفشلت البنى الدستورية في كثير من الحالات.[١١]

لقد كانت مختلف الجماعات الإفريقية، تمتلك فلسفة سياسية، تقود وتوجه المركب المفاهيمي، لتجربة الحكم والسلطة، حتى في ظل غياب دولة عصرية، وكانت لها شرائع ودساتير غير مكتوبة، عكست في

مضامينها الفكر السياسي للجماعة – آنذاك - لينشأ بذلك إرث فلسفي، تطور وانتعش، لكنه ذهب دون معرفة مركبه المفاهيمي، رغم أن بعضا منه مازال إلى يومنا هذا، مثل شعب: (البانتو و الهامتيك).[١٢] وفي تقييمه لمراحل التطور السياسي والاجتماعي في إفريقيا، منذ فترة تصفية الاستعمار، يحدد «جون إيزمان» ثلاث مراحل أساسية لهذا التطور:

المرحلة الأولى: تشمل الاستقلال وما قبله، وتم فيها تأسيس أنظمة ليبرالية، لتسهيل نقل السلطة للزعماء الجدد، وقد عرفت شعورا بالتفاؤل، وسيطر على جملة المناقشات قضايا بناء الدولة القومية، والاندماج الاجتماعي، وطبيعة النظام السياسي، والإيديولوجية التنموية المناسبة للدولة الحديثة.

المرحلة الثانية: تميزت بالتخلي عن التعددية الليبرالية، والتحول النسبي نحو تبني نظام الحزب الواحد، وبداية تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

المرحلة الثالثة: بدأت منذ عام ١٩٨٩م، بحدوث تحولات على مستوى النظم السياسية الإفريقية؛ حيث تم التخلي عن الحزب الواحد، ولو من الناحية الشكلية، وهذا لم يكن إلا لمسايرة التطور الدولي، الذي ميز تلك الفترة، بالإضافة إلى تزايد وتيرة الضغط الجماهيري، وحركات المجتمع المدني، وشهدت هذه الفترة تراجع فكر التنمية السياسية، ليحل محله فكر المشروطية السياسية، والتكيف الهيكلي.[١٣]

وإذا تتبعنا واقع تطور الأنظمة السياسية لدول إفريقيا، فإننا نجد أن هناك مجموعة من الخصائص والميزات المتحركة، بين الجهات الأربع من القارة، وتكمن هذه الخصائص فيما يلي:

١- هيمنة توجهات الحزب الواحد منذ الاستقلال، وتأسيس الدولة، حتى نهاية الحرب الباردة: وكان مبرر هذا التوجه في المرحلة الأولى، تحقيق الاندماج الاجتماعي؛ إذ إنهم اعتبروا أنه لولا هذا الاندماج والتوحد، لما استطاعت حركات التحرر الحصول على الاستقلال، وأدت هذه الإجراءات التعسفية في فرض سياسة الحزب الواحد، إلى الكثير من الصدامات، خاصة بسبب سياسة الحكام الجدد، الذين سيطروا على كل مقدرات الدولة، وسرعان ما ولد هذا الوضع حالة من الاستياء لدى فئات المجتمع. وهناك من مزج بين شخص الحاكم ومؤسسات الدولة، التي أصبح من الصعب التمييز بينها وبين الحزب الواحد.[١٤]

٢- تزايد دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية: فلا يمكننا تجاوز ما تقوم به المؤسسة العسكرية، والأدوار التي تؤديها في ظل الأنظمة السياسية الإفريقية؛[١٥] فالتدخلات العسكرية كانت ميزة رئيسة لواقع الأنظمة الإفريقية، خاصة في الفترة الموالية للاستقلال، إلى أن عمل المستعمر على إيجاد رابطة، تعوض وجوده في هذه الدول؛ حيث كانت معظم القيادات، لها ارتباطات مباشرة مع السلطات الاستعمارية؛ لذلك كانت التدخلات العسكرية في الحياة السياسية، بارزة على نطاق واسع، وأطلق البعض عليها: «زرع المؤسسة العسكرية في الحياة المدنية».[١٦]

حدثت عمليات الاستيلاء على السلطة، بداية من الخمسينيات، وكانت المبادرة في مصر عام ١٩٥٢م، ثم انتقلت العدوى إلى السودان عام ١٩٥٨م، وهنا انتقلت الدول الإفريقية من مرحلة الانقلابات العسكرية العابرة، إلى أزمة دائمة، خاصة في الفترة خلال عامي ١٩٦٥ - ١٩٦٦م، إلى أن حدثت ستة انقلابات متتالية، في كل من: (الجزائر، ونيجيريا، والزائير سابقا...). وخلال الفترة، ما بين عامي ١٩٥٢ - ١٩٩٠م، حدث ٧٤ انقلابا عسكريا، نجح في ٣٠ دولة.[١٧] ومازالت هذه الظاهرة مستمرة حتى وقتنا الحاضر.

ومن خلال الأسباب التي قدمها «صامويل هانتغتون»، حول تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية الإفريقية، نجد أن أهم الأسباب تكمن في واقع المجتمع والدولة في إفريقيا؛ إذ يبرز هنا غياب ثقافة المؤسسة في الدول الإفريقية، وهذا راجع لدور الخيارات العرقية، والقبلية، والطائفية، هذا من ناحية، وللإخفاق الإداري من ناحية ثانية، ناهيك عن تماسك النفوذ القبلي في مواجهة مؤسسات الدولة. وقد مهد الضعف المؤسساتي لأجهزة الدولة، إلى أن تشغل المؤسسة العسكرية حيزا معتبرا، في الواقع السياسي الإفريقي.[١٨]

وفيما يتعلق بتبرير هدا الدور للمؤسسة العسكرية، فإن هناك من يرى أن هذا الدور، يتعارض مع المهمة الأساسية للمؤسسة العسكرية، وهي الوظيفة الدفاعية، وأن المشاركة في الاقتصاد والعملية التنموية، يخرجها عن وظيفتها الأصلية، وهنا برز توجهان نظريان، لتبرير مدى شرعية قيام المؤسسة العسكرية بهذا الدور:

أولهما - اتجاه الدور المجتمعي:

ركز هذا الاتجاه على الروابط بين المؤسسة العسكرية والمجتمع، ومكامن القوى التنظيمية والبشرية والتكنولوجية لديها، مما يجعل تدخلها لأداء مهام متعددة: أمنية، واجتماعية، وخارجية، أمرا منطقيا.[١٩]

ويحدد أنتوني فورستر Anthony Forster العوامل التي تعطي شرعية للأدوار غير التقليدية، التي تقوم بها المؤسسة العسكرية داخل المجتمع: في الأمن القومي، وبناء الأمة، والمساعدات المحلية والدبلوماسية والعسكرية.[٢٠]

وثانيهما - اتجاه التحول الوظيفي:

يرى أصحاب هذا الاتجاه، أن مهام المؤسسة العسكرية قد تغيرت بشكل كبير، بعد نهاية الحرب الباردة؛ حيث انحصرت الصراعات بين الدول، وباتت الحروب الأهلية النمط الأكثر انتشارا، وهو ما فرض على المؤسسة العسكرية أداء وظائف جديدة. وحسب كريستوف داندكر Christopher Dandeker، فإن الدول التي ترغب في الرد على الأزمات المعاصرة، والإسهام في السلم والاستقرار الدوليين، عليها أن تطلب من المؤسسة العسكرية مجموعة متنوعة من الأنشطة، أكبر بكثير مما كانت عليه الحال في عهد الحرب الباردة، وخاصة الأشكال المعقدة من مهام دعم السلام.[٢١]

بالعودة إلى الحالة الإفريقية، فإننا نجد أن المؤسسة العسكرية، حاولت أن تكون هي الركيزة الأساسية لدولة ما بعد الاستعمار، وهو ما أدّى إلى تسييس المؤسسة العسكرية بشكل واضح؛ فقد عمدت كثير من أنظمة الحكم – ولا تزال – في التعويل على الجيوش للاحتفاظ بالسلطة؛ ولا شك أن هذا التوظيف السياسي للجيوش، قد أدى إلى إحداث فجوة بينها وبين الشعوب الإفريقية.[٢٢]

١- النخب السياسية وأدوارها في الدولة الإفريقية: تهيمن النخبة على النظام السياسي في المجتمعات التقليدية، وهي في الغالب تتكون من أقلية عددية، متميزة ثقافيا، أو تكون من أغلبية متميزة ثقافيا؛ فالجماعة الإثنية التي تمثل الأغلبية السكانية في المجتمع، هي التي تسيطر على الدولة.[٢٣]

المحور الثالث - طبيعة بنية النسيج الاجتماعي في الدول الإفريقية، وانعكاساته على بناء الدولة الحديثة

تعتبر التركيبة الاجتماعية والثقافية للدول الإفريقية، «فسيفساء اجتماعية وثقافية» متميزة؛ إذ يوجد داخل كل دولة تعدد لغوي – عرقي – ديني، وهذا بدوره قد انعكس على تشكيل المؤسسات السياسية والاجتماعية، وحدد العلاقات بين هذه الجماعات، كما أن هذا التعدد، أصبح أحد المسببات الرئيسة لحالة انعدام الاستقرار في الدول الإفريقية، لانعكاسه على مسار بنائها بشكل عام.

فالحركة الاستعمارية، ساهمت في إيجاد هذا الواقع، عبر رسم خارطة حدود، حسب المصالح الأوروبية الاستعمارية، دون مراعاة الخصوصية الإثنية للدول الإفريقية، وخاصة ما بعد مؤتمر برلين (١٨٨٤ – ١٨٨٥)،[٢٤] ولم يراعِ الاعتبارات السكانية؛ حيث عملت الدول الاستعمارية على استخدام أسلوب التفريق بين الجماعات؛ مما أدى إلى وجود تعدد إثني ضمن الدولة الواحدة، وجعلها تفتقر إلى التجانس القومي.

في ظل هذا التقسيم العشوائي، يبرز عنصر مهم، وهو عودة القبلية بقوة، في الشعور بالانتماء إلى الدولة؛ حيث تعمق هذا الإحساس عما سواه من ولاءات، وطاعة للدولة؛ حيث عجزت الكثير من الدول – بعد الاستقلال – عن الخروج من الشكل القبلي، إلى شكل الدولة الحديث.[٢٥] ويعود هذا الشكل من الولاء المطلق للقبلية، إلى ما قبل الاستقلال، ضمن حالة السيطرة الاستعمارية على الكل، وهذا راجع لجملة من الأسباب:

- مقتضيات نظام الإدارة الاستعمارية، والذي كان يتطلب تصنيف السكان الأفارقة إلى مجموعات قبلية، مما يمكن الإدارة من فهم الواقع الاجتماعي، لاستغلاله في سياستها.
- إقبال الأفارقة أنفسهم على هذه التقسيمات الإثنية الجديدة؛ حيث وجدوا أن الانتماء إليها، يعود عليهم بالفائدة، في ظل الحكم الاستعماري الجديد، ومنه وضع هذه الجماعات في إطار إقليمي شامل، لتسهيل إدارتهم سياسيا واقتصاديا.[٢٦]

الاستنتاجات:

من خلال ما سبق، توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات، حول بناء الدولة في إفريقيا، بعد المرحلة الاستعمارية، والمسار الذي اتخذته عملية البناء، وهي:

- الدولة الحديثة في إفريقيا لم تظهر إلا كنسخة إفريقية للنظام الاستعماري، من حيث تسلط النظام؛ لأن سيطرة نخبة معينة على الحكم، بسبب انتمائها، وعدم الفصل بين الحاكم والدولة، أدى إلى شخصنة السلطة السياسية، وانتشار الفساد المرتبط أساسا بالقيادة، واستعمال السلطة من منطق قبلي وعشائري ضيق.
- أثر الانقسامات الإثنية واضح في الشكل المؤسساتي، وفي السلوك السياسي، كما في نمط الحياة أيضا، مما جعل مسألة الهوية والولاء للدولة، يأخذ أبعادا مختلفة، تتجسد في الشعور بالانتماء الضيق، بدل التفكير بمنطق جمعي مدني، أي، بالشعور بالولاء للدولة القومية، والتأسيس لمنطق الانفصال، بالنسبة للجماعات التي تشعر بالتهميش والحرمان، من الحاجات الأساسية.
- النظم الحاكمة في الدول الإفريقية، فشلت في تبني صيغة فاعلة لحل التناقضات الاجتماعية والاقتصادية، الناجمة عن أزمة الاندماج الوطني، وهو ما دفع بالكثير من هذه الجماعات إلى خيار العنف المسلح، متحدية بذلك سلطات الدولة الوطنية، وأجهزتها الأمنية.
- قامت بزيادة وتفعيل مصالحها الخاصة، مستغلة في ذلك المشاعر الإثنية، ذلك أنه في مرحلة الاستقلال، ومراحل التحديث التي تمر بها البلدان المتخلفة، فغالبا ما تبلورت مصالح معينة للنخب، مثل: الوظائف، والمناصب التي تركها المستعمر.
- أصبحت «الزبونية»، من أهم العلاقات بين النخب الحاكمة؛ سواء المدنية منها أو العسكرية؛ حيث جعل منها المستعمر السابق مجرد راعٍ لمصالحه، وفي المقابل، فإنه يعمل على ضمان بقائها في الحكم، وتقديم الدعم والحماية لها.
- بفعل الهشاشة في بنية الدولة، فلم تستطع المؤسسات القائمة، أن تقوم بدورها كما هو مطلوب، وكما هو منصوص عليه في الدستور، وأصبح المواطن ينظر إليها على أنها ذات وجود شكلي فقط، مما ضرب مصداقية الدولة، وأدى إلى فقدان الثقة في الأدوار التي تقوم بها، وكذلك في الخطاب، الذي صار يتبناه جميع من هم في سدة الحكم.

الهوامش والإحالات

(١) وليام توردوف، الحكم والسياسة في إفريقيا، ترجمة: هاشم نعمة كاظم، (بيروت: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ٢٠٠٤م)، ١٠.

(٢) الحافظ النويني، «أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)،» المستقبل العربي، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٤م)، ٥٩.

(٣) محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقيا، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفـنون والآداب، ١٩٨٠م)، ١٩٨.

(٤) توردوف، الحكم والسياسة في إفريقيا، ٦٠.

(٥) عبد الودود ولد الشيخ، القبيلة والدولة في إفـريقيا، ترجمة: محمد بابا ولد اشفع، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم، ٢٠١٣م)، ٨٢.

(٦) المعتصم أحمد الأمين، «إشكالية بناء الدولة في إفريقيا: دراسة مقارنة بين السودان والصومال،» إشكالية بناء الدولة الإفريقية في ظل الصراع في المجتمع الإفريقي (الكتاب الثاني)، (الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية، ٢٠٠٦م)، ٢٠٤.

(٧) النويني، «أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)،» ٦٠-٦١.

(٨) الأمين، «إشكالية بناء الدولة في إفريقيا: دراسة مقارنة بين السودان والصومال،» ٢٠٦.

(٩) مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٢م)، ٢٢٢.

(10) Philippe Hugon, *Géopolitique de L'Afrique* (Paris: Armand Colin, 2013), 21-22.

(١١) كراوفورد يونغ، «السياسة في إفريقيا،» لسياسات المقارنة في وقتـنا الحاضر نـظرة عالمية، جابريل إيه، الموند جي وبنجهام باويل، ترجمة: هشام عبد الله، (عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م)، ٨٩١.

(١٢) ميلاد الحراثي، الإرث التاريخي لتجربة الحكم والسياسة في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٨م)، ٣٨.

(١٣) حمدي عبد الرحمن حسن، إفريقيا وتحديات عصر الهيـــمنة أي مستقبل، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧م)، ٣٨-٣٩.

(14) Hubert Deschamps, *Les institutions politiques de l'Afrique Noire* (Paris: Presse Universitaires de France, 1965), 119.

(١٥) حسن، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل، ٧٥.

(١٦) «مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية،» إفريقيا ٢٠٥٠، (٢٣، يوليو، ٢٠١٧م)، http://www.afrique2050.net/2017/07/23/مستقبل-الدولة-الإفريقية-بين-السطوة-ال/.

(١٧) يونغ، «السياسة في إفريقيا،» لسياسات المقارنة في وقتـنا الحاضر نـظرة عالمية، ٨٩٣.

(١٨) السيد علي أبو فرحة، «مستقبل الدولة الإفريقية بين السيطرة العسكرية وجدوى الديمقراطية،» قراءات إفريقية، (لندن: مؤسسة المنتدى الإسلامي، ٢٠١٢م)، ٢٨-٢٩.

(١٩) محمد عبد الله يونس، «تحولات وظيفية، تصاعد الأدوار غير العسكرية للجيوش في القارة الأوروبية،» مجلة اتجاهات الأحداث ١٦، (أبوظبي: المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٠١٦م)، ٢٩، http://futureuae.com/ar-AE/Release/ReleaseArticle/73/تحولات-وظيفية-تصاعد-الأدوار-غير-العسكرية-للجيوش-في-القارة-الأوروبية.

(٢٠) عبد الله فيصل علام، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨م)، ٤٥.

(٢١) علام، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر، ٤٥.

(٢٢) علام، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر، ٤٥.

(٢٣) عبد العزيز راغب شاهين، الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١١م)، ٨٦.

(٢٤) سعودي، قضايا إفريقيا، ٢٢٣.

(٢٥) الأمين، «إشكالية بناء الدولة في إفريقيا: دراسة مقارنة بين السودان والصومال،» ٢٠٥.

(٢٦) صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، الأنظمة السياسية، (بغداد: دار الحكمة، ١٩٩٧م)، ١٧٥.

الصراع الروسي الأمريكي على السودان: دوافعه ... مساراته ... ومآلاته

د. صالح محروس محمد، كاتب وباحث في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة.

وصل الصراع الروسي الأمريكي مرحلة جديدة من التنافس القوي، على ثروات السودان الضخمة؛ هذا البلد العملاق، التائه في مساره وصراعه السياسي، خاصة بعد عودة العلاقات الدبلوماسية بين السودان والولايات المتحدة الأمريكية. وتتحكم في حركة الصراع مصالح القوتين في السودان، وفي الشرق الأوسط، وإفريقيا. وقد ارتبطت بالصراع قوى دولية أخرى، مثل: الصين الداعم والمتحالف مع روسيا، وبعض القوى العربية الداعمة لسياسة الولايات المتحدة وإسرائيل. وفي خضم هذا الصراع، فإن هناك قوى إقليمية – أيضا – تبحث عن مصالح لها في السودان، مثل: تركيا، وقطر، والإمارات. وتتعاطى مع هذه السياسات، القوى السودانية، بمكونها العسكري المسلح، ومكونها المدني. والكل يريد أن يدعم ما يرى فيه مصلحة السودان، وما يحقق التوازن الدولي في التعامل معها.

أولا- دوافع الصراع الروسي الأمريكي على السودان

١- مناجم الذهب والموقع الإستراتيجي والسوق السوداني

لا شك أن أهمية موقع السودان الإستراتيجي، وسواحله الطويلة على البحر الأحمر، وثرواته المتنوعة، هو محرك الصراع الروسي الأمريكي على السودان، بالإضافة لمصالح القوتين في المنطقة؛ فبالنسبة لروسيا، فإنها تتطلع إلى الموقع الجغرافي السوداني الممتد على ساحل البحر الأحمر؛ هذا المسطح المائي، الذي يربط البحر الأبيض المتوسط بآسيا، والذي هو أحد أكثر الممرات المائية ازدحامًا في العالم، وقد كانت للسوفييت – ذات يوم – بصمة عسكرية على طول البحر الأحمر: في إثيوبيا، والصومال، وجنوبي اليمن؛ وإعادة تأسيس وجود روسي في المنطقة، أمر بالغ الأهمية بالنسبة لروسيا، وذلك لإبراز القوة البحرية الروسية، وتمكينها من الوصول إلى المحيط الهندي، مع وجود منشأة بحرية روسية في سوريا، وكذلك الحديث عن المزيد من القواعد في ليبيا. ويوفر موطئ القدم لموسكو في السودان، مواقع في كل من البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، وهي خطوة مهمة في جهود روسيا، لتصبح قوة بحرية عالمية، مؤثرة في السياسة الدولية.[١] ناهيك

عن الموارد الزراعية، والحيوانية، والمعدنية الضخمة، التي ينعم بها السودان، وخاصة مناجم الذهب، مما جعلها مطمعا للكتلتين: الشرقية والغربية؛[٢] فكانت المصالح الجيوسياسية الأوسع لروسيا في إفريقيا – خاصة السودان – محركة لسياستها؛ فبعد عام ٢٠١٤م، قام وزير الخارجية الروسي «لافروف» بعدد من الرحلات إلى إفريقيا، وكان آخرها في عام ٢٠١٨م، وزار في هذه الأخيرة: أنغولا، وناميبيا، وموزمبيق، وزيمبابوي، وإثيوبيا، بهدف إحياء التعاون العسكري والأمني، أو تعزيزه، وفتح مجالات للاستثمارات الروسية، وإعادة إطلاق عملية التبادل الثقافي والجامعي؛[٣] فلم تقف الحكومة الروسية مكتوفة الأيدي أمام العقوبات التي فرضها عليها الغرب، بل فتحت لنفسها أسواقا جديدة، وعمقت من علاقتها التاريخية مع إفريقيا، مستغلة أنها لم تكن – تاريخيا – من القوى الاستعمارية للقارة.[٤] ومع تطلعات الروس للتنقيب عن الذهب في السودان؛ فقد وقّع وزير المعادن السوداني أحمد الكاروري في عام ٢٠١٤ م، اتفاقا مع وزير البيئة والموارد الطبيعية الروسي، للتنقيب عن المعادن والنفط، ودخل سوق التنقيب السوداني عدد من الشركات الروسية، بموجب هذا الاتفاق، وكان على رأس هذه الشركات شركة «سيبرين» التي وقعت اتفاقا عام ٢٠١٥ م، بحضور الرئيس السوداني السابق عمر البشير، لإنتاج ٤٦ طنًا من الذهب خلال ستة أشهر، ولكنها فشلت في ذلك، وهو ما دفع الحكومة إلى إنهاء امتيازها عام ٢٠١٨م.

ومع تصاعد وتيرة الحرب الروسية على أوكرانيا، ظهر التقارب السوداني الروسي في زيارة محمد حمدان دقلو (حميدتي)، نائب رئيس مجلس السيادة السوداني، على رأس وفد رفيع المستوى إلى موسكو، وذلك في ٢٣ من شهر فبراير، وحتى ٢ من شهر مارس، من العام الحالي ٢٠٢٢م، عشية بدء الهجوم الروسي على أوكرانيا في ٢٤ فبراير.[٥] واللافت أن الزيارة جاءت بعد عقوبات فرضتها أمريكا على السودان، ردا على التغيير الذي أحدثه الفريق البرهان، وربما كانت من الأسباب الرئيسة، التي دفعته إلى أحضان موسكو، التي تنشط لتعزيز علاقاتها مع الخرطوم، للاستفادة من موقعها الجغرافي الإستراتيجي، ومواردها الطبيعية المتمثلة في مناجم الذهب. وجدير بالذكر أنه في عام ٢٠١٧ م، وقّع البشير اتفاقا مع روسيا، على إنشاء قاعدة على البحر الأحمر، تستضيف سفنا روسية، بما في ذلك سفن تعمل بالوقود النووي، على أن يتمركز فيها ٣٠٠ جندي. لكن رئيس أركان الجيش السوداني آنذاك محمد عثمان الحسين، أعلن في مقابلة متلفزة، أن السودان بصدد مراجعة الاتفاق مع موسكو. وكانت الولايات المتحدة أعلنت – آنذاك – رفع السودان عن لائحة الدول الراعية للإرهاب. ولقد أثارت مخاوف الأمريكان، الشركات الروسية التي عملت في السودان؛ سواء الأمنية أو الاستثمارية، مثل: شركة «أذرع فاغنر» الروسية، وشركة «غولد ميرور»، المرتبطة برجل الأعمال الروسي «يفغيني بريغوزين»، حليف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ورئيس مجموعة «فاغنر» الأمنية الروسية الخاصة.

فكان محور الصراع الروسي الأمريكي في السودان، هو المصالح السياسية والاقتصادية لهما في هذا البلد، الذي يعاني من مشاكل اقتصادية، على الرغم من وفرة موارده، وموقعه الإستراتيجي المميز على البحر الأحمر، الممر المائي العالمي، الذي يربط بين الشرق والغرب، وكان البحث عن قاعدة عسكرية، وموضع قدم لهما في موانيه، قد أصبح هدفا لهما، وكذلك السوق السوداني؛ سواء لتجارة السلاح الروسية أو الأمريكية، وكذلك المنتجات والبضائع للقوتين، والمواد الخام السودانية – أيضا - من ضمن الأهداف الاقتصادية الروسية الأمريكية.

٢- ميناء بورت سودان: منطقة صراع روسي أمريكي

لاشك أن المصالح الاقتصادية لنظام الرئيس الروسي بوتين، هي التي تحرك سياسته، وهذه المصالح قد تتعارض مع المصالح الغربية.[٦]

فقد كان ميناء «بورتسودان» يشكل موطئ قدم لروسيا وأمريكا؛ حيث وصلت في مارس عام ٢٠٢١م الفرقاطة الروسية «الأدميرال جريجوروفيتش»، والمدمرة الأمريكية «ونستون تشرشل». وسبقت روسيا الولايات المتحدة في السعي لإقامة مركز بحري لها في السودان؛ ففي ديسمبر عام ٢٠٢٠ م، وقعت الخرطوم وموسكو اتفاقية تعاون عسكري فني، لإنشاء قاعدة لوجستية بحرية روسية في «بورتسودان»، على ساحل البحر الأحمر، هذا المركز البحري، هو الأول لروسيا في إفريقيا، والثاني خارج الاتحاد السوفيتي السابق. كما تسمح الاتفاقية (التي تبلغ مدتها ٢٥ عامًا) للروس بإرساء أربع سفن، و ٣٠٠ فرد كحد أقصى في الميناء، و فرض قدر من السيطرة على تدفق النفط، الذي يمر عبر منطقة شمال شرقي إفريقيا». ويبدو أنه من المرجح، أن يحتفظ الروس بقاعدتهم اللوجستية البحرية في السودان.[٧] وقد سبق وصول المدمرة الأمريكية «تشرشل»، وصول البارجة «كارسون سيتي»، التابعة للبحرية الأمريكية للبحر الأحمر، وهي التحركات التي تأتي لتحقيق أهداف، وصفتها السفارة الأمريكية في الخرطوم، بأنها: من أجل دعم أمريكا للانتقال الديمقراطي في السودان، وتعزيز الشراكة بين البلدين. [٨]

ثانيا- الجيش السوداني وإدارة دفة الصراع

لا شك أن من يملك صناعة القرار في السودان، هو القوات المسلحة السودانية، والتي حارت بين مطرقة روسيا وسندان أمريكا؛ فمعركة النفوذ بين روسيا وأمريكا، إلى جانب صراع النفوذ الدولي والإقليمي على موانئ السودان، يثقل كاهل الجيش السوداني. ويظل الجيش السوداني وتكوينه وتسليحه، يحتل المجال الأوسع للصراع بين واشنطن وموسكو، وبخاصة ما يتعلق بوضع الميلشيات، وقوات

الدعم السريع، التي لا تزال تمثل جانبا كبيرا من المكون العسكري في السودان. وفي زيارة مطولة للخرطوم، مطلع أغسطس عام ٢٠٢٢م، دعت «سامنثا باور»، المدير التنفيذي للوكالة الأمريكية، إلى إنشاء جيش سوداني موحد، تدمج فيه قوات الدعم السريع، وقوات الحركات المسلحة، تحت قيادة سياسية وعسكرية واحدة، كشرط أساس لاستمرار دعم الإدارة الأمريكية للحكومة الانتقالية، بما يحقق الاستقرار في السودان.

وجدير بالذكر أن قوات الدعم السريع، كانت – وظلت - تعتمد بالأساس على الدعم الروسي، في إحكام سيطرتها وعملها داخل السودان، وما تناقلته العديد من وسائل الإعلام السودانية، هو شواهد على وجود أسلحة ومعدات روسية، في العمليات التي تقوم بها قوات الدعم السريع، في مناطق جبل الأولياء، وأم درمان، وجنوبي وشمالي دارفور. ومع الدعم الروسي الصريح لقوات الدعم السريع، فإن تصريحات ومواقف نائب رئيس المجلس العسكري، «محمد حمدان دقلو» (حميدتي)، الذي يملك تأثيرا قويا على مجريات الأمور السياسية والعسكرية في السودان، والذي يميل إلى التقارب الروسي السوداني؛ حيث دافع عنها، بدعوى أنها لا تملك أجندات في السودان، وأن مواقفها تنحاز دائما للطريق الصحيح، من أجل مصلحة السودان. إلا أن تغير الموقف السوداني فيما يتعلق بمراجعة اتفاقية المركز اللوجستي الروسي على البحر الأحمر، فسره المراقبون، على أنه نتيجة ضغوط من واشنطن، خاصة مع وصول قوات من البحرية الأمريكية لميناء بورتسودان؛ إذ إن الجيش السوداني يحاول الاستفادة من المعسكرين، فيما يحقق مصالح المواطن السوداني.[٩]

ثالثا- الدوائر الدولية للصراع الروسي الأمريكي

لاشك أن لواشنطن حلفاء، وأيضا لموسكو حلفاء، وأضحى السودان في حلبة الحرب الباردة الجديدة. وتعد الصين، التي تسعى إلى ترسيخ قدمها في إفريقيا، الحليف الأهم لروسيا في مواجهة الولايات المتحدة؛ فمنذ عام ٢٠٠٠ م، رسخت الصين وروسيا مكانتهما كقوى عظمى صاعدة في إفريقيا، وقد توسع نفوذ الصين في إفريقيا، مدعوما باقتصادها، وتجلى ذلك في انتشار مبادرة الحزام والطريق (BRI) عبر إفريقيا، ودور بكين الرائد في تسهيل مشاريع الاتصال عبر القارة. وعلى الرغم من أن تجارة الصين واستثماراتها في البلدان الإفريقية، قد عززت التنمية الاقتصادية، فقد نمت مخاوف الأفارقة بشأن تأثيرها على القدرة التنافسية للصناعات المحلية، وكذلك تآكل سيادة البلدان في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. واستفادت موسكو من الدول الإفريقية الضعيفة، والصراعات التي طال أمدها؛ فعملت على تأمين امتيازات تعدين مربحة، وصفقات الأسلحة؛ فانخراط روسيا في إفريقيا يعزز الإستراتيجية الروسية عبر القارات.[١٠] كما ظهر

حليف جديد لواشنطن في السودان، وهو إسرائيل؛ فكان اتفاق التطبيع الإسرائيلي السوداني، الذي أُعلن في ٢٣ أكتوبر عام ٢٠٢٠ م، مما يعزز التعاون الإسرائيلي الأمريكي، لتحقيق مصالح مشتركة في السودان.

رابعا- الدوائر الإقليمية والصراع الروسي الأمريكي

تعد السودان محط أنظار قوى إقليمية أخرى، كإسرائيل، وتركيا، وإيران، والصين، إضافة إلى القوى الفاعلة في الخليج، كالإمارات، وقطر، والسعودية، مما يعظم التنافس الروسي الأمريكي، لكون كل منهما له حلفاء، يستقوي بهم. وتبقى محددات التنافس – أيضا – في ضمان عدم تقارب السودان مع الحكومات المعادية للمعسكرين الغربي والشرقي، مثل: إيران. أما التواجد التركي فقد سعت تركيا إلى بسط نفوذها في السودان، وإحياء اتفاق ميناء «سواكن السوداني» شمالي البحر الأحمر. فالمصالح الاقتصادية بين موسكو وواشنطن، رغم المشاكل الاقتصادية الجمة، التي لا يزال يعاني منها السودان، في أعقاب الثورة السودانية، قد تصطدم بمصالح هذه القوة الإقليمية والخليجية، وقد تتصالح معها، إلا الملف الاقتصادي، فإنه يبقى محل رهان، لتحقيق مصالح كل من موسكو وواشنطن؛ حيث تبقى الأهمية الاقتصادية للسودان محل اهتمام الحكومات والشركات عابرة القارات، باعتبار السوق السوداني مدخلا، وبوابة للانتشار في السوق الإفريقي، فضلا عن إمكانية الاستفادة من القدرات الاقتصادية، والطاقات الكامنة في السودان، وبخاصة في ملفَي التعدين والزراعة. تمتلك موسكو العديد من المصالح الاقتصادية في السودان؛ حيث تأتي الخرطوم في المرتبة الثانية كمستورد رئيس للأسلحة الروسية، خلال العقدَين الماضيين، إضافة إلى القمح الروسي، فضلا عن العديد من المشروعات لشركات روسية، في قطاع التعدين، والتنقيب عن الذهب في السودان.

خامسا- موقف الدوائر السودانية من الصراع الروسي الأمريكي

تسعى الخرطوم إلى الحفاظ على سياسة خارجية متوازنة بين واشنطن وموسكو، لكن هذا سيعتمد على مشهد الحكم الحالي في السودان، والذي يعتمد على اتفاق لتقاسم السلطة بين قيادة الجيش والمكون المدني؛ فالأولى حريصة على الاقتراب أكثر من روسيا، في حين أن الثانية «تميل أكثر بكثير للولايات المتحدة». ويحاول البيت الأبيض إغراء الخرطوم بالتقرب من واشنطن، مع الاستفادة من الديناميكيات الجديدة في العلاقات الأمريكية السودانية، التي نتجت عن رفع تصنيف الإرهاب العام الماضي. ويرى فريق بايدن في السودان ساحة معركة في الصراع الأكبر، ضد صعود موسكو الجيوسياسي. وما يبقى غير مؤكد، هو مدى النجاح الذي ستحققه الولايات المتحدة في إقناع السودان بعد الثورة، لتقليص شراكتها مع روسيا.[١١]

سادسا- مآلات الصراع الروسي الأمريكي

الحقيقة أن الغضب الشعبي السوداني المتجدد، لما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية، وتدهور قيمة الجنيه السوداني، يحتمل أن تكون له عواقب وخيمة على السودان والمنطقة،[١٢] ويسمح بزيادة التنافس الدولي على السودان. وتتجه معظم التوقعات إلى سيناريو تعزيز الصراع، خاصة مع احتمال نجاح واشنطن في ترسيخ نفوذها في السودان، على حساب روسيا والصين، استنادا إلى الانفتاح الأمريكي الجديد على السودان، بعد رفع اسمه من قائمة الإرهاب، وهو ما قد يدفع الخرطوم للنأي بنفسها عن الطرفين: الروسي والصيني، لحساب واشنطن. فضلا عن استعداد الجانب الأمريكي لتقديم مزيد من المساعدات التنموية والإنسانية، للنهوض بالاقتصاد السوداني، وبناء علاقات إستراتيجية، وتعاون عسكري وأمني أكبر، وأوسع نطاقا مع السودان، خلال الفترة المقبلة. وبدأت الولايات المتحدة – أيضا - بالانفتاح على الملف الاقتصادي في السودان، من خلال بوابة الدعم للوضع الاقتصادي المتأزم، ومن خلال تقديم بعض المساعدات المباشرة وغير المباشرة، التي تقدر بقيمة ١,١ مليار دولار؛ حيث حصل السودان على قرض قصير الأجل مع واشنطن بقيمة ١,٢ مليار دولار، بالتزامن مع توقيع اتفاق تطبيع العلاقات مع إسرائيل. كما ساهمت أمريكا في تمكين السودان من الحصول على تمويل يقدر بـ «مليار دولار» من البنك الدولي، إضافة إلى المساعدات الإنسانية لمواجهة التحديات المتعلقة بتدهور الاقتصاد، وتفشي جائحة كوفيد-١٩، والفيضانات. إلا أن أغلب هذه المساعدات لا تزال تصنف كمساعدات مشروطة، في إطار تقديم ضمانات، للحفاظ على المسار الانتقالي في البلاد. ومع استمرار التظاهر، فقد فشل الخيال الأمريكي في دعم قوى الديمقراطية.[١٣] أما عن أدوات السودان لحماية مصالحه، في إطار توقعات مستقبل الصراع، فإن سيناريوهَين أساسين، يمكن أن يرسما ملامح التنافس الروسي الأمريكي، ويتبلور الأول في إيجاد آلية للتعاون، وتوافق الرؤى، ومواجهة المخاطر التي تهدد مصالح الدولتَين، وعلى رأسها مواجهة الإرهاب المحتمل، نتيجة عدم الاستقرار السياسي. أو السيناريو الثاني، وتغليب المصالح الأمريكية على حساب روسيا، وهو ما بدأت تظهر ملامحه بقوة، نحو الالتجاء إلى معسكر أمريكا، خاصة من جانب الحكومة والمجلس السيادي السوداني، والانفتاح في بناء تعاون وعلاقات إستراتيجية وعسكرية، بعد سنوات من الانغلاق والعزلة. وتبقى المصالح السودانية، رهن قدرة القيادة السياسية السودانية، على تحقيق هامش من المناورة المعقولة، وإدارة العلاقات الدولية مع القوة الفاعلة، والاستفادة من التنافس الأمريكي الروسي، بشكل يحقق المطالب الملحة في الشارع السوداني، وفق مبدأ تنويع الحلفاء والشركاء الدوليين، من أجل استكمال خارطة الطريق، وعبور المرحلة الانتقالية.

خاتمة

حددت مسار الصراع الروسي الأمريكي مقدرات السودان، وموارده الضخمة، وموقعه الإستراتيجي المهم على البحر الأحمر، ومناجم الذهب، والثروة الزراعية. وبدأت مرحلة جديدة من هذا الصراع، بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، ورغبة موسكو بتعزيز علاقاتها بالقارة الإفريقية، للحصول على متنفس، خاصة أن السودان سوق للسلاح والمنتجات، ومصدر للذهب والثروات المعدنية، وكذلك الأمر بالنسبة لحليفتها الصين، في الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة الأمريكية لعلاقات جديدة معها. وقد كان ميناء بورتسودان، ساحة من ساحات التنافس الأمريكي الروسي، والمتوقع هو زيادة هذا التنافس، ولكن لمن ستكون الغلبة؟ الظاهر، هو أن الأمر مرتبط بمن يقدم أكثر، ثم يضغط على النظام السوداني للحصول على امتيازات ومكاسب أكبر، في وضع اقتصادي متردٍ، وسيئ للغاية.

الهوامش والإحالات

(1) Giorgio Cafiero, "Sudan: A Key Area in US-Russia Competition?," *MEI*, June 1, 2021, https://www.mei.edu/publications/sudan-key-area-us-russia-competition.

(2) Laveri Berry, Sudan, *a Country Study*, (Washington, DC: GPO, Library of Congress. Federal Research Division, 2015), 140, https://tile.loc.gov/storage-services/master/frd/frdcstdy/su/sudancountrystud00berry/sudancountrystud00berry.pdf.

(3) Elizabeth Sidiropoulos and Chris Alden, *Inside the Russia-Africa Matryoshka: Summitry, Geopolitics and Resources*, *Russia in Africa — Post-Soviet Re-engagement*, (Johannesburg: South African Institute of International Affairs, 2019), 7.

(٤) فاتن الصفتي، «القوة الصلبة في العلاقات الروسية مع إفريقيا منذ عام ٢٠٠٠م،» متابعات إفريقية ٦، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٢٠م)، ٢٥.

(٥) «زيارة حميدتي لموسكو.. مخاوف غربية من تمدد روسي بالبحر الأحمر،» الجزيرة نت، (٩، مارس، ٢٠٢٢م)، https://www.aljazeera.net/news/politics/2022/3/9/%D8%A7%D8%A7%D8%A7-174.

(6) Paul Carter, *Understanding Russia's Interest in Conflict Zones* (Washington, DC: United States Institute of Peace, 2020), https://www.usip.org/publications/2020/07/understanding-russias-interest-conflict-zones.

(7) Cafiero, "Sudan: A Key Area in US-Russia Competition?".

(٨) «السودان بين روسيا وأمريكا.. صراع البحث عن موضع قدم،» العين الإخبارية، (٤، مارس، ٢٠٢٢م)، https://al-ain.com/article/sudan-between-russia-america-intense-struggle.

(٩) ««الدب الروسي» في الفخ الأمريكي،» العين الإخبارية، (١، أكتوبر، ٢٠٢٢م)، https://morninglinenews.net/الدب-الروسي-في-الفخ-الأمريكي/.

(10) Samuel Ramani, *Russia and China in Africa: Prospective Partners or Asymmetric Rivals?* (Johannesburg: South African Institute of International Affairs, 2021), https://www.jstor.org/stable/resrep38659.

(11) Cafiero, "Sudan: A Key Area in US-Russia Competition?".

(12) International Crisis Group, *Crisis Group Africa Briefing N°157: Financing the Revival of Sudan's Troubled Transition* (Nairobi/Brussels: International Crisis Group, 2020), https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/sudan/b157-financing-revival-sudans-troubled-transition.

(13) Michelle Gavin, "America's Failure of Imagination in Sudan," *Foreign Affairs*, February 4, 2022, https://www.foreignaffairs.com/articles/sudan/2022-02-04/americas-failure-imagination-sudan.

سلاح روسيا البشري: تجنيد الأفارقة المرتزقة في حربها ضد أوكرانيا

مروة صبحي منتصر، مدرس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.

جاءت الحرب الروسية الأوكرانية، في وقت احتدم فيه التنافس بين الغرب وروسيا على الموارد الطبيعية، والعناصر البشرية، والعلاقات التجارية والأمنية مع القارة الإفريقية، وسط تنافس جيوسياسي حاد. وتجلى ذلك في جولة لافروف في أواخر يوليو الماضي إلى إفريقيا، والتي اختتمها بعقد لقاء مع ممثلي الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا، وذلك بهدف تعميق العلاقات بين موسكو والدول الإفريقية، وذلك في محاولة لتقديم موسكو نفسها كحليف موثوق فيه، وكسر عزلتها الدولية، بعد فرض الغرب عقوبات اقتصادية متتالية عليها.

وأثناء الحرب الأوكرانية، تنشط موسكو في البحث عن حلفاء جدد في إفريقيا، وهي بصدد إعادة إحياء علاقات قديمة، تعود إلى الحقبة السوفيتية، ونسج روابط قديمة جديدة، من خلال ما يتيحه قطاع الشركات العسكرية الخاصة، من القيام بأنشطة مفيدة، تتماشى بالكامل مع عزم موسكو على توفير «رُزم الخدمات». وقد قدمت روسيا رزم الخدمات - من خلال مرتزقتها - لحلفائها، ومعظمهم قادة حكومات إفريقية، يعانون من أزمات اقتصادية وسياسية، ويأتي على رأس هذه الشركات مجموعة «فاغنر»، التي تجمعها روابط قوية مع مسؤولين سياسيين واقتصاديين روس، ومن بينهم بوتين، الذي يستخدمها كذراع للدولة الروسية، لفرض نفوذه على إفريقيا. وقد أوكلت روسيا مهمة تجنيد المقاتلين الأفارقة إلى شركة فاغنر، ذات النفوذ العسكري والاقتصادي القوي هناك.

أولا - تقديرات حجم المرتزقة الأفارقة في الحرب الأوكرانية: الدلالات والمواقف

لم تقتصر طبيعة الأسلحة المستخدمة في الحرب الروسية الأوكرانية على الأسلحة والمعدات الحديثة، من: الدبابات، والطائرات الحربية، والصواريخ الباليستية، كذلك يتصدر مشهد هذه الحرب السلاح البشري «المرتزقة»، الذي تصارعت كل من: روسيا وأوكرانيا، على التنافس الشرس عليه. ويبدو أن أوكرانيا ستشهد

في السنوات المقبلة سوقا رائجة من المرتزقة، من كافة دول العالم، بعد أن تصاعدت توقعات تطور الحرب إلى حرب هجينة.

ففي ٢٧ من شهر فبراير عام ٢٠٢٢م، قال الرئيس زيلينسكي: إن أوكرانيا قررت أن تنشئ «فيلقا دوليا» من المتطوعين، للانضمام إلى جيش البلاد، لصد الروس. وجاء أول رد فعل على تلك الدعوة من بريطانيا؛ إذ قالت وزيرة الخارجية البريطانية السابقة: ليز تروس، في مقابلة مع محطة «بي بي سي»: «إنها ستدعم أي مواطن بريطاني يقرر السفر إلى أوكرانيا، لمحاربة قوة الغزو الروسية».[١] كذلك نشرت سفارات أوكرانيا في نيجيريا، والسنغال، والجزائر، إعلانات رسمية لتجنيد الشباب في هذه البلدان، للقتال ضد روسيا، بعد إعلان الرئيس الأوكراني عن فتح باب التطوع، معلنا عن إنشاء «الفيلق الدولي».

وفي المقابل، أعلن الرئيس بوتين، خلال اجتماع للأعضاء الدائمين لمجلس الأمن الروسي، عن إنشاء كتيبة دولية قوامها ١٦ ألف مقاتل من الشرق الأوسط وإفريقيا، وستقاتل إلى جانب الجيش الروسي.

ولكن ليس هناك أرقام دقيقة حول أعداد الجنسيات، التي تتكون منها تلك الكتيبة، وما إذا كان هذا العدد، هو أقصى عدد يمكن أن تجمعه روسيا من المقاتلين الأجانب، أو أنه بمثابة الدفعة الأولى من المرتزقة. ومن المرجح أن تستعين روسيا بالمقاتلين الأجانب، وخاصة من إفريقيا.[٢]

لم تكن بيانات تدفق المقاتلين الأجانب إلى أوكرانيا سرية، كما تعارفت عليها تجارب سابقة كثيرة في دول مثل: سوريا، ومالي، وغيرهما، بل أضحت في ملف الحرب بين روسيا والغرب، أكثر علنية.

فعلى الجانب الأوكراني، سجل آلاف الأمريكيين وغيرهم من الأجانب الأوروبيين للقتال في أوكرانيا، استجابة لدعوة الرئيس الأوكراني، ضمن برنامج حكومي غير منظم للمتطوعين، بعد أن سجلت حالات كثيرة، كانت تتجه إلى أوكرانيا، دون اتصالات أو تنسيق، وبعضهم يذهب للتطوع، دون أن تكون لديه خبرة في القتال.[٣]

والحال لم يكن مختلفا لدى الجانب الروسي؛ ففي مقابل آلاف المقاتلين الأجانب المتواجدين في أوكرانيا، هناك مقاتلون أجانب على الجانب الروسي من سوريا، والشيشان، وليبيا، والعراق، وجمهورية إفريقيا الوسطى، والكونغو الديمقراطية، ونيجيريا، وغيرها من دول إفريقيا والشرق الأوسط، وجميعهم - كما تفيد التقارير الدولية - وصلوا إلى أوكرانيا، بعد إعلان الرئيس الروسي بوتين – علنا - السماح لـ ١٦ ألف متطوع، بالتوجه إلى أوكرانيا للقتال في إقليم دونباس.

بينما شوهدت فيديوهات للعشرات من المتطوعين في جمهورية إفريقيا الوسطى، يستعدون للذهاب إلى أوكرانيا، لمساندة الجيش الروسي. كما شوهدت لقطات فيديو توثق ضربات الفوج التاسع من 'المليشيا الشعبية لجمهورية الكونغو الديمقراطية'، على كتيبة آزوف الأوكرانية في معارك ماريوبول.[٤]

وفي مقطع فيديو آخر، تم تصويره على ما يبدو في جمهورية إفريقيا الوسطى، أعلن مقاتل ملثم محاطً بتسعة رفاق، أنهم في طريقهم إلى أوكرانيا قريبًا، ويضيف: «لإخواننا الروس المقاتلين، نحن على دراية بما يحدث في أوكرانيا؛ الجنود الروس ينفذون عمليات إحلال السلام والنظام في مواجهة القومية الأوكرانية». وفي إحداها، وقد أفرجت عنه وكالة أنباء «ريا نوفوستي»، قال مسلح: «نحن الجنود الكونغوليون، مستعدون لدعم روسيا في القتال ضد أوكرانيا، كل ما يحدث هناك هو من عمل الأوروبيين». كما نشرت وسائل الإعلام الحكومية الروسية مقاطع فيديو مماثلة، من دول إفريقية أخرى.[٥]

لقد عرضت روسيا دعمًا عسكريًا مكثفًا لرئيس جمهورية إفريقيا الوسطى: « توادیرا»، في السنوات الأخيرة، مما ساعد على تعزيز جيش النظام ضعيف التجهيز، في محاربة الميليشيات المتمردة. وفي المقابل أعلنت روسيا أن لديها ١١٠٠ مدرَّبا عسكريا غير مسلح، في جمهورية إفريقيا الوسطى، كجزء من صفقة أبرمتها موسكو مع توادیرا، في عام ٢٠١٨م.[٦]

ويُعتقد – أيضًا – أن هناك الآلاف من المرتزقة الأفارقة، يقاتلون مع مجموعة فاغنر، وهي منظمة عسكرية خاصة، مقرها روسيا، والتي ورد أن أعضاءها شاركوا في صراعات عبر إفريقيا.[٧]

ونقلا عن صحيفة ديلي بيست، وفقا لاثنين من كبار الضباط العسكريين، في وزارة الدفاع، في جمهورية إفريقيا الوسطى، فإن أكثر من ٢٠٠ عنصر، ممن يُسمون بالمتمردين السابقين، الذين عملوا في جماعة متشددة، تسمى ميليشيا الاتحاد من أجل السلام، (UPC) وكانوا – أيضا – جزءا من تحالف مقاتلي الجماعات المتمردة الرئيسة، الذي تم تشكيله في جمهورية إفريقيا الوسطى، قد سافروا إلى موسكو في أوائل فبراير الماضي، لتلقي تدريب عسكري، كان من المتوقع – أصلا – أن يستمر لأسابيع في معسكر فاغنر.

ومنذ الحرب الروسية في أوكرانيا، نُظمت العديد من المسيرات الموالية لروسيا في «بانغي»، وكان المرتزقة الروس، وقوات جمهورية إفريقيا الوسطى، يراقبونها، ويقول مسؤولون: إن القوات الحكومية، طُلب منها حماية النشطاء، الذين يظهرون دعمهم للغزو الروسي لأوكرانيا.

كذلك، صرح الجنرال: ستيفن تاونسند، القائد الأعلى للقوات العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم) لصوت أمريكا، أن مجموعة فاغنر، حاولت تجنيد بعض أفرادها في إفريقيا، للقتال من أجل روسيا، قائلا: إن (أفريكوم) «ترى بعض الجهود لتجنيد وحدات فاغنر لأوكرانيا «. ويقول عن أولئك الذين يعملون عن كثب مع الروس في إفريقيا: إن وحدات فاغنر توسعت الآن، لتشمل مقاتلين أفارقة.[٨]

تلوح أنظار موسكو، ليس على المقاتلين في إفريقيا فحسب، بل على الأفارقة المتواجدين في روسيا، الحاصلين على منح دراسية؛ فقد بدأ الاتحاد السوفيتي – في زمنه – في تقديم المنح الدراسية للطلاب الأفارقة في

الدول الاشتراكية، والشيوعية المستقلة حديثًا، في فترة ما بعد الاستعمار، ما بين أواخر الخمسينيات، إلى التسعينيات من القرن الماضي، ودرس نحو ٤٠٠ ألف طالب إفريقي في الاتحاد السوفيتي. وبينما انخفضت الأرقام بشكل كبير، بعد سقوط الشيوعية، فقد صرح بوتين مؤخرا، أن أكثر من ١٧٠٠٠ إفريقي، مسجلون حاليا في الجامعات الروسية.

ويتوقع أنه إلى جانب تجنيد روسيا للمرتزقة الأفارقة، من خلال مجموعة فاغنر المسيطرة على عدد من الدول الإفريقية، فإنها تستغل – كذلك – هؤلاء الطلاب الأفارقة، الحاصلين على منح دراسية، في تدريبهم وتجهيزهم للقتال ضد أوكرانيا. وظهرت مشاعر دعم روسيا جلية وسط الطلاب الأفارقة في روسيا؛ حيث نشرت صحيفة الجارديان البريطانية تقريرا عن مجموعة من الطلاب الأفارقة، من الكونغو الديمقراطية، وجمهورية إفريقيا الوسطى، أعلنوا انضمامهم لميليشيا لوهانسك، منذ بدء الحرب.

ومثال ذلك: فقد قال كلود سانغوا، أحد الطلاب الكونغوليين المنضمين إلى تلك الميليشيا في لوهانسك: « انضممت لأن الحرب جاءت إلى جمهوريتنا؛ فماذا كان يجب أن أفعل؟ وأضاف، عندما سئل عن سبب قراره الانضمام إلى الميليشيا: «العالم كله يقاتل ضد روسيا». وتثير مشاعره وآراؤه المؤيدة لموسكو، التساؤل: من المسؤول عن الحرب؟ وعن المشاعر السائدة في أجزاء كبيرة من إفريقيا؟

كما صرح بول سترونسكي، الزميل والمتخصص في الشؤون الروسية، في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، قائلا: «بالتأكيد، يحب الغرب الاعتقاد، بأن العقوبات عزلت روسيا على مستوى العالم». وقد فعلوا ذلك عندما يتعلق الأمر بالمجتمع عبر الأطلسي، لكن في عيون بقية العالم، وخاصة القارة الإفريقية، فإن روسيا ليست معزولة إلى هذا الحد».[٩]

يعتقد الكثيرون، ومن بينهم القادة في القارة الإفريقية – الآن – أن الصراع مدفوع بتوسع الناتو، وسياسات غربية «متهورة». ووفقًا لسترونسكي، فإنه يمكن تفسير بعض دعم إفريقيا لروسيا، من خلال المشاعر المعادية للغرب، النابعة من إرث الاستعمار الأوروبي؛ فقد اتُهمت روسيا بتضخيم هذه المظالم، من خلال حملات التضليل في القارة. وأضاف سترونسكي: «في إفريقيا، اتُهم الغرب أيضا بازدواجية المعايير، والاهتمام بأوكرانيا ولاجئيها، أكثر من اهتمامه بالمآسي الأخرى، التي تتكشف في إفريقيا، وفي جميع أنحاء العالم».

وبالمثل، فقد قال زعيم الجالية النيجيرية في موسكو لصحيفة الغارديان: إن معظم النيجيريين هناك، متعاطفون مع روسيا. وقال: «القضية معقدة، لكن الغرب دفع روسيا للقيام بذلك».

وقال عدد من القادة الأفارقة – وأبرزهم رئيس جنوب إفريقيا: سيريل رامافوزا – علانية: «إنهم يعتقدون أن الجهود الغربية لتوسيع الناتو، ساهمت في اندلاع الحرب». وخلال اجتماعه مع بوتين في سوتشي، ألقى

الرئيس السنغالي: ما كي سال، الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي، باللوم على العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على البنوك والمنتجات الروسية، التي فاقمت المشكلة. ونأى بنفسه عن انتقاد تصرفات روسيا، بما في ذلك حصارها للموانئ الأوكرانية.[١٠]

ثانيا - استعانة روسيا بالمرتزقة: الدوافع والمكاسب

إن استخدام المرتزقة في السياق الروسي، ليس وسيلة واحدة منعزلة، بل هو جزء من رزمة أهداف، مرتبطة بالسياسة الخارجية الروسية، يمكن تسميتها «رزمة الخدمات».

وتعد إفريقيا سوقا رائجا لتجنيد المرتزقة؛ حيث توجد العديد من الدوافع خلف توطيد روسيا أقدامها هناك، وأبرزها:[١١]

- **عودة الكرملين إلى الساحة الدولية:** تحاول روسيا التخلص من عزلتها الدولية، بعد أن صوّت ما يقرب من ثلاثة أرباع الجمعية العامة ضد موسكو، وطالبتها بسحب قواتها من أوكرانيا في ٢٤ فبراير الماضي. كما صوّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر الماضي بأغلبية ١٤٣ صوتا، على إدانة ضمّ روسيا «غير القانوني» للأربعة أقاليم الأوكرانية. وفي الحالتين صوّتت دول إفريقية لصالح روسيا، وامتنعت أخرى عن التصويت. وفي القرار الذي تبنته الأمم المتحدة مؤخرا، في ١٤ نوفمبر عام ٢٠٢٢م، حول آلية تعويضات تدفعها روسيا، مقابل الدمار البشري والمادي، الذي تسبّب به غزوها لأوكرانيا، فقد صوّتت ٩٤ دولة لصالح القرار، وصوّتت ١٤ دولة ضد القرار، ومن بينها دول إفريقية، وامتنعت ٧٣ دولة عن التصويت، معظمها من القارة الإفريقية.

  وتخطو روسيا خطواتها الأكبر في إفريقيا؛ إذ تبرم معاهدات مع بلدان إفريقية، تشمل تدريب الجيوش المحلية، واستخراج الموارد، وبيع الأسلحة.
- **تعويض الخلل في القوة الإستراتيجية العسكرية الروسية:** أثبتت القوات الروسية في القتال، فاعلية أقل مما توقعه الكثيرون؛ فمنذ أغسطس الماضي، خسرت العديد من الأراضي الأوكرانية، التي تقدمت فيها سابقا، ويرجع ذلك إلى وجود فجوة في أعداد الجنود الروس، أدت إلى هذه النتيجة. فقد صرح كولين كال، وكيل وزارة الدفاع الأمريكية في أغسطس عام ٢٠٢٢م، قائلا: «ربما يكون الروس قد فقدوا ما بين ٧٠ -٨٠ ألفا في أقل من ستة أشهر». وضغطت خسائر ساحة المعركة على بوتين، الذي أعلن قرار التعبئة الجزئية في ٢١ سبتمبر عام ٢٠٢٢ م، لاستدعاء ٣٠٠ ألف جندي روسي. ومع تراجع شعبية القرار؛ حيث استقبل معظم الشباب الروس هذا القرار بالهروب خارج البلاد، فقد أعلن وزير الدفاع الروسي: سيرجي شويغو في ٢٨ أكتوبر عام ٢٠٢٢م، انتهاء فعالية التعبئة الجزئية. ويدل

هذا القرار الأخير، على وجود صعوبات أمام القيادة الروسية لتعبئة الشباب الروسي، ومن ثم تشير المعطيات السابقة، إلى أنه لم يبق لروسيا سوى الخيار الأفضل والأسرع والأرخص تكلفة، وهو الاعتماد على المرتزقة الأجانب، وخاصة الأفارقة.

- **غطاء سياسي لموسكو:** كذلك يمثّل استدعاء المرتزقة في حرب روسيا، غطاء، أو خطوة إستراتيجية سياسية في الداخل الروسي، حيث يبدو الهدف منها تخفيف الغضب الشعبي، الناجم عن قرار التعبئة الجزئية، كذلك يدل على حذر الحكومة الروسية من الإخلال بالوضع الداخلي للبلاد، حتى لا يشعر المواطن الروسي، بأن بلاده في حالة حرب، بدلا عن التصريح، بكونها عملية عسكرية محدودة؛ وبالتالي يمثل اعتماده على المرتزقة – وخاصة الأفارقة – حلا ناجزا، خاصة وأن بوتين يستغل نجاحه في ترويج صورة جيدة عن موقفه من الحرب في أوكرانيا، لدى العديد من الشعوب الإفريقية.
- **الحصول على الموارد الطبيعية:** فلم يقتصر الأمر على استفادة روسيا من المرتزقة الأفارقة في حربها، بل امتد إلى اتهام الروس، من جانب الولايات المتحدة، باستغلال الموارد الطبيعية في جمهورية إفريقيا الوسطى، ومالي، والسودان، وأماكن أخرى، للمساعدة في تمويل آلة الحرب الروسية في أوكرانيا، وكذلك من أجل تحسين موازنتها، التي تأثّرت بالعقوبات.
- **اختبار نموذج المرتزقة وصقله:** وما مجموعة فاغنر إلّا نتاج عمليات واختبارات عدة في أوكرانيا، وسوريا، وليبيا، استندت إلى الخبرة التي اكتسبها الاتحاد السوفيتي في الحرب الأفغانية، في ثمانينيات القرن العشرين، وحروب يوغوسلافيا والشيشان السابقة، في التسعينيات. وفي إفريقيا، فإن المرتزقة ليسوا مجرّد مقاتلين في الخطوط الأمامية، بل هم أيضا رجال أعمال، وحرّاس أمنيون، ومدرّبون عسكريون، كما يبدو جليًا في جمهورية إفريقيا الوسطى، وجنوب إفريقيا، وبالتالي حان الوقت لكي تستفيد روسيا في حربها في أوكرانيا، من هؤلاء المقاتلين المدربين من قبل شركاتها العسكرية، وخاصة فاغنر.

كما تنطوي استعانة روسيا في حربها بالمرتزقة على عدة مكاسب، ومنها:

- تتيح للحكومات درجة معينة من إنكار بعض الممارسات الوحشية في المعارك؛ حيث لا ترغب روسيا أن يرتبط ارتكاب جرائم حرب في أوكرانيا بجيشها النظامي؛ ولذلك استعانت بالمرتزقة الأفارقة، وقامت بنقلهم من خلال الشركات العسكرية الخاصة الروسية، إلى هناك.
- يسعى بوتين من خلال جذب المرتزقة الأجانب في حربه، للتبرير للشعب الروسي، أن هناك شعوبا ودولا أخرى، تؤيد موقفه في الحرب على أوكرانيا، ومنها الدول الأربع الإفريقية، التي صوّتت لصالحه في مجلس الأمن، ومعها العديد من الدول الإفريقية، التي امتنعت عن التصويت.

- يتمتع المرتزقة – في معظم الحالات – بالفعالية، والخبرة، وسهولة التحرك؛ حيث لدى المرتزقة الأفارقة – بشكل خاص – خبرات طويلة في حروب الشوارع، وحروب العصابات.
- كذلك يحتاج بوتين إلى المزيد من المرتزقة؛ لأن هناك العديد من المدن الكبرى في أوكرانيا لم تسقط بعد، وبالتالي، فإنه سيجعل الأفارقة «كاسحات ألغام»، يُوضعون في الخطوط الأولى، لتمهيد الطرق، لاقتحام باقي المدن.

ثالثا - محفزات انضمام المرتزقة الأفارقة

من المرجح أن يكون جذب روسيا للمرتزقة الأفارقة، أكثر تنظيما من أوكرانيا؛ حيث تمتلك روسيا نفوذا وعلاقات قوية مع حكومات إفريقية عديدة، وذلك من خلال النشاط الواسع لمجموعة فاغنر هناك. وحتى الآن، لا يوجد بيانات رسمية دقيقة ومعلنة حول أعداد الأفارقة الذين غادروا إلى أوكرانيا، إلا أنه يمكن تفسير عمل الأفارقة كمرتزقة، وفقا للمحفزات التالية:

المحفزات الاقتصادية والاجتماعية

تأتي المحفزات الاقتصادية، على رأس المحفزات الدافعة للشباب الأفارقة، للمخاطرة بالعمل كمرتزقة؛ فهي أشبه بـ «هجرة العمل»، ولكنها هجرة غير شرعية، يبررها الأفارقة، بسبب الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها العديد من دولهم؛ ففي إحدى المقابلات، يقول أحد الأفارقة: «أن تكون جنديا في أوكرانيا، خير من أن تكون هنا».[١٢]

حيث تحتل إفريقيا المراكز الأول، في تصدير المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا، وظلت أوروبا تعاني طوال العقود الماضية من موجات تدفقاتهم. ومن هنا يتوقع بزوغ ظاهرة مستقبلية، تتعلق بالهجرة إلى أوروبا، وهي: «تحول المرتزقة الأفارقة إلى مهاجرين في أوروبا، وعدم عودتهم إلى بلدانهم».

حيث جاء التنافس الروسي الأوكراني الشرس على تجنيد المرتزقة الأجانب، ليفتح بابا جديدا للهجرة إلى أوروبا. وبذلك يمكن للأفارقة، أن يتجنبوا طرق الهجرة غير الشرعية، المحفوفة بالمخاطر، من خلال السفر إلى أوروبا بشكل علني، وأحيانا شرعي، تحت مسمى التطوع كمقاتلين هناك.

كما ستؤدي إطالة أمد الحرب في أوكرانيا، إلى تدهور وضع الأمن الغذائي في إفريقيا، التي تعتمد على أغلب واردات القمح من روسيا وأوكرانيا، كما سيؤدي ارتفاع أسعار الوقود إلى رفع تكلفة نقل الأغذية، وزيادة أسعار الأسمدة. ومن المرجح أن تؤدي هذه الظروف الاقتصادية، إلى تفاقم حدة الصراع المسلح في إفريقيا، وزيادة اعتمادهم على فاغنر، مما سيثقل الروابط معها، وسيدفع ذلك إلى زيادة أعداد المقاتلين الأفارقة إلى جانب روسيا، على الأمد القريب.

المحفزات الثقافية

لا تتمتع روسيا في إفريقيا بنفوذ اقتصادي أو عسكري فحسب، بل بنفوذ ثقافي تنشره من خلال قوتها الناعمة، وهو ما سيزيد المشاعر المؤيدة لروسيا تدريجيا في إفريقيا، ومن مظاهره:

- تحافظ روسيا على سلسلة من التبادلات التعليمية والثقافية مع إفريقيا؛ فيدرس ما يقدر بنحو ١٧٠٠٠ طالب إفريقي في الجامعات الروسية، وهم بشكل رئيس من نيجيريا، وأنغولا، والمغرب، وناميبيا، وتونس. وهذا يمثل نموا مطردا، تقول موسكو: إنه سيستمر. كما أنها تسهل العلاقات المخصصة وطويلة الأمد، للمستفيدين من المنح.[١٣] كما يتم حاليا تدريس اللغة الروسية في العديد من الجامعات الإفريقية.
- ومن مظاهر القوة الناعمة لروسيا، ما يرمز له نصب تمثال العام الماضي في العاصمة « بانغي»، والذي يصور الجنود الروس، وهم يقفون جنبا إلى جنب، لحماية امرأة إفريقية وأطفالها، في إشارة إلى روسيا، بأنها منقذ البلاد. ومن ثم نُظمت مسيرات مؤيدة لروسيا لدعم الحرب في أوكرانيا، وانتقاد فرنسا الشريك الأمني السابق.[١٤]
- وفي ذلك قال جوزيف سيجل، مدير الأبحاث في مركز إفريقيا للدراسات الإستراتيجية: إن هناك هدفا آخر لـ «الحرب الهجينة» التي تشنها روسيا في إفريقيا. وقال سيجل: «إن روسيا تخوض أيضًا معركة أيديولوجية»، وتابع: «يروج فاغنر للمصالح الروسية بالجنود والبنادق، ولكن أيضا من خلال «الدعاية والمعلومات المضللة». ومثال ذلك، ما يحدث في جمهورية إفريقيا الوسطى، حيث يتجول مقاتلو مجموعة فاجنر في أنحاء العاصمة بانغي في مركبات عسكرية، لا تحمل أية علامات، ويحرسون مناجم الذهب والماس في البلاد».[١٥]

وختاما: تعد إفريقيا الحديقة الخلفية لضغط روسيا على الغرب، وعلى أوروبا تحديدا، سواء من خلال اعتبارها موطئ قدم لروسيا في جنوب البحر المتوسط، حيث تضع روسيا في موضع يُمكّنها من تهديد الجناح الجنوبي لحلف الناتو، من خلال «ملف الطاقة»، و«المهاجرين»، أو «تصدير المرتزقة الأفارقة في الحرب الدائرة». ومع توقع تحول تلك الحرب إلى حرب غير نظامية، فمن المتوقع أن يزداد اعتماد روسيا على الأفارقة كمرتزقة هناك، بشكل أكبر.

الهوامش والإحالات

(1) Naureen Fink and Colin Clarke, "Foreign Fighters Are Heading to Ukraine That's a Moment for Worry," *Politico*, October 3, 2022, https://www.politico.com/news/magazine/2022/03/10/foreign-fighters-are-heading-to-ukraine-thats-a-moment-for-worry-00016084.

(2) Fink and Clarke, "Foreign Fighters Are Heading to Ukraine That's a Moment for Worry".

(3) "It Is No Longer 'Terrorism': This Is How Ukraine And Russia Are Racing to Recruit African And Arab Fighters,"*Al-Estiklal Newspaper*, March 17, 2022, https://www.alestiklal.net/en/view/12713/it-is-no-longer-terrorism-thats-how-ukraine-and-russia-are-racing-to-recruit-african-and-arab-fighters.

(4) "It Is No Longer 'Terrorism': This Is How Ukraine and Russia Are Racing to Recruit African And Arab Fighters".

(5) Didier Lauras, "L'apport Désordonné et Mitigé des Combattants Étrangers en Ukraine," *Le Soleil Numerique*, April 1, 2022, Https://Www.Lesoleil.Com/2022/04/01/Lapport-Desordonne-Et-Mitige-Des-Combattants-Etrangers-En-Ukraine-69f9112d32360d6b8404d54ce3acceb8?Fbclid=Iwar0rg4-Bnfbth4kij_Uopdpimlp_F6mxcz8zmcwijdmqibw5eb0ynmq6avg.

(6) Lauras, "L'apport Désordonné et Mitigé des Combattants Étrangers en Ukraine".

(7) Tom Ball, "African Fighters Prepare to Join Russian Troops," *The Sunday Times*, March 11, 2022, https://www.thetimes.co.uk/article/african-fighters-prepare-to-join-russian-troops-in-ukraine-jmhqlxrtv.

(8) Philip Obaji, "Insiders Warn Notorious Foreign Rebels to Fight with Russia in Ukraine," *The Daily Beast*, March 24, 2022, https://www.thedailybeast.com/central-african-republic-officials-warn-notorious-union-for-peace-rebels-to-join-putins-war-in-ukraine.

(9) Pjotr Sauer, "The Congolese Student Fighting with Pro-Russia Separatists in Ukraine," *The Guardian*, June 8, 2022, https://www.theguardian.com/world/2022/jun/08/the-congolese-student-fighting-with-pro-russia-separatists-in-ukraine?fbclid=IwAR3_27GmzR9QnP31mTP0ppVjshXJyoS8yprYRYOsY4PlvxP8R24gu6ijNSE.

(10) Sauer, "The Congolese Student Fighting with Pro-Russia Separatists in Ukraine".

(11) Frederic Wehrey, "The Impact of Russia's Invasion of Ukraine in the Middle East and North Africa," *Carnegie Endowment for International Peace*, May 19, 2022, https://carnegieendowment.org/2022/05/19/impact-of-russia-s-invasion-of-ukraine-in-middle-east-and-north-africa-pub-87163.

(12) Abdolgader Mohamed Ali, "Will Moscow Divert Wagner Mercenaries from Africa to Fight in Ukraine?," *The New Arab*, March 22, 2022, https://english.alaraby.co.uk/analysis/will-moscow-divert-wagner-fighters-africa-ukraine.

(13) Joseph Siegle, "Russia's Strategic Goals in Africa: Russia and Africa: Expanding Influence and Instability," in *Russia's Global Reach: A Security and Statecraft Assessment,* edited by Graeme Herd (Garmisch-Partenkirchen: George C. Marshall European Center for Security Studies, 2021), https://africacenter.org/experts/joseph-siegle/russia-strategic-goals-africa/.

(14) Sandun Munasinghe, "The World Needs to Pay Attention to Russia's Growing Influence in Africa," *Time*, April 4, 2022, Https://Time.Com/6163624/Russia-Africa/.

(15) Munasinghe, "The World Needs to Pay Attention to Russia's Growing Influence in Africa".